

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و العلوم التسيير

قسم علوم مالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان علوم الاقتصادية و تسيير و علوم تجارية

الشعبة العلوم المالية و المحاسبة

التخصص علوم المالية

ب عنوان

## دور التمويل الإسلامي الرقمي في تعزيز الشمول المالي دراسة تحليلية لدولة ماليزيا

تحت إشراف الأستاذة:

الدكتورة : موكيل صارة سميرة

من إعداد الطالبين:

عامر سالم طيب

نعار أيمن

نوقشت و أجازت علنا بتاريخ: الخميس 18 جوان 2026

أمام اللجنة المكونة من السادة

الدكتور صوار يوسف الدرجة العلمية رئيسا

الدكتور موكيل صارة سميرة الدرجة العلمية مشرفا

الدكتور عواد هاجر سمية الدرجة العلمية مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2026



كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و العلوم التسيير

قسم علوم مالية و المحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان علوم الاقتصادية و تسيير و علوم تجارية

الشعبة العلوم المالية و المحاسبة

التخصص علوم المالية

بمعنوان

## دور التمويل الإسلامي الرقمي في تعزيز الشمول المالي: دراسة تحليلية لتجربة ماليزيا

تحت إشراف الأستاذة:

الدكتورة : موكيل صارة سميرة

من إعداد الطالبين :

عامر سالم طيب

نعار أيمن

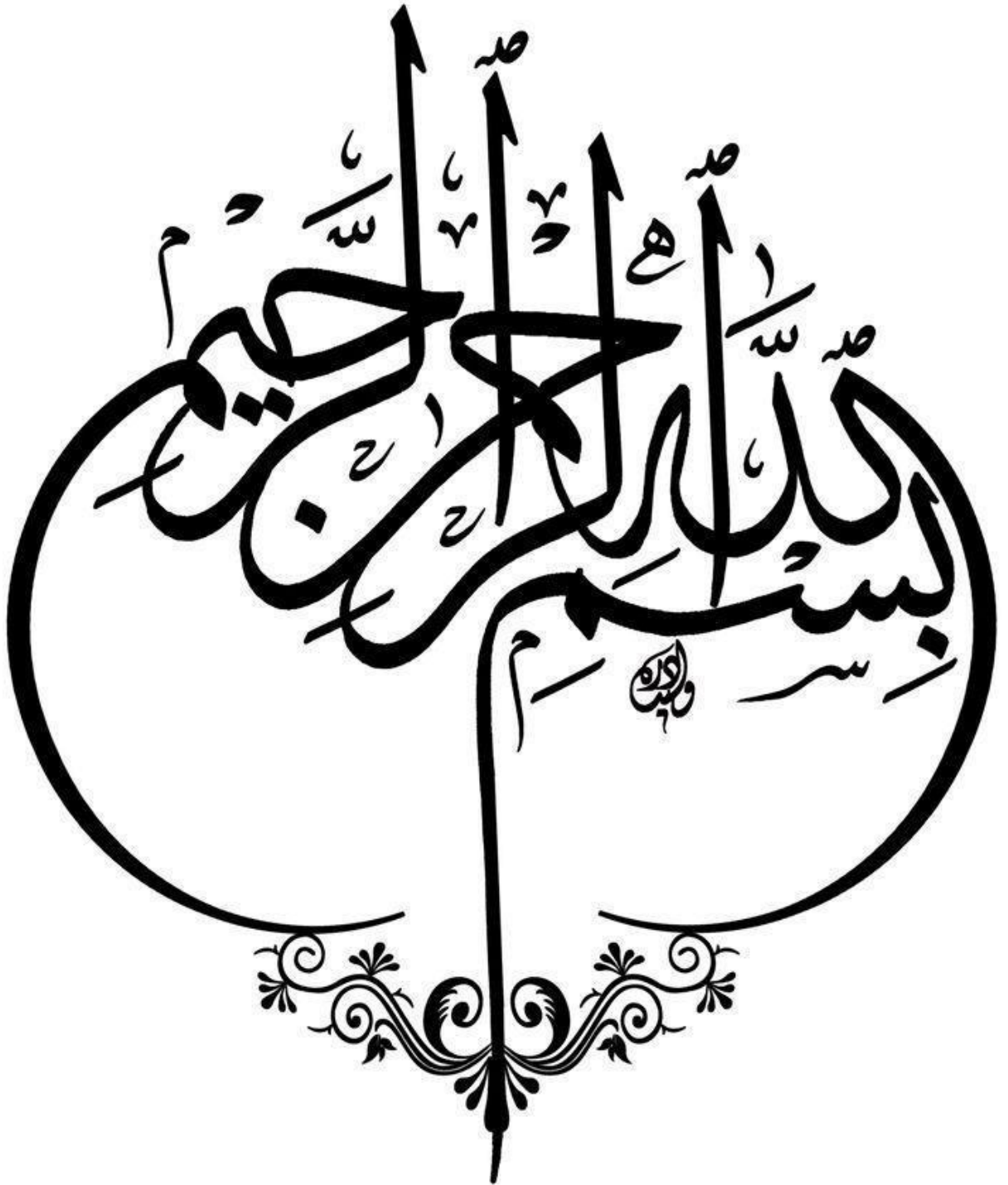
نوقشت و أجيّزت علنا بتاريخ: الخميس 18 جوان 2026

أمام اللجنة المكونة من السادة

الدكتور صوار يوسف الدرجة العلمية رئيسا

الدكتور موكيل صارة سميرة الدرجة العلمية مشرفا

الدكتور عواد هاجر سمية الدرجة العلمية مناقشا





# شُكْرٌ وَعِرْفَانٌ

الحمد لله على لطفه وعونه أن أكرمنا ووفقنا لإتمام هذه الدراسة من غير حول لنا ولا قوة، فالفضل والحمد لله وحده  
كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه، مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ الآية 07  
[ سورة إبراهيم ]

ومن لم يشكر الناس لم يشكر الله، لذلك يطيب لنا أن نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى كل من لم يدخر جهدا أو  
وقتا إلا وبذله لدعم هذا العمل، ونخص بالذكر الأستاذة الفاضلة المشرفة موكيل صارة سميرة التي شرفتنا وساندتنا  
بتوجيهاتها القيمة ومتابعتها المستمرة، فجزاها الله عنا كل خير .

ولا يفوتنا أن نتقدم ببالغ الشكر والتقدير إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا لنا جزءا من وقتهم للاطلاع  
على هذا العمل وتقويمه، وكلنا عزم على إتباع نصائحهم توجيهاتهم السديدة التي سيكون لها بالغ الأثر البحث.



# إِهْدَاء

إلى صاحب السيرة العطرة، والفكر المستنير؛

فقد كان له الفضل الأول في بلوغي التعليم العالي

( والدي الحبيب ) ، إلى من وضعني على طريق الحياة ،

إلى من علمني العطاء بدون انتظار الجزاء

( أمي الغالية )

ارجوا من الله أن يمد في عمركما لتريا ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار.

إلى إخوتي ؛ من كان لهم بالغ الأثر في كثير من العقبات والصعاب ،

إلى من ساءتقددهم زملائي إلى من ضاقت السطور من ذكرتهم فوسعهم قلبي ...

إلى جميع أساتذتي الكرام ؛ ممن لم يتوانوا في مد يد العون لي

إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل اهدي هذا العمل المتواضع.

وفي الأخير نسأل الله أن يجعلنا ممن يكثر ذكره وينال فضله ويحفظ أمره وان يغمر قلوبنا بمحبته.

" عامر سالم طيب "

# إِهْدَاء

إلى من وقره الله بالهيبة والسكينة، وجعل اسمه تاجاً أحمله بكل فخر واعتزاز،  
إلى من تعلمت من صمته قبل كلامه أن العطاء لا يستوجب مقابلاً،  
أطال الله في عمرك، وأدام عليك الصحة والعافية، والذي الكريم.

إلى من تعجز الكلمات عن الوفاء بحقها، وتقتصر العبارات عن رسم صورتها،  
إلى من كان دعاؤها في جوف الليل نورا يهديني في ظلمة الدروب،  
إليك يا من كنت الملاذ والسند، أُمي الغالية.

إلى من جمعتني بهم صلة الدم والروح، وعرفت بجانبهم معنى أن تشعر بالأمان،  
إلى من وقفوا معي حين هبت رياح،

أطال الله أعمارهم وأنار مساعيهم، إخوتي الأعزاء.

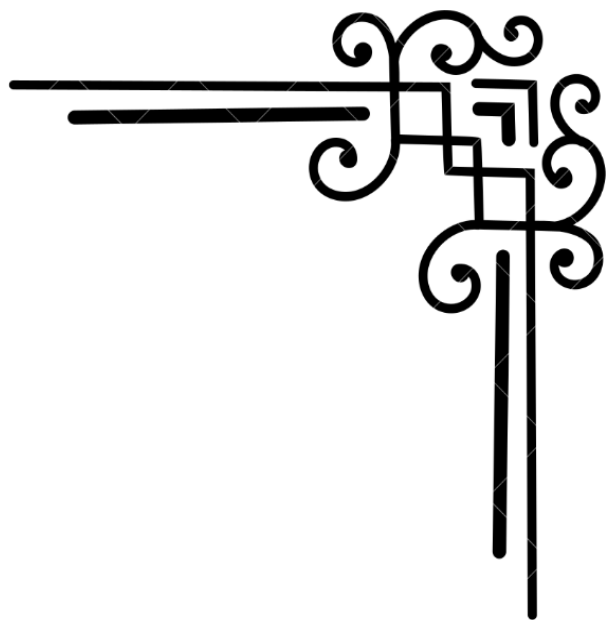
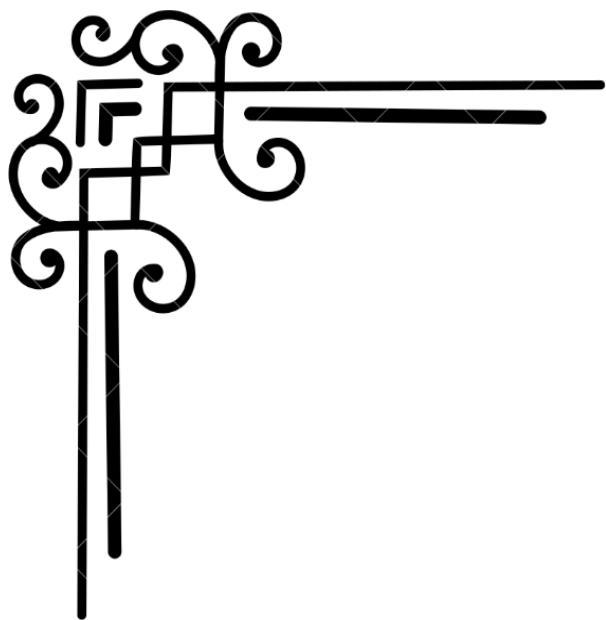
إلى رفقاء المسير على طريق المعرفة، اللوائي آثروا الأمل على اليأس،  
وغرسوا بذور التفاؤل في كل خطوة،

إلى من يسعد القلب بلقائهم، وتطمئن النفس بذكرهم،

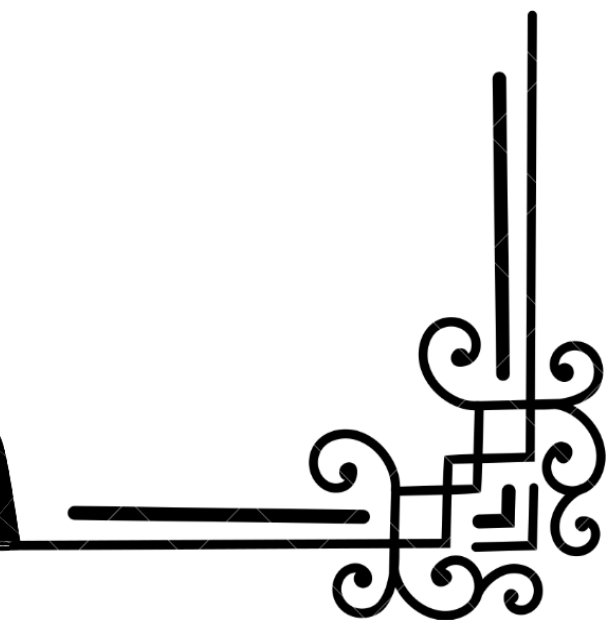
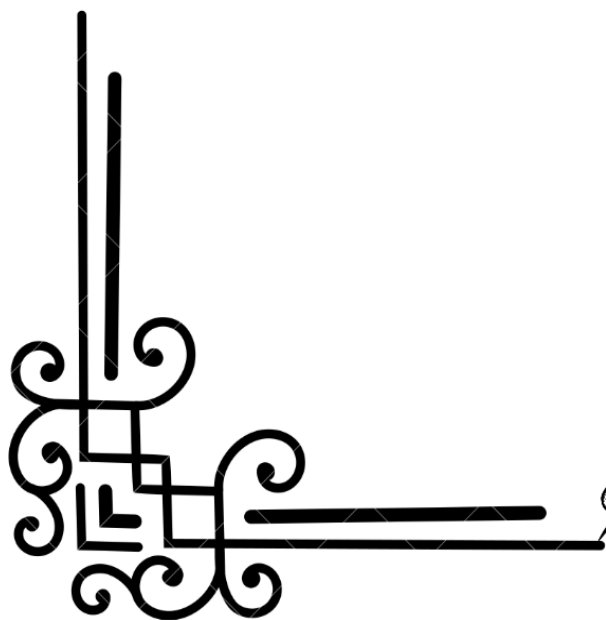
إلى هؤلاء جميعاً، أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

"نعار أيمن"





# ملخص الدراسة

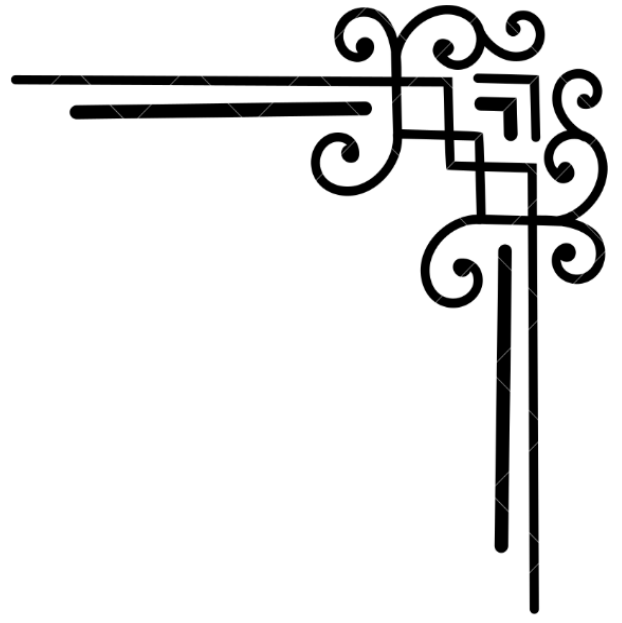
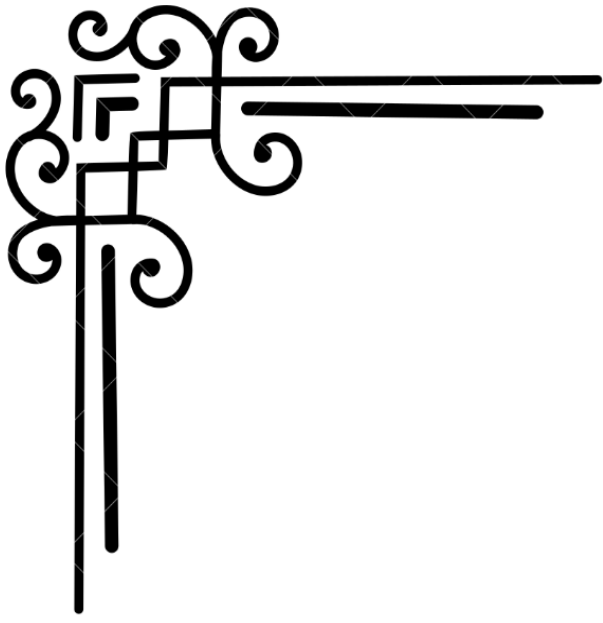


تسعى هذه الدراسة إلى استجلاء دور التمويل الإسلامي الرقمي في تعزيز الشمول المالي، مستندة إلى التجربة الماليزية الرائدة نموذجا للتحليل، مع تسليط الضوء على إمكانية الاستفادة منها في السياق الجزائري. وقد اعتمدت الدراسة المنهجين الوصفي والتحليلي، مستعينة ببيانات إحصائية دولية موثوقة صادرة عن البنك الدولي وهيئة الخدمات المالية الإسلامية ومؤشر العالمي وشملت الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 2011 و2025، متخذة من ماليزيا والجزائر حدودا مكانية لها. وقد كشفت النتائج أن ماليزيا نجحت في بناء منظومة مصرفية إسلامية رقمية متكاملة، أسهمت في رفع نسبة المصرفيين البالغين من 85% إلى 91% بين عامي 2020 و2024، وذلك عبر توظيف متقدم لتقنيات البلوكتشين والذكاء الاصطناعي والعقود الذكية ومنصات الاستثمار الرقمي الإسلامي. في المقابل، يعاني الواقع الجزائري من قصور هيكلي واضح؛ إذ لا تتجاوز نسبة أصحاب الحسابات الفعالة 25% من البالغين، في ظل غياب شبه تام لإطار تشريعي ناظم للتمويل الإسلامي الرقمي. وتخلص الدراسة إلى أن الفارق الجوهرى بين التجريبتين لا يكمن في الأرقام وحدها، بل في وضوح الرؤية الاستراتيجية وقوة الإرادة المؤسسية، مؤكدة أن التمويل الإسلامي الرقمي قادر على أن يكون جسرا حقيقيا نحو شمول مالي شامل المستدام.

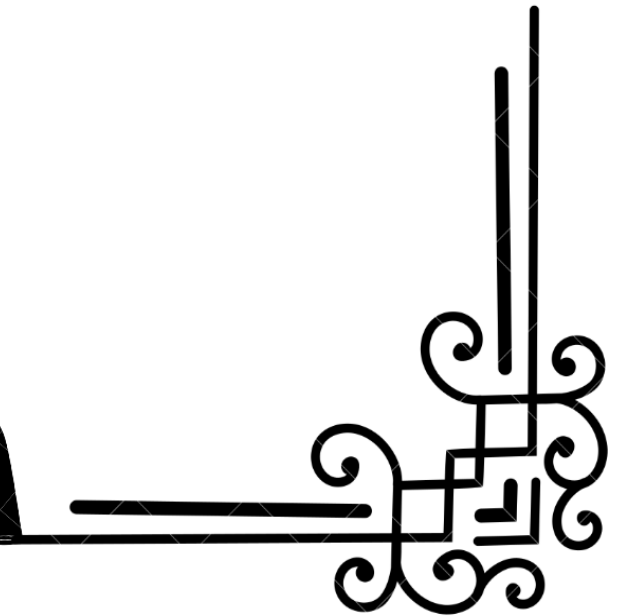
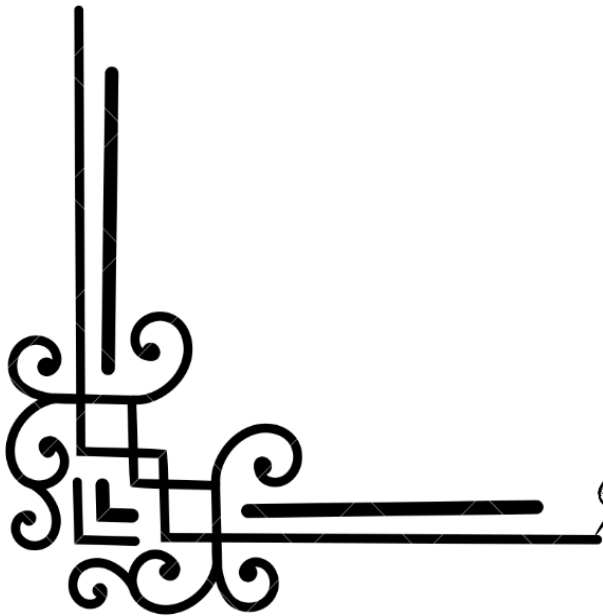
**الكلمات المفتاحية:** التمويل الإسلامي الرقمي ، الشمول المالي، التكنولوجيا المالية ،البلوكتشين ، الذكاء الاصطناعي ، ماليزيا ،الجزائر ، العقود الذكية ، الصكوك الرقمية ، الفينتك الإسلامي

This study seeks to explore the role of digital Islamic finance in promoting financial inclusion, drawing on the pioneering Malaysian experience as a model for analysis while highlighting the potential for benefiting from it within the Algerian context. The study adopted both descriptive and analytical approaches, relying on credible international statistical data from the World Bank, the Islamic Financial Services Board (IFSB), and the Global Findex database, covering the period from 2011 to 2025 with Malaysia and Algeria as its geographical boundaries. The findings revealed that Malaysia succeeded in building an integrated digital Islamic banking ecosystem that raised the proportion of banked adults from 85% to 91% between 2020 and 2024, through the sophisticated deployment of blockchain technology, artificial intelligence, smart contracts, and digital Islamic investment platforms. In contrast, Algeria's financial system suffers from clear structural shortcomings, as the proportion of adults holding active accounts does not exceed 25%, compounded by the near-total absence of a regulatory framework governing digital Islamic finance. The study ultimately concludes that the fundamental difference between the two experiences lies not merely in statistics, but in the clarity of strategic vision and the strength of institutional commitment, affirming that digital Islamic finance is genuinely capable of serving as a bridge toward comprehensive and sustainable financial inclusion.

**Keywords:** Digital Islamic Finance, Financial Inclusion, Financial Technology (FinTech), Blockchain, Artificial Intelligence, Malaysia, Algeria, Smart Contracts, Digital Sukuk, Islamic FinTech.



# قائمة المحتويات



| الصفحة                                                   | العناوين                                               |
|----------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------|
| —                                                        | البسمة                                                 |
| —                                                        | شكر وعرفان                                             |
| —                                                        | الإهداء                                                |
| VI                                                       | ملخص الدراسة                                           |
| VI_VI                                                    | فهرس المحتويات                                         |
| د_ا                                                      | المقدمة                                                |
| <b>الفصل الأول الإطار النظري للتمويل الإسلامي الرقمي</b> |                                                        |
| 7                                                        | المبحث الأول: التمويل الإسلامي.                        |
| 7                                                        | المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي                   |
| 9                                                        | المطلب الثاني: خصائص التمويل الإسلامي                  |
| 11                                                       | المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي                    |
| 23                                                       | المبحث الثاني: التمويل الرقمي                          |
| VI                                                       | المطلب الأول: ماهية التمويل الرقمي                     |
| VI                                                       | المطلب الثاني: أدوات و الوسائل التمويل الرقمي وتحدياته |
| VI                                                       | المطلب الثالث: تقنيات التمويل الرقمي                   |
| 35                                                       | المبحث الثالث: التمويل الإسلامي الرقمي                 |
| 35                                                       | المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي الرقمي            |
| VI                                                       | المطلب الثاني: مخاطر وتحديات التمويل الإسلامي الرقمي   |
| 39                                                       | المطلب الثالث: تقنيات التمويل الإسلامي الرقمي          |
| <b>الفصل الثاني: الإطار النظري لشمول المالي</b>          |                                                        |
| 44                                                       | المبحث الأول: الشمول المالي                            |
| VI                                                       | المطلب الأول: ماهية الشمول المالي                      |
| 45                                                       | المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي              |
| 46                                                       | المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي             |
| VI                                                       | المبحث الثاني: مبادئ وسياسات وركائز الشمول المالي      |
| VI                                                       | المطلب الأول: مبادئ الشمول المالي                      |
| VI                                                       | المطلب الثاني: ركائز الشمول المالي                     |

|     |                                                                                                            |
|-----|------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| VI  | المطلب الثالث: سياسات الشمول المالي                                                                        |
| VII | المبحث الثالث: الشمول المالي الرقمي                                                                        |
| 55  | المطلب الأول: ماهية الشمول المالي الرقمي                                                                   |
| 56  | المطلب الثاني: أدوات وآليات ومبادئ الشمول المالي الرقمي                                                    |
| 60  | المطلب الثالث: علاقة التمويل الإسلامي الرقمي والشمول المالي                                                |
|     | <b>الفصل الثالث: واقع التمويل الإسلامي الرقمي وأثره في تعزيز الشمول المالي في ماليزيا - دراسة تحليلية"</b> |
| VII | المبحث الأول: واقع التمويل الإسلامي الرقمي في تعزيز الشمول المالي عالميا                                   |
| 65  | المطلب الأول: تطور التمويل الإسلامي على مستوى الدولي                                                       |
| 72  | المطلب الثاني: التكنولوجيا المالية الإسلامية على مستوى الدولي.                                             |
| VII | المطلب الثالث: واقع الشمول المالي على مستوى الدولي                                                         |
| 81  | المبحث الثاني: واقع التمويل الإسلامي الرقمي في ماليزيا                                                     |
| VII | المطلب الأول: التمويل الإسلامي في ماليزيا                                                                  |
| VII | المطلب الثاني: الإطار التشريعي والتنظيمي لتمويل الإسلامي في ماليزيا                                        |
| VII | المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي في ماليزيا                                                             |
| 94  | المبحث الثالث : واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي واستفادة جزائر من التجربة.       |
| VII | المطلب الأول: التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا                                                     |
| 103 | المطلب الثاني: الشمول المالي في ماليزيا                                                                    |
| 111 | المطلب الثالث: واقع التمويل الإسلامي الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر                              |
| 123 | الخاتمة                                                                                                    |
| 127 | قائمة المراجع                                                                                              |
| 136 | الملاحق                                                                                                    |

## قائمة الجداول:

| الرقم | العنوان                                                        | الصفحة |
|-------|----------------------------------------------------------------|--------|
| 1.1   | سلبيات و إيجابيات التمويل الرقمي                               | 25     |
| 1-3   | حجم صناعات الخدمات المالية الإسلامية حسب القطاع و المنطقة 2025 | 66     |
| 2-3   | مؤسسات التمويل الإسلامي في ماليزيا .                           | 76     |
| 3-3   | عدد الفروع البنكية لكل 10.000 بالغ.                            | 103    |
| 4-3   | عدد البنوك الوكيلة لكل 10.000 بالغ(2011-2024)                  | 104    |
| 5-3   | عدد نقاط الوصول لكل 10.000 بالغ (2011-2024)                    | 104    |
| 6-3   | عدد أجهزة الصراف الألي لكل 10.000 بالغ (2011-2024)             | 105    |
| 7-3   | عدد أجهزة الإيداع النقدي لكل 10.000 بالغ.                      | 106    |
| 8-3   | عدد أجهزة نقاط البيع الإلكتروني لكل 10.000 بالغ(2011-2024)     | 106    |
| 9-3   | نسبة المناطق الفرعية التي فيها نقطة الوصول(2011-2024)          | 107    |
| 10-3  | مؤشر الودائع لدولة ماليزيا (2011-2024)                         | 108    |
| 11-3  | مؤشرات القروض لدولة ماليزيا (2011-2024)                        | 109    |
| 12-3  | مؤشر المدفوعات في ماليزيا (2011-2024).                         | 109    |
| 13-3  | مؤشرات جودة الخدمات المالية 2011-2021                          | 110    |

|     |                                                        |      |
|-----|--------------------------------------------------------|------|
| 117 | عدد أجهزة الصراف الآلي في فروع البنوك الجزائرية        | 14-3 |
| 118 | عدد أجهزة الصراف الآلي في المؤسسات البريدية الجزائرية. | 15-3 |

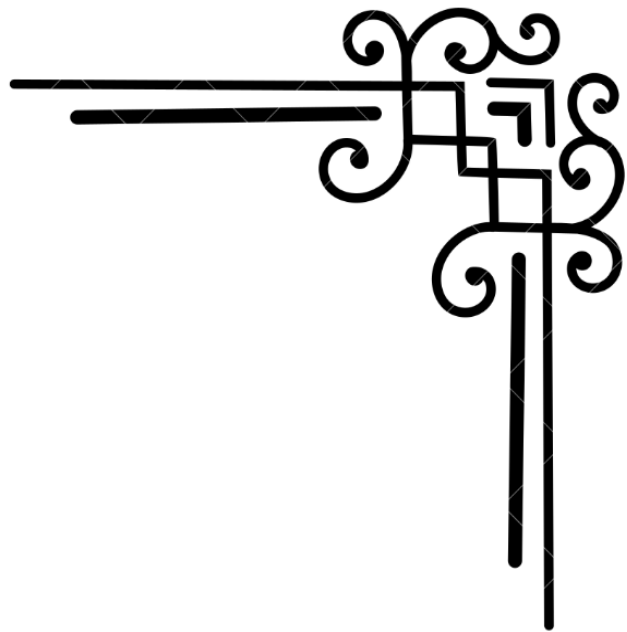
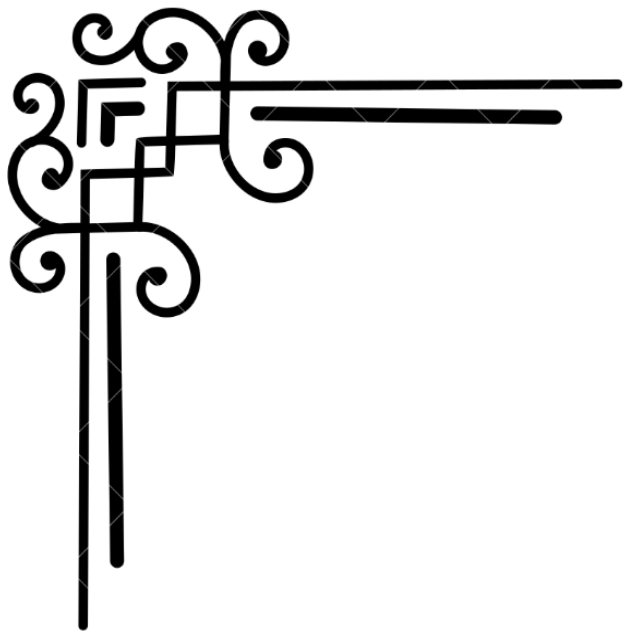
قائمة الأشكال:

| الرقم | العنوان                                                                                         | الصفحة |
|-------|-------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| 1.1   | مخطط توضيحي لصيغ التمويل القائمة على المشاركة                                                   | 15     |
| 2-1   | مخطط توضيحي لصيغ التمويل القائمة على البيوع                                                     | 19     |
| 1-2   | مبادئ الشمول المالي                                                                             | 51     |
| (1-3) | تطور التمويل الإسلامي منذ نشأته.                                                                | 67     |
| (2-3) | نمو الأصول البنوك الإسلامية (US\$ billion, 2018 - 2024)                                         | 69     |
| 3-3   | يبيّن الأصول الإسلامية حسب المنطقة (US\$ billion, 2024)                                         | 70     |
| 4-3   | التمويل العالمي بالعقود (الربع الثالث من سنة 2025) (%)                                          | 71     |
| 5-3   | دائرة نسبية لتكوين الصكوك حسب العقد(%) 2025                                                     | 72     |
| 6-3   | حجم السوق التكنولوجية المالية الإسلامية لسنة 2023-2024(دولار امريكي                             | 73     |
| 7-3   | أكبر ستة أسواق تكنولوجية المالية الإسلامية 2023-2024(مليار دولار أمريكي)                        | 74     |
| 8-3   | ملكية الحسابات العالمية (%)، 2011-2024                                                          | 75     |
| 9-3   | النساء البالغين الذين لا يمتلكون حسابات (%)، 2024                                               | 76     |
| 10-3  | أكبر شريحة من البالغين قلقين من الفواتير الشهرية و نفقات الصحية                                 | 77     |
| 11-3  | يوضح معدلات الادخار الرسمي عبر المناطق (%)، 2011-24                                             | 78     |
| 12-3  | عشر دول التي تضم أكبر نسبة من البالغين الذين يدخرون باستعمال حسابات عبر هاتف محمول (%)، 2021-24 | 79     |
| 13-3  | الاقتراض في جميع مناطق ما بين 2014-2024                                                         | 80     |
| 14-3  | استخدام الدفع الرقمي على مستوى العالمي (%)، 2024                                                | 81     |
| 15-3  | تطور عدد المصارف التمويل الإسلامي في دولة ماليزيا خلال الفترة (2000-2025)                       | 85     |

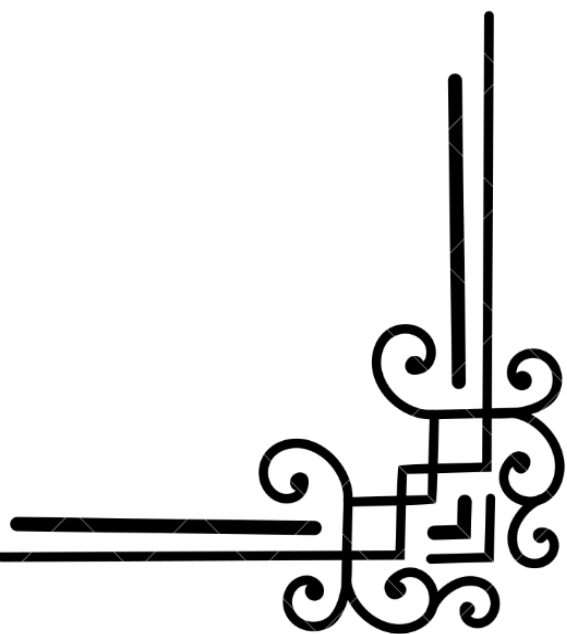
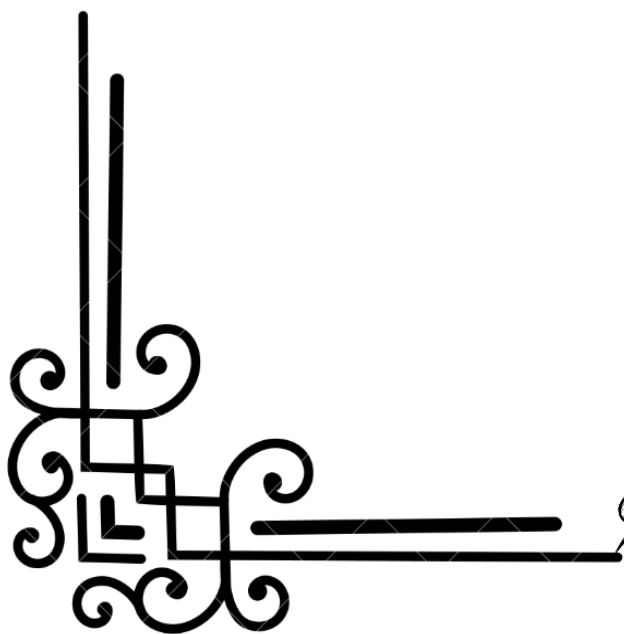
|     |                                                                           |      |
|-----|---------------------------------------------------------------------------|------|
| 90  | تطور عقد الإجارة في ماليزيا (ديسمبر 2021-2025)                            | 16-3 |
| 91  | منحني بياني لصيغة المراجعة في ماليزيا (ديسمبر 2021-2025)(مليون رينغت)     | 17-3 |
| 92  | نمو عقد المشاركة في ماليزيا (ديسمبر 2021-2025) ( مليون رينغت)             | 18-3 |
| 93  | عقد الاستصناع (ديسمبر 2021-ديسمبر 2025)                                   | 19-3 |
| 94  | للقرض الحسن ( إحصائيات ديسمبر من كل سنة                                   | 20-3 |
| 95  | مكانة ماليزيا في التكنولوجيا المالية الإسلامية 2023                       | 21-3 |
| 97  | توزيع الشركات التكنولوجية المالية في ماليزيا                              | 22-3 |
| 98  | إقراض من p2p و التمويل الجماعي                                            | 23-3 |
| 99  | بطاقات المدفوعات و النمو السنوي 2020-2029f                                | 24-3 |
| 100 | المحافظ الإلكترونية التي استخدمها الماليزيون بكثرة في عام 2025            | 25-3 |
| 112 | هيكل الأرصدة القائم على المنتجات المالية الإسلامية                        | 26-3 |
| 114 | نسبة الأشخاص الذين يستخدمون انترنت في الجزائر                             | 27-3 |
| 116 | أشخاص البالغين فوق 15 سنة لديهم حساب في مؤسسات المالية الرسمية            | 28-3 |
| 117 | عدد المؤسسات والشركات المالية الأخرى و وسطاء المليون في الجزائر           | 29-3 |
| 119 | المقترضين من البنوك لكل 1000 بالغ في الجزائر                              | 30-3 |
| 120 | استخدام حسابات الودائع الخدمات المالية: حسابات البنوك التجارية في الجزائر | 31-3 |

الملاحق:

| رقم | عنوان                                       | صفحة |
|-----|---------------------------------------------|------|
| 1   | مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا (2011-2024) | 136  |



# المقدمة العامة



شهد العالم خلال العقود الأخيرة تطورات متسارعة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أدت إلى ظهور نماذج اقتصادية ومالية جديدة تعتمد على الرقمنة والتقنيات الحديثة في تقديم الخدمات. وقد انعكست هذه التحولات بشكل واضح على القطاع المالي، حيث أصبح التحول الرقمي أحد أهم العوامل المساهمة في تطوير الأنظمة المالية وتحسين كفاءتها ورفع مستوى الوصول إلى الخدمات المالية.

وفي ظل هذه التطورات، برز التمويل الإسلامي كأحد البدائل المالية التي تستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية القائمة على العدالة وتقاسم المخاطر وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومع تزايد الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية، ظهر ما يعرف بالتمويل الإسلامي الرقمي، الذي يجمع بين مبادئ التمويل الإسلامي والتقنيات الرقمية الحديثة، مما أتاح فرصاً جديدة لتوسيع نطاق الخدمات المالية والوصول إلى شرائح أوسع من المجتمع.

ومن جهة أخرى، أصبح الشمول المالي أحد الأهداف الاستراتيجية التي تسعى الحكومات والمؤسسات الدولية إلى تحقيقها، لما له من دور في تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحسين المستوى المعيشي للأفراد. وينظر إلى التمويل الإسلامي الرقمي باعتباره إحدى الأدوات الفعالة التي يمكن أن تساهم في تحقيق هذا الهدف، من خلال توفير خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية، سهلة الوصول، منخفضة التكلفة، وقادرة على استقطاب الفئات المستبعدة مالياً، وتعد ماليزيا من أبرز الدول الرائدة عالمياً في مجال التمويل الإسلامي الرقمي، حيث استطاعت تطوير منظومة مالية متكاملة تجمع بين الابتكار التكنولوجي والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، الأمر الذي جعلها نموذجاً يمكن الاستفادة منه في العديد من الدول الإسلامية ومن بينها الجزائر.

#### أولاً : إشكالية الدراسة:

في ظل التطور المتسارع للتكنولوجيا المالية الإسلامية وتزايد الاهتمام العالمي بتحقيق الشمول المالي، برز التمويل الإسلامي الرقمي كأداة حديثة يمكن أن تساهم في توسيع نطاق الخدمات المالية وتعزيز وصولها إلى مختلف فئات المجتمع. ورغم النجاحات التي حققتها بعض الدول الرائدة وعلى رأسها ماليزيا، فإن العديد من الدول الإسلامية ما تزال تواجه تحديات تتعلق بضعف انتشار الخدمات المالية الرقمية ومستويات الشمول المالي.

وعليه تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي الآتي:

**إلى أي مدى يساهم التمويل الإسلامي الرقمي في تعزيز الشمول المالي؟**

من خلال معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها ، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالتمويل الإسلامي الرقمي وما أهم خصائصه وتقنياته؟

- ما المقصود بالشمول المالي وما أهم أبعاده ومؤشراته؟
- كيف ساهم التمويل الإسلامي الرقمي في تعزيز الشمول المالي في ماليزيا؟
- ما هو واقع التمويل الإسلامي الرقمي والشمول المالي في الجزائر؟
- ما هي أهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزية لتطوير الشمول المالي في الجزائر؟

## ثانيا: فرضيات الدراسة

انطلاقا من الإشكالية المطروحة، تم صياغة الفرضيات التالية:

### الفرضية الرئيسية

يساهم التمويل الإسلامي الرقمي بشكل إيجابي في تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع الوصول إلى الخدمات المالية وتسهيل استخدامها من قبل مختلف فئات المجتمع.

### الفرضيات الفرعية

**الفرضية الفرعية الأولى:** تتيح تطبيقات التكنولوجيا المالية الإسلامية على المستوى الدولي آليات مبتكرة لاستقطاب الفئات غير المصرفية للنظام المالي الرسمي .

**الفرضية الفرعية الثانية:** توفر التجربة الماليزية الرائدة مؤشرات ونماذج عمل متميزة يمكن الاستفادة منها لتطوير منظومة الشمول المالي الرقمي في الجزائر

## ثالثا: مبررات اختيار الموضوع

### 1- مبررات الذاتية

- الاهتمام الشخصي بموضوع التمويل الإسلامي وتطبيقاته الرقمية الحديثة.
- الرغبة في دراسة التجارب الدولية الناجحة والاستفادة منها.
- الميل إلى البحث في القضايا المالية المعاصرة المرتبطة بالتكنولوجيا المالية.

### 2- المبررات الموضوعية

- الأهمية المتزايدة للتمويل الإسلامي الرقمي على المستوى العالمي.
- الدور المحوري للشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- نجاح التجربة الماليزية وريادتها في مجال التمويل الإسلامي الرقمي.
- الحاجة إلى دراسة إمكانية الاستفادة من هذه التجربة في الجزائر.
- قلة الدراسات التي تربط بين التمويل الإسلامي الرقمي والشمول المالي من منظور مقارن.

#### رابعاً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي الرقمي.
- إبراز العلاقة بين التمويل الإسلامي الرقمي والشمول المالي.
- تحليل تجربة ماليزيا في مجال التمويل الإسلامي الرقمي.
- تقييم دور التمويل الإسلامي الرقمي في تعزيز الشمول المالي.
- دراسة واقع التمويل الإسلامي الرقمي والشمول المالي في الجزائر.
- تقديم مجموعة من المقترحات التي تساعد على تطوير التمويل الإسلامي الرقمي وتعزيز الشمول المالي في الجزائر.

#### خامساً: منهجية الدراسة

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على إشكالياتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي في عرض مختلف المفاهيم النظرية المتعلقة بالتمويل الإسلامي الرقمي والشمول المالي، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي في تحليل البيانات والمؤشرات المتعلقة بالتجربة الماليزية والواقع الجزائري، واستخلاص النتائج التي تسمح بتقييم دور التمويل الإسلامي الرقمي في تعزيز الشمول المالي وإبراز آفاق الاستفادة من التجربة الماليزية.

#### سادساً: حدود الدراسة :

الحدود الزمانية : كان مجال الدراسة في الفترة (2011-2025).

الحدود المكانية: شملت الدراسة دولتي (ماليزيا و الجزائر ).

#### سابعاً: تقسيمات الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية وهي كالتالي:

**الفصل الأول:** الإطار النظري للتمويل الإسلامي الرقمي، ويتناول مفاهيم التمويل الإسلامي والتمويل الرقمي والتمويل الإسلامي الرقمي وأهم خصائصه وتقنياته.

**الفصل الثاني:** الإطار النظري للشمول المالي، ويتضمن المفاهيم الأساسية للشمول المالي وأهدافه وأبعاده ومؤشراته، إضافة إلى الشمول المالي الرقمي وعلاقته بالتمويل الإسلامي الرقمي.

**الفصل الثالث:** الدراسة التطبيقية، ويتناول تحليل واقع التمويل الإسلامي الرقمي والشمول المالي على المستوى العالمي، ودراسة تجربة ماليزيا، ثم مقارنة واقع الجزائر بالتجربة الماليزية واستخلاص أهم النتائج والتوصيات. **الدراسات السابقة:**

1- دراسة بلحداية امال وكرميش تقوى دور التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي (دراسة حالة لمجموعة من الدول و إمكانية استفادة الجزائر من هذه التجربة ) رسالة ماستر في تخصص اقتصاد النقدي و البنكي جامعة محمد بشير ابراهيمي -برج بوعرييج- سنة 2023-2024.

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور التمويل الإسلامي كوسيلة يتم من خلالها توسيع نطاق الشمول المالي في الدول العربية والإسلامية، وذلك من خلال الاعتماد على مجموعة من المؤشرات التي تفتح المجال لاستقطاب أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع الإسلامي ومؤسساته، ممن يعتمدون في تعاملاتهم المالية والمصرفية وفق أسس الشريعة الإسلامية السمحاء، ولبيان هذا الدور تم اعتماد منهج الدراسة التحليلية، حيث تم التعمق في دراسة تجارب بعض الدول العربية وهما تجربة مصر وتجربة السعودية، ومن ثم دراسة تجارب بعض الدول الإسلامية ألا وهما تجربة ماليزيا وتجربة بنغلاديش، وأخير تم التطرق إلى دراسة حالة الجزائر من ناحية مساهمة البنوك الإسلامية في رفع مستويات الشمول المالي، ثم تم القيام بمقارنة حالتها مع الدول محا الدراسة.

2- دراسة سليمان أسماء انعكاسات التمويل الإسلامي على الشمول المالي -عرض تجربة دولية - رسالة الدكتوراة في تخصص إدارة مالية جامعة حسيبة بن بوعلي -شلف-سنة 2024

تناولت الدراسة موضوع انعكاسات التمويل الإسلامي على الشمول المالي من خلال عرض تجارب دول رائدة في مجال التمويل الإسلامي وهي ماليزيا والسعودية، بالإضافة إلى بريطانيا التي تسعى لأن تكون بوابة التمويل الإسلامي في أوروبا والعالم، وبالإضافة إلى عرض وتحليل مؤشرات الشمول المالي في الجزائر ومدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيزه.

3- دراسة مها خليل شحاده و عامر يوسف العتوم ، التمويل الإسلامي الرقمي و دوره في تعزيز الشمول المالي مجلة جرش للبحوث و الدراسات المجلد 22 العدد2 صفحة 825- 849 سنة2021.

انصبت الدراسة حول المساهمة في بيان مفهوم التمويل الإسلامي الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي، وذلك من خلال دراسة المفاهيم المتعلقة بالشمول المالي والتمويل الإسلامي الرقمي وبيان أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية المستدامة، ويسعى البحث أيضا إلى إبراز أهمية كل من التمويل الرقمي والشمول المالي للاقتصاد.

4- Chehade, Maha Khalil & Altoum, Amer Youssef (2021).

"Islamic Digital Finance and Its Role in Enhancing Financial Inclusion"

Jerash Journal for Research and Studies, Vol. 22, No. 2, pp. 825–849.

تناولت الدراسة مفهوم التمويل الإسلامي الرقمي وأثره في تعزيز الشمول المالي، مع الإشارة إلى واقع تطبيقاته في عدد من الدول العربية ومنها الجزائر. وأكدت أن التحول الرقمي في المؤسسات المالية الإسلامية يمثل آلية فعالة لزيادة الوصول إلى الخدمات المالية، خاصة للفئات المستبعدة مالياً، كما أوصت بتطوير البنية التحتية الرقمية وتعزيز البيئة التنظيمية لدعم الشمول المالي في الجزائر.

5- Mohd, N., Razali, M., Yahaya, M. H., & Baharuddin, Z. N. (2024). The Roles of Islamic Financial Technology (FINTECH) in Fostering Financial Inclusion in Malaysia. Management & Accounting Review, 23(1), 329–356.

أوضحت الدراسة أن التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا أسهمت في توسيع الوصول إلى الخدمات المالية للفئات غير المتعاملة مع البنوك، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والفئات الهشة، من خلال الخدمات الرقمية المتوافقة مع الشريعة.

**ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة**

تتميز هذه الدراسة عن سابقتها في كونها تدمج بين بعدين أساسيين لم تتناولهما بعض الأبحاث المتاحة بصورة مندمجة، فمن جهة تتناول البعد الرقمي التقني المتمثل في توظيف الذكاء الاصطناعي والبلوكتشين والعقود الذكية ضمن منظومة التمويل الإسلامي، ومن جهة أخرى تجري دراسة تحليلية شاملة بين نموذجين متباينين في مستوى التطور والنضج المؤسسي: نموذج ماليزيا بوصفه تجربة رائدة ومتقدمة، والبيئة الجزائرية بما تزخر به من إمكانيات واعدة وآفاق تنموية مستقبلية، يضاف إلى ذلك توظيفها لأحدث البيانات الدولية المتاحة حتى عام 2025، مما يجعلها تكمل ما أرسته الدراسات السابقة في مجال التمويل الإسلامي، وتمتد به نحو آفاق أوسع تجمع بين التكنولوجيا المالية الحديثة والتحليل الرقمي الدقيق في سياقات متنوعة.

# الفصل الأول:

الإطار النظري للتمويل

الإسلامي الرقمي



## التمهيد الفصل الأول:

لا شك أن انتشار التقنيات الرقمية الحديثة لعب دورا كبيرا في إحداث تحولات كبرى على مستوى جميع اقتصاديات العالم ، وذلك بسبب التطورات التي شهدتها هذا الأخير، ونظرا للتطور التكنولوجي الحاصل في العالم أصبحت وجود التمويل الإسلامي الرقمي أمرا حتمية ، و هذا ما سعت اليه بعض الدول الشرق الأوسط و العربية منها ، و التي تتبنى تقنيات و منصات التمويل المتوافق مع احكام الشريعة الاسلامية

خصصنا الفصل الاول من دراستنا هذه الى بناء إطار نظري مفاهيمي شامل للتمويل الإسلامي الرقمي ، وذلك من خلال استعراض الادبيات النظرية و مفاهيم الأساسية المتعلقة بها ، قسمنا الفصل الى ثلاث مباحث، يبدأ الفصل الاول بتعريف التمويل الاسلامي وصيغ و شروطه ،و في المبحث الثاني الذي يتناول تعريف التمويل الرقمي و تقنياته ،ثم تطرق المبحث الثالث عن مفهوم التمويل الاسلامي الرقمي و تقنيات التي تتوافق مع الاحكام الشريعة الاسلامية.

## المبحث الاول :ماهية التمويل الإسلامي

يعد التمويل الإسلامي نموذجاً متميزاً عن التمويل التقليدي القائم على الفائدة ، اذ يقوم على أسس شرعية راسخة تتضمن التوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية ، قد منح هذا المعيار للتمويل الإسلامي جاذبية خاصة، و أصبح محل اهتمام الباحثين و صناع القرار الاقتصادي، غير أن هذه الخاصية لا تقتصر على الجانب الديني فقط ، بل تمتد لتشكّل عنصر تنافسياً في سوق التمويل العالمي ، نظراً لما يوفره من بدائل أخلاقية و استدامة اقتصادية وقد انعكس ذلك في تزايد اعتماد المؤسسات والمشاريع عليه ، و اعتباره أداة تمويلية تحقق التوازن بين الكفاءة الاقتصادية و الالتزام القيمي.

و على هذا الأساس قمنا بتخصيص هذا المبحث لدراسة التمويل الإسلامي و الذي يتضمن العناصر

التالية :

- مفهوم و أهمية و أهداف التمويل الإسلامي.

- المبادئ التمويل الإسلامي و خصائصه.

- صيغ وشروط التمويل الإسلامي.

**المطلب الاول : التمويل الاسلامي (مفهوم و أهمية و أهداف)**

**الفرع الاول :مفهوم التمويل الإسلامي**

**1.التمويل:**

يعرف التمويل بأنه إمداد الأشخاص بالأموال حين يكونون في حاجة إليها (الحاج، 2002، صفحة 21)، أو هو قيام المدير المالي للمؤسسة بتحديد نوعية الأموال اللازمة ، بعد ذلك يقوم بعملية التمويل ، أي البحث عن المصدر المناسب الذي يستخدم للحصول على نوع معين من الاموال . (توفيق، دون تاريخ، صفحة 333) ، و يعرف أيضاً انه: المبالغ النقدية اللازمة لإنشاء وتطوير مشروع معين، ويكون ذلك بتحديد افضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة و العائد (بوراس، 2008، صفحة 24) .

**2.التمويل الإسلامي :**

يمكن تناول تعريف التمويل الاسلامي من زوايا متعددة تبعا للغرض من العرض أو الكتابة ، فقد يعرف من خلال المبادئ التي يقوم عليها ، أو من خلال الأهداف التي يسعى لي تحقيقها ، أو من حيث طبيعة

نشاطه و ادواته, أو من حيث منظور الأخلاقيات التي يلتزم بها ، ومن هنا يمكن اعطاء مجموعة من التعريفات أهمها :

لقد تعددت التعاريف حول التمويل الإسلامي إلا أن جلها اشتركت في نفس التعريف .

عرف التمويل الإسلامي على انه: " تقديم ثروة عينية أو نقدية , بقصد استرباح من مالها إلى شخص

آخر يديرها و يتصرف فيها لقاء عائد تبيحه أحكام الشريعة الاسلامية (قحف، 2004، صفحة 12).

يعرف أيضا بأنه: "يشمل إطارا شاملا من انماط و النماذج و الصيغ المختلفة التي تغطي كافة جوانب الحياتية , وتعد ضوابط استثمار المال في الإسلام عنصرا أساسيا لتنظيم العلاقات المالية , وذلك مع التأكيد بأن مال هو مال الله وأن البشر مستخلفون فيه وذلك وفق أسس و ضوابط و محددات واضحة من أبرزها تنظيم الزكاة و الانفاق و ضرورة استثمار المال وعدم اكتنازه (طلحة، 2006، صفحة 31).

التمويل الإسلامي هو التمويل القائم على القوانين الإسلامية التي تعرف باسم الشريعة الإسلامية و تقوم

على المبادئ المالية الإسلامية على مبدأ عام يتمثل في العمل على التحقيق الرفاهية للناس مع النهي عن ممارسات غير العادلة أو الاستغلالية (الزهراء و محمد، 2016).

### الفرع الثاني : أهمية التمويل الإسلامي

إن أهمية التمويل الإسلامي نابعة من خصائص التمويل الإسلامي المستمدة من الشريعة الإسلامية السمحة بوصفها منهجا متكاملا للحياة و للدور الرائد المتكامل الذي تحققه مصادر التمويل الإسلامي في تلبية احتياجات الفرد المسلم بما يكفل تحقيق التنمية الحقيقية للفرد والمجتمع، فالتمويل الإسلامي بصفته نابعا من المبادئ السمحاء للإسلام لا يقتصر على تلبية حاجات الفرد المادية فقط، بل إنه يوازن و بشكل دقيق بين الحاجات المادية و الحاجات المعنوية، فهو بقدر ما يكون قادرا على تلبية الحاجات المادية فإنه وبمصادره المختلفة يربي في الفرد المسلم صفات الأمانة و الثقة بالنفس والإخلاص و الإلتقان في العمل و يربي فيه صفة الرقابة الذاتية و الخوف من الله عز وجل أولا و أخيرا .

كما أن التمويل الإسلامي أسلوب مثالي في الموازنة بين حاجات الفرد وحاجات المجتمع فهو يركز على

الفرد من منظور مصلحة المجتمع حيث أنه ينمي في الفرد المسلم شعوره بانتمائه لدينه ووطنه ومجتمعه و بالتالي فإن التمويل الإسلامي بمصادره المختلفة يوجه سلوك الفرد وأهدافه نحو تحقيق النفع له ومجتمعه باعتباره جزء لا يتجزأ من المجتمع (فرحان، دون نشر سنة ، صفحة 32).

### الفرع الثالث: أهداف التمويل الإسلامي

من الأهداف التي يسعى التمويل الإسلامي لتحقيقها ما يلي:

- إيجاد بدائل للتمويل التقليدي سواء للأفراد أو للمؤسسات.

- إيجاد فرص عمل من خلال توفير أنواع من التمويل التي تقدم للمؤسسات وتوفر رأس مال صغير للأفراد لإنشاء مشاريع صغيرة تفيد المجتمع.
- تحقيق عوائد جيدة لأصحاب رؤوس الأموال بدلا من ادخارها لدى مؤسسات مالية تقدم أدوات استثمارية متوافقة مع الشريعة وهذه المؤسسات تمارس دورها باستثمار تلك الأموال لأصحابها .
- يسقط التمويل الإسلامي مبدأ التعامل بالفائدة يساهم في تخفيض التكاليف مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات كما يساهم ذلك في الرفع من المؤشرات الاقتصادية الأخرى مثل الانتاج الإستثمار والتوظيف ما يدفع بعجلة.
- التنمية الإقتصادية وتحقيق معدل أمثل للنمو الإقتصادي .
- استقرار القوة الشرائية للنقود فالتمويل الإسلامي قائم على منع التآكل في قيمة الأصول النقدية.
- يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق العدالة في توزيع الدخل كما يعمل على تنمية المال وعدم اكتنازه (جبور، 2014، صفحة 42) .

### المطلب الثاني: خصائص واساسيات التمويل الإسلامي

#### الفرع الأول: خصائص التمويل الإسلامي

تتبع خصائص التمويل الإسلامي من نظرة الإسلام الى المال , وهو أن المال هو مال الله وإن الإنسان مستخلف عليه , ويجب عليه أن يسيره وفقا لهذه النظرة , يتميز التمويل الإسلامي بالخصائص التالية:

#### • تحريم التعامل بالربا أخذ وعطاء:

وتستمد هذه الخاصية الى قاعدة الإسلامية الخاصة بحرمة الربا , وحرمة التعامل به, والمتجلية في قوله تعالى : "وأحل الله البيع و حرم الربا" (سورة البقرة الآية 275)؛ وتعد خاصية الاولى و الرئيسية للمصرف الإسلامي .

و الربا هو الزيادة المطلقة في المال ،و معنى الربا شرعا هو : فضل المال الذي لا يقابله عوض في المعايضة مال بالمال , وهو نوعان: ربا الديون و ربا البيوع (صوان، 2001، صفحة 91) .

#### • توجيه المال نحو استثمار حقيقي:

فالتمويل الإسلامي يتميز بأنه تمويل استثماري يهدف الى توجيه الأموال الى الإستثمار الحقيقي الذي يهدف الى مزج عناصر الإنتاج ببعضها البعض , و بالتالي فإن أي ربح ناتج عن هذا الإستثمار هو ربح حقيقي يظهر في زيادة الإنتاج و تنمية طاقات المجتمع و قدراته و موارده (لوف اريكو، 1998، صفحة 8).

#### • توجيه المال نحو الانفاق مشروع :

و معناه الالتزام بالعمل و الإستثمار الحلال ،و الابتعاد عن كل ماله صلة بالحرام ، فلا يجوز مثلا " تمويل انتاج السلع و الخدمات المحرمة كل الخمر و لحم الخنزير و الملاهي و لعب القمار ..... الخ، وبدا من ذلك عليه تمويل مشاريع مفيدة للمجتمع (سمحان ح.، 1996، صفحة 51) .

#### • التركيز نحو توجيه سلوك الفرد إلى الأخلاق الفاضلة:

إن من خصائص التمويل الإسلامي هي تربية روح الفرد على الأخلاق الفاضلة، والصفات الحسنة، فهو يربي فيه صفات الأمانة والثقة بالنفس، والإخلاص، والإتقان في العمل، مما يوفر فرص أكبر لنجاح المشروعات، وبالتالي نجاح عملية التنمية.

#### • التركيز على طاقات الفرد، ومهاراته، وإبداعاته:

إن من أهم خصائص التمويل الإسلامي هي التركيز على تنمية طاقات الفرد والتركيز على حاجاته ومهاراته الريادية، والإبداعية ، بحيث يكون التمويل الإسلامي قاعدة الانطلاق لهذه الطاقات ،والإبداعات التي يعول عليها في تقدم المجتمع، فالتمويل الإسلامي يجب أن يكون أداة للتنمية التي لن تتحقق من غير الاهتمام بالفرد وطاقاته (عبد الحميد، الصفحات 33-34).

#### الفرع الثاني: أساسيات التمويل الإسلامي

من أبرز اساسيات التمويل الإسلامي : (مجد ق.، 2018، الصفحات 279-284)

**البند الأول :** الصدق ، حث الإسلام على الصدق وأكد على التزامه، فهو الخلق التي تنشأ عنه الفضائل و في الأمر بالصدق يقول الله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَكُونُوا مَعَ الصَّادِقِينَ ﴾ (سورة التوبة الآية 119).

**البند الثاني :** الأمانة : تعتبر الأمانة الضمانة الأكيدة لنجاح العمل المالي و بانعدامها أو نقصها تنشأ مشاكل التعثر المالي وهدر الفوائض المالية والإفلاس، والأمانة في الإسلام قيمة مطلقة ينبغي على المرء أن يلتزمها في كل الظروف، عن حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم " أد الأمانة إلى من ائتمنك و لا تخن من خانك"(داود).

**البند الثالث :** العدل : يقر الإسلام أن العدل هو أساس توازن هذا الكون و مطلب أساسي الاستقرار العيش و استمرار الحياة و لذلك حرم الله سبحانه و تعالى الظلم على نفسه و جعله محرماً بين عباده و أمر بالعدل فقال الله تعالى ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴾ (سورة النحل الآية 90).

**البند الرابع : الوفاء بالعهد :** تكمل النفس البشرية بعبوديتها الله وحسن معاملتها مع الخلق ، و شرع الله لعباده الأخذ بمعالي الأمور و النهي عن سافلها ، و الوفاء من الأخلاق الكريمة ومن صفات النفوس الشريفة ، وهو من أسس بناء المجتمع و استقامة الحياة ، و هو الاعتراف بالفضل ورد الجميل لمن أسدى إليك معروفاً أو أمد إليك يداً ، وأعظم عهد يجب الوفاء به :الوفاء مع الله بأن يعبد وحده لا يشرك به شيئاً ، كما قال سبحانه : ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ (سورة البقرة الآية 40).

**البند الخامس : التراضي :** في الفقه الإسلامي يفترض في العقود أن تتسم بتراضي الطرفين مع الأخذ بعين الاعتبار توفر الضوابط الشرعية الملزمة لصحة العقد و اشتراط التراضي، إنما هو لإيجاد صيغة تعاقدية تتصف بالعدل والإنصاف و قطع الطريق على من يستغلون ظروف المضطرين فيفرضون شروطاً مجحفة عليهم، و لذا جاء النهي عن بيع المضطر، وجاء الأمر الرباني بالنهي عن أكل أموال الناس بالباطل و لبه على أهمية الرضى في العقود ، فقال الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَزَامُلٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ (سورة النساء الآية 29).

**البند السادس : التعاون :** حث الإسلام على التعاون على الخير والبر وتعاضد الجهود في سبيل إعمار الأرض وإصلاح الكون . قال الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ (سورة المائدة الآية 2).

**البند السابع : إتقان العمل و الإبداع العلمي :** عبر استحداث منتجات مالية وابتكار صيغ تمويلية تفي بحاجات العملاء على اختلاف شرائحهم والنظام المالي الإسلامي لا يمنع الهندسة المالية التي يهدف منها إلى تطوير وابتكار منتجات مالية بشرط أن تكون منضبطة بالأحكام الشرعية وتحقق مقاصد الشرعية في توزيع الثروة، توفير فرص العمل ونمو الاقتصاد و ترتيب أولويات المجتمع المسلم في تحقيق التنمية البشرية والرخاء الإقتصادي.

**البند الثامن : الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية :** إن التزام أوامر الله تعالى وتطبيق تعاليم الإسلام في كل شؤون الحياة واجب شرعي مطلوب من المسلم تمثله في كل أحواله لأنه ما من أمر إلا والله تعالى فيه حكم وما من واقعة أو نازلة إلا وفي شرع الله جواب عنها.

### المطلب الثالث :صيغ التمويل الإسلامي

#### الفرع الاول :صيغ التمويل القائمة على المشاركة

قد يحتاج صاحب الخبرة على من يساعده بالمال لكسب قوته , وقد يحتاج صاحب المال من يستثمر في ماله وينميهِ ؛ فالتمويل الإسلامي وضع له بديل حلال المتمثل في المشاركة بحيث يشترط أن يقصد الطرفان في الربح في المشروع ، وشرع له من الصيغ ما يكفل له خيار المناسب لحاجته ، و المتمثل في الصيغ الأتية :

## 1. المشاركة :

تعتبر من أهم الصيغ التمويلية الإسلامية باعتبارها تجسد القيم و المبادئ الاقتصادية الإسلامية ، و هي أكثر الصيغ مرونة وملائمة و شمولاً.

### أ. تعريف:

هنالك عدة تعاريف للمشاركة أهمها :

- لغتنا: المشاركة لفظ مشتق من الشراكة ، و يقال اشتركنا بمعنى تشاركنا ، ويقصد بها في الفقه الإسلامي المشاركة في رأس المال و العمل وفي الربح و الخسارة (عمارة، 2013، الصفحات 452-461).

- اصطلاحاً : هي عبارة عن عقد بين شخصين أو أكثر على اشتراك في رأس مال والربح و الخسارة ، أو استقرار شيء له قيمة مالية بين مالكين فأكثر لكل منهما أن يتصرف فيه تصرف المالك، و هو من عقود الأمانة التي لا تتطلب الرهن أو الضمانات و يتم فيها تقاسم الربح و الخسارة (شلهوب) .

### ب. أنواع المشاركة :

#### - المشاركة الثابتة ( طويلة الأجل ):

يشارك البنك في التمويل مشروع بصفة دائمة و يقبض دورياً حصته من الأرباح، بصفة مساهمة صاحب المشروع ، و المشاركة يمكن أن تكون في مشروع طويل أو متوسط الأجل ، ويمكن أن تكون في صفة تجارة واحدة أو صفات متعددة .

#### - المشاركة المتناقصة ( المنتهية بالتمليك ):

هي التي يعطي فيها المصرف الحق للشريك الآخر في شراء حصة المصرف تدريجياً، بحيث تنتاقص حصة المصرف و تزيد حصة الشريك الآخر الى أن ينفرد بملكية جميع رأس مال (الشمري، 2014، صفحة 465).

#### - المشاركة المتغيرة:

هو البديل عن التمويل بالحساب الجاري المدين، و هي احد البدائل للتوفير السيولة النقدية المشتركة حيث يمول العميل بدفعات نقدية متتالية ومتغيرة حسب إحتياجات و بالتالي تزيد حصة المصرف في رأس مال المشروع عبر الزمن (نغم حسين نعمة و محمد نجم، 2010، صفحة 138).

### ج. شروط المشاركة:

- يجب أن يتم تحديد حصة كل مشارك في رأس مال المشاركة، ويمكن أن تكون المشاركات متفاوتة.
- يجب أن يكون رأس المال متوفراً في مكان أو حساب محدد عند توقيع عقد المشاركة.
- يمكن أن يقوم الشركاء بتوكيل أحدهم أو مجموعة منهم أو غيرهم، للقيام بأمور إدارة رأس المال.
- يجب تقييم جميع أشكال المشاركات غير التقليدية - كالأرض مثلاً - بقيمة عملة واحدة، وتحدد بناء عليها نسبة المساهمة في رأس مال المشاركة.
- بمجرد العقد الشركة تنشأ عنها ذمة مستقلة للمشاركة.
- يجوز أن تتم المشاركة بين جهات شخصية أو اعتبارية على حد سواء.
- يمكن أن يتم توزيع الأرباح حسب اتفاق للمشاركين، بينما يجب أن يتم توزيع الخسارة بين المشاركين في التساوي بناء على نسبة مشاركتهم برأس المال.
- يمكن أن يدخل الشركاء بديون لهم في ذمة شركاء آخرين، شرط أن يتم دفع كامل الدين لحظة توقيع عقد المشاركة.
- في حالات التعدي والمخالفة للشروط عقد المشاركة من قبل أحد أطراف للمشاركة، فإنه يجوز اشتراط ضمان رأس المال، ولا يجوز الاشتراط في غير هذه الحالة أبداً.
- لا يجوز تحديد ربح معين من دخل المشاركة عن فترة محددة أو كمبلغ محدد.
- يمكن أن ينص عقد المشاركة على السماح للمصرف في أن يبيع حصته بسعر معين بتاريخ محدد، إلا أنه لا يلزم الشركاء بالشراء.
- يمكن أن ينص عقد المشاركة على تحديد حصة أحد الشركاء بحد معين ليتم السحب منها عند الحاجة.
- يمكن أن يعقد عميل أو عدة عملاء اتفاقاً مع المصرف المشارك بإبراز حصته في المشاركة خلال فترة زمنية محددة، على أن يذكر ذلك في عقد المشاركة، ويكون العملاء غير الملزمين بذلك (الشيباني، 2002، صفحة 235).

## 2. المضاربة:

هي من أكثر الصيغ أهمية لعملية التمويل الإسلامي، فهي تقوم على جمع بين أصحاب المال و أصحاب الخبرات لغرض تحقيق الربح الحلال يقسم بينهم وفق ما اتفق عليه.

### أ. تعريف:

- لغتا : كلمة المضاربة مأخوذة من الضرب في الأرض؛ أي : السير فيها ، أو سفر لتجارة طلبا للرزق الذي يستلزمه (المنظور).

- اصطلاحا : عرف الفقهاء المضاربة بعدة تعاريف تختلف في بعض القيود وتلتقي جميعها على عدة حقائق . فهي أن يدفع رجل مال لأخر بغرض التجارة به على أن يقسم الربح بينهما وفق ما اتفاق متفق عليه (شيخون، 2002، صفحة 111).

### ب. أنواع المضاربة :

#### • المضاربة المطلقة (تفويض غير محدود):

وهي أن يدفع المال مضاربة من غير تعيين المكان والزمان و صفة العمل ، فالمضاربة المطلقة يكون للمضارب فيه حرية التصرف كيفما شاء دون الرجوع لرب المال إلا عند نهاية المضاربة .

#### • المضاربة المقيدة (تفويض محدود) :

و هي التي يشترط فيها رب المال على المضارب بعض الشروط لضمان ماله ؛ حيث يكون فيه تقييدات نوعية ، زمانية ومكانية (زكريا، 2010، صفحة 281).

### ج. شروط المضاربة:

من شروط التمويل بالمضاربة تذكر ما يلي :

- 1- أن يكون رأس المال من النقد (الذهب والفضة).
- 2- أن يكون رأس المال معلوما قدرا وصفا.
- 3- أن يكون رأس المال عينا لا دينا في ذمة المضارب.
- 4- أن يسلم رأس المال للمضارب ليتمكن من العمل.
- 5- أن يكون الربح المشروط لكل واحد منهما المضارب ورب المال جزءا شائعا نصفاً أو ثلثاً أو ربعاً.
- 6- يشترط في المضارب أن يكون أهلا للتصرف، وأن يكون منفردا بالعمل وله أن يعمل في المضاربة دون قيود من رب المال (جميل، 2006، صفحة 117 و 116).

### 3. المزارعة :

تعتبر المزارعة من العقود المشاركة وهي قليل استخدام من طرف البنوك الإسلامية ، فهي وسيلة من وسائل الإستثمار الأراضي بالطرق المشروعة تحقق غاية الطرفين ( طرف اول لا يملك أرض ويرغب في أن يعمل في الزراعة ، و الآخر يملك الأرض لكنه قد لا يستطيع القيام بأعمال الزراعة .

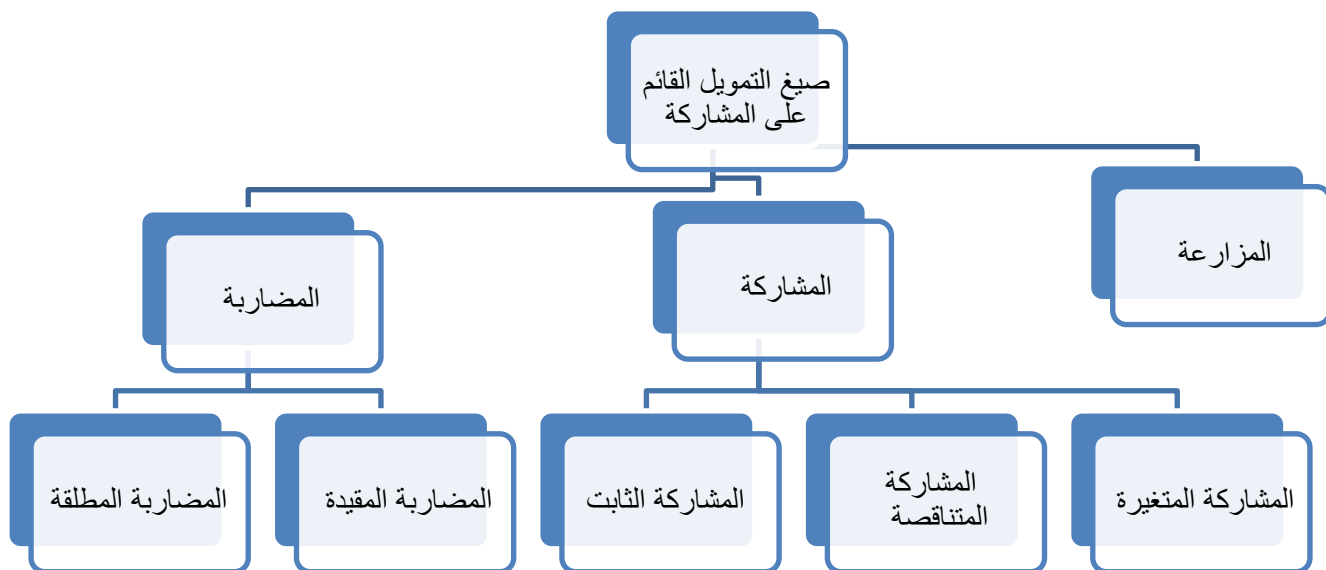
أ. تعريفها :

إصطلاحا : و هي دفع الأرض الى من يزرعها أو يعمل عليها الزراعة بينهما (العلي، 2005، صفحة 293)، حيث يشارك أحد الشركاء بالمال أو أحد عناصر الثروة ( الأرض ) و العنصر الثاني العمل من جانب الشريك الآخر (عمارة، 2013، صفحة 452) .

ب. شروط المزارعة: تشترط لصحة المزارعة ما يلي :

- أهلية العاقدة به : بأن يكون عاقلين فلا تصحو الزراعة من القانون و الصبي الغير مميز أما البلوغ فليس بشرط جوازه.
- أن تكون الارض صالحة لزراعة .
- أن تكون مدة الزراعة معلومة .
- أن يكون الخارج مشاعا او مشتري وبين متعاقدين ،ويشترط كذلك هذا الخارج معلوم القدر .
- بيان من عليه البذر منعا للمنازعات و إعلام المعقود عليه.
- بيان جنس البذر ليصير اجر معلوما لأن الأجر جزء من النتائج فلا بدا من بيانه.

الشكل 1.1 مخطط توضيحي لصيغ التمويل القائمة على المشاركة



المصدر : من اعداد الطلبة بناء على ما سبق اعلاه

الفرع الثاني : الصيغ التمويلية القائمة على البيوع.

## 1. المراجعة

### أ. تعريفها

لغتنا : المراجعة من الربح ، وهو النماء و الزيادة .

إصطلاحاً : هي صيغة التوسط من خلال المداينة المدخرين لشراء سلعة حاضرة ثم بيعها بأجل (ديناً) للوسيط لديه ، بهدف ربح فرق بين السعر العاجل والاجل (سويلم، بدون سنة نشر، صفحة 245).

ب. أنواع المراجعة: المراجعة نوعان هما :

- المراجعة البسيطة: وهي أن يبيع الشخص سلعة ما سبق أن اشتراها في وقت سابق و احتفظ بها الى أن يظهر الطرف الآخر الذي يرغب بشرائها ، مقابل الثمن الذي اشتراها بها الطرف الأول بإضافة الى ربح معلوم (نسرين و امين، 2017، صفحة 102) .

- المراجعة لأمر بالشراء: هو أن يطلب العميل من البنك الإسلامي شراء سلعة معينة محددة الأوصاف بعد الاتفاق على تكلفة الشراء و ربح البنك الإسلامي ، وتتضمن هذه الصورة وعود من العميل بالشراء هذه السلعة حسب الشروط المتفق عليها، ووعداً آخر من البنك بإتمام هذه البيعة وفق الشروط (نسرين و امين، 2017، صفحة 103).

ج. شروط صحة المراجعة: هناك شروط لا يصح عقد المراجعة إلا بها وهي :

- يجب أن يكون ثمن السلعة معلوماً للمشتري.
- معلومية الربح للبائع والمشتري.
- ضرورة إمتلاك وحياسة السلعة قبل بيعها بالمراجعة.
- جواز الأخذ بالزام الوعد وعدم إلزامه.
- أن يكون عقد البيع الأول صحيحاً، فلو كان فاسداً لم تجز المراجعة، كان يكون العقد على بيع محرم كالخنزير أو الخمر، أو يكون قد شاب العقد ما يفسده كوجود جهالة أو غرر.
- أن يكون رأس المال من النقود أو الموزونات، فإن كان قيمياً كالعروض لا يجوز بيعه بالمراجعة.
- ويشمل عقد بيع المراجعة على مواصفات السلعة المراد بيعها، ويجب أن تشمل بنود العقد على وصف دقيق للسلعة يزيل أي جهالة أو غرر، كما يجب أن يتضمن العقد السعر الأصلي للسلعة، وهو السعر

الذي قامت مؤسسة التمويل أو مالك السلعة بشرائها به، كما يجب أيضاً أن يذكر ثمن السلعة ومقدار الزيادة المضافة للثمن الأصلي وهي قيمة المربحة.

وللممول (المصرف) أن يطلب ضماناً من العميل، ومن الممكن أن تكون السلعة المباعة من الضمانات المقبولة في سداد الدين أو رهن منقول أو عقار، ومن ضمن الضمانات المقبولة أيضاً كفالة طرف ثالث وبعد إتمام البيع تنتقل ملكية السلعة المباعة من الممول إلى العميل.

ومن الأشياء التي يجب على الممول أن يتجنبها في عقد المربحة توكيل العميل بشراء السلعة المطلوبة ثم بيعها لنفسه، لأن ذلك يدخل المعاملة في شبهة الربا المحرم شرعاً، كما أنه بمثابة عقدين في عقد، وهذا غير جائز (طایل، 2006، صفحة 203).

## 2. بيع السلم :

### أ. تعريفها :

**لغتاً :** يعرف السلم في اللغة هو إعطاء و الترك و التسليف، هو بيع الدين بالعين (الوافي، 1990، صفحة 291)

هو عقد موصوف في ذمة بيع مؤجل مقبوض في محل العقد ، فهو بيع بتقدم فيه الثمن ويتأخر فيه تسليم السلعة لأجل معلوم (أحمد، 2006، صفحة 8).

### ب. أركان عقد السلم: لعقد السلم أربعة أركان وهم:

- المسلم: وهو المشتري.

- المسلم إليه وهو البائع.

- المسلم فيه وهي البضاعة.

- رأس مال السلم وهو الثمن المدفوع أثناء العقد.

### ج. شروط صحة عقد بيع السلم: لعقد السلم عدة شروط منها ما يتعلق برأس المال، ومنها

ما يتعلق بالسلعة وهذه الشروط هي (صوان، 2001، صفحة 172):

- أن يكون رأس المال معلوم الجنس مثل القمح، أو ثمار الأشجار.

- أن يكون رأس المال معلوم المقدار، كان يكون معلوم الوزن، أو الكيل، أو العدد.

- أن يتم تسليم رأس المال في وقت التعاقد.

- أن تكون السلعة في الذمة.

- معلومية الأجل.

- أن تكون السلعة ذات صفة معينة، حيث لا يختلف الثمن باختلافها.

- أن يتم تحديد مكان التسليم.

- أن تكون السلعة مما يمكن تسليمها عند حلول الأجل.

ويحرر عقد السلم بين الطرفين، وهما مؤسسة التمويل الإسلامي أو المشتري، والطرف الآخر هو المنتج ويجب أن يتضمن عقد السلم وصفاً دقيقاً للسلعة من حيث وزنها أو عندها وشكلها إلى غير ذلك بشكل يضمن تسليم نفس السلعة المتعاقد عليها في المستقبل بدون جهالة تقصد العقد، كما يجب أن يشمل العقد على وقت التسليم، ويتم دفع كامل قيمة السلعة المتعاقد عليها في مجلس العقد، لأن دفع جزء من القيمة يحول المعاملة من عقد سلم إلى عقد استصناع، كما يشترط بيان مكان التسليم وإذا ما كان يحتاج إلى مصاريف نقل وتحميل وغيرها.

ولا يجوز عقد السلم في العقارات والأراضي، وذلك لأن المسلم فيه يجب أن يكون ديناً في الأمة.

### 3. الإستصناع:

#### أ. تعريفها:

هو عقد طلب صنع شيء ما على صفة معينة بثمن معلوم، و يجب وصف الشيء المطلوب صنعه بدقة و تحديد مقاسات و مادته خام . ويتفق مع السلم بأنه بيع موصوف في الذمة و يختلف معه ان الإستصناع يجوز فيه تعجيل الثمن او بعضه كما يجوز تأجيله الى ما بعد المجلس العقد (الحמיד، 1990، صفحة 293).

#### ب. شروط الإستصناع :

- يلتزم المصرف بتزويد العميل بالسلعة التي تم الاتفاق عليها عبر عقد الاستصناع.

- يجب أن يكون المبلغ الكلي للإستصناع معلوما لدى المستصنع والمصرف.

- يمكن تنفيذ تمويل الإستصناع لشراء أي سلعة مصنعة ومباحة وتحمل أوصافاً معينة ومحددة، وهذا

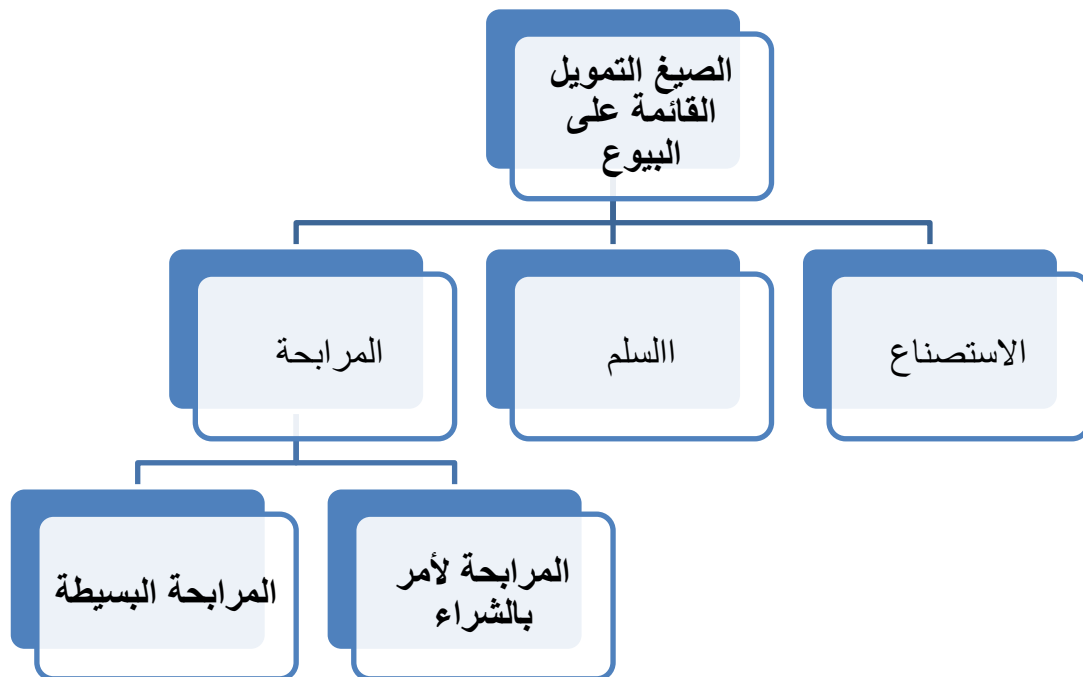
لا يلزم العميل بأية التزامات للصانع، حيث إن الفاقه يكون مع جهة التمويل (المصرف).

- يلتزم المصرف بتسليم السلعة المصنعة لعميله، ويمكن أن يوكل طرفاً ثالثاً للقيام بالتصنيع، ولا يجوز

للعمل المستصنع المشاركة في صنع السلعة المصنعة، حيث إن ذلك من مسؤولية الصانع بشكل كامل، إلا في حالة للمساهمة بالأرض للبناء عليها.

- يمكن الاتفاق بين العميل والمصرف بأن يقوم الأول إما بدفع المبلغ الكلي للإستصناع للطرف الثاني عند توقيع العقد، أو على أقساط في مدة محددة يتم الاتفاق عليها بين الطرفين.
- لا يتم تغيير قيمة عقد الاستصناع إلا إذا طلب العميل تغيير المواصفات ووافق المصرف على ذلك؛ حيث يلزم توقيع عقد جديد يتم فيه تحديد القيمة الجديدة زيادة أو نقصاناً.
- يمكن أن يقوم المستصنع بالإشراف على عملية صناعة السلعة بنفسه، أو يوكل من ينوب عنه (كجهة استشارية) للتأكد من مطابقة السلعة للمصنعة أثناء عملية تصنيعها للمواصفات التي اتفق عليها المصرف، على ألا ينشأ عن ذلك أي التزام بينهما (بين للمستصنع والصانع).
- يمكن أن يقوم المصرف نيابة عن عميله (المستصنع)، في حال حصوله على توكيل منه ببيع السلعة المصنعة إلى طرف آخر، كما يمكن أن يوكل الصانع من قبل المصرف للقيام بهذه المهمة أيضاً.
- يمكن أن يتضمن عقد الإستصناع خدمات ما بعد البيع التي تقدم عادة مع السلعة المصنعة، كالصيانة والضمان (الشيباني، 2002، صفحة 223).

شكل 1.2 مخطط توضيحي لصيغ التمويل القائمة على البيوع



المصدر : من اعداد الطلبة استناد لما ذكر اعلاه

الفرع الثالث: صيغ التمويل القائمة على الاجار

## 1. الإجارة :

أ. تعريفها:

**اصطلاحاً:** هو عقد على منفعة مباحة معلومة من حيث المدة والعين أو موصوفة في الذمة، وعمل

بعض معلوم.

ب. أنواعه:

- **إجارة التشغيلية:** مثل تأخير البنوك الإسلامية للمعدات والعقارات للمستثمرين حاجاتهم خلال مدة معينة بإبقاء الملكية للبنك وحق الانتفاع للمستأجر.
- **إجارة المنتهية بالتمليك:** هو عقد يقوم على فكرة تمويل الزبون من أجل الحصول على ما يريده مقلية الممول ويؤجره له مع إمكانية تملكه له إذا طلب ذلك سواء خلال مدة الإيجار ، وعند نهايتها (مسدور، 2007، الصفحات 190-193).

### الشكل 1.3 مخطط توضيحي لأنواع الإجارة

ج. شروط الإجارة:

- يجب أن تكون السلعة المؤجرة من السلع المباح استعمالها.
- يجب أن تكون السلعة من الأصول ذات المنفعة، ويبقى أصل السلعة ثابتاً بعد تحصيل المنفعة، ويندرج تحت هذا أدوات المباني والآلات الصناعية كالآلات العزل والتعبئة والأجهزة الميكانيكية والسيارات وما شابهها من الأصول الثابتة.
- يمكن أن ينتهي عقد الإجارة بإرجاع السلعة إلى المؤجر، أو أن يملكها المستأجر في نهاية العقد، على أن ينص العقد صراحة على ذلك، أو أن يتفق كلا الطرفين بالتراضي على ذلك.
- يجب تحديد المدة التي سيتم إيجار السلعة فيها، وتحديد المبلغ الذي سيستحق للمؤجر والطريقة التي سيتم دفعه بها، كأن تكون دفعة واحدة بعد زمن محدد أو دفعات محددة في أوقات متفرقة.
- يجوز للطرفين أن يقوموا بمراجعة عقد الإجارة كل فترة زمنية أو حسب ما يستجد، واستحداث تعديلات بالعقد أو إنشاء عقد جديد بموافقة الطرفين إذا لم ينص العقد على غير ذلك.
- للمؤجر الحق في تحديد قيمة السلعة المراد تأجيرها، والطريقة التي يتم بها دفع القيمة، كأن يتم الاتفاق على قيمة متناقصة أو متزايدة أو بمبالغ مختلفة، على أن يكون كل ذلك معلوماً تماماً للمستأجر حين إبرام عقد الإجارة.
- يحق لمالك السلعة إذا رغب أن يبيعها لطرف ثالث قبل انتهاء عقد الإجارة، إلا أن العقد يبقى سارياً كما هو، وبدون أي ضرر على المستأجر.

- يحق للمؤجر مطالبة المستأجر بالتعويض عن الأضرار التي قد تلحق بالسلعة المؤجرة، إذا استخدمت بطريقة خاطئة أو جائزة لا تتناسب مع ما صنعت له.
- في حالة رغبة المؤجر في تغطية السلعة تأمينية - كعقود الصيانة السنوية - فإنه يتحمل تكلفة التأمين.
- تستحق الإجارة المتفق عليها فور تأجير السلعة، بالطريقة التي ينص عليها العقد.
- يجوز للمستأجر تأجير السلعة لطرف ثالث - تأجير من الباطن - بعد موافقة المؤجر، وهنا يتحمل المستأجر الأول للمسؤولية كاملة عما قد يحدث للسلعة من ضرر من المستأجر الجديد.
- يجوز إعادة تأجير كل سلعة أو عين ذات منفعة ما بقي أصلها.
- يجوز للمؤجر أن يحصل على عربون لضمان إتمام عقد الإجارة، وفي حال عدم إتمام العقد بسبب رغبة العميل، فإن العربون يستحق كاملاً للمصرف.
- تستحق الأجرة للمؤجر طوال فترة الانتفاع بالعين المؤجرة، وفي حال ما إذا توقفت الاستفادة منها كتلفها أو خرابها - فللمستأجر له حق في إنهاء العقد.
- يجب أن يحدد العقد واجبات كل من المؤجر والمستأجر تجاه العين المؤجرة، كالصيانة الدورية أو إصلاح الأعطال.
- إذا نص عقد الإجارة على تملك المستأجر للعين المؤجرة، ورغيب المستأجر في تملكها في فترة أقل، فيمكن إبرام عقد جديد يتم فيه تحديد المبالغ المستحقة، والمدة التي سيتم الدفع خلالها لقيمة المتبقي من الأقساط.
- يمكن أن يقوم المصرف بتملك سلعة معينة بناءً على رغبة عميله، ومن ثم تأجيرها إياها، كما يحق له بيعها أو تأجيرها بعد انتهاء العقد لطرف آخر.
- إذا اشترى المصرف الأصل المؤجر للعميل للمستأجر، فيجوز للمصرف أن يسمي الثمن دون أن يكون على المستأجر الالتزام بذلك العقد، ولا يجوز أن ينص عقد الإجارة أو عقد البيع على أي إلزام بإعادة شراء العميل للأصل بثمن معين (الخصاوني، 2005، الصفحات 159-160).

#### الفرع الرابع: صيغ التمويل القائم على القرض الحسن

##### 1. القرض الحسن:

أ. تعريفها :

هو ذلك القرض الذي يمنحه شخص لآخر على نحو مجاني، أي دون أن يتقاضى في مقابل هذا

القرض منافع مادية (الغالي، أبعاد القرار التمويلي الاستثماري في البنوك الإسلامية، 2012، صفحة 91).

القرض الحسن كما تطبقه البنوك الإسلامية، فيتخلص في تقديم البنك الإسلامي مبلغاً من المال لأحد عملائه الذي هو في أساس الحاجة إلى التمويل لاستغلاله في مجالات معينة وفق الشروط التي يحددها البنك، وهذا التمويل يكون في الغالب بتقديم ضمانات تؤكد جدية المقترض، ونيته السليمة في سداد مبلغ القرض كاملاً أو جزئياً حسب الاتفاق الذي تم بينه وبين البنك الإسلامي ودون تحميل العميل المقترض أية فوائد أو مبلغ مقابل التمويل أو نسبة من الأرباح، بل يكفي البنك أن يسترد أمواله فقط. وهو دفع المال إلى ما ينفع فيه بغير عوض على أن يردّه في وقت محدد (سمحان و محمد الحسين ، 2007، صفحة 68).

## ب. أركان قرض الحسن :

### - الركن الأول الصيغة "الإيجاب والقبول":

بما أن القرض عقد يتم بين طرفين يتوقف وجوده على صيغة تبين ماهية رغبة المتعاقدين في إنشائه وتعطي بوضوح صورة متكاملة عن الاتفاق الذي يحصل بينهما بخصوص تشكيل القرض وصيغة الإيجاب والقبول هي كأقرضتك واقترضت ولا يشترط فيها لفظ القرض بل يصح بكل لفظ يؤدي معناه كأسلفتك وملكتك ببذله وخذه بمثله وقول المقترض: استلفت وتملكت ببذله ونحو ذلك (الدين، 2010، صفحة 47) .

### - الركن الثاني المتعاقدان (المقرض والمقترض):

ويتمثلان في المتعاقد الأول وهو المقرض أي الشخص الذي يقوم بإقراض المال إلى الآخرين، وله سلطة على هذا المال وحرية التصرف فيه، والمتعاقد الثاني وهو المقترض أي الشخص صاحب الحاجة الذي يأخذ مال القرض لينتفع به في قضاء حاجته ثم يردّه.

### - الركن الثالث محل القرض المال المقرض:

وهو المال الذي يقدمه المقرض إلى المقترض، ولا بد أن يكون هذا المال مملوكاً للمقرض، ومن شروطه أن يكون محل القرض مال أو ما يقوم ثمنه كالعقار أو الثياب والحيوانات، أو ما يقوم بالوزن كالقمح والشعير أو المعدود بالنقود، كالأسهم للانتفاع بقيمتها، فمحل القرض يجوز على كل ما هو منقول أي ما هو قابل للانتفاع بعينه، وفي كل الأحوال يجب أن يكون المال قابلاً للتداول وأن يكون محل القرض مقدراً أو موصوفاً (محمود، 2012، صفحة 342) .

## ج. شروط قرض الحسن:

للتحويل بالقرض الحسن مجموعة من الشروط، توجز أهمها في:

-التحقق من مشروعية الأسباب المطلوبة من أجلها هذا القرض.

- التحقق من الحاجة الفعلية للقرص وذلك بإجراء دراسة اجتماعية، أو بتقرير مقدم من جهة رسمية عاملة في هذا الميدان؛
- يصح الإقراض بشرط توثيقه برهن وكفيل وإشهاد وكتابة، فإن لم يوف المقترض بشرطه كان للمقرض حق الفسخ، ولا يحل للمقترض التصرف فيما اقترضه قبل الوفاء بالشرطة.
- على المقترض أن يرد القرض إلى المقرض نقدا بالعملة نفسها التي اقترض بها، ويتم سدادها على أقساط متساوية يتفق عليها.
- يجب أن يكون هذا القرض بدون فائدة، أي بدون مقابل للتمويل.
- أن يكون المال مملوكا للمقرض ذلك لأن الاقتراض سلطة ناشئة عن حق الملكية فلا يجوز للوكيل أن يقرض مال موكله لأنه ليس بمالك.
- أن يكون مال المقرض معلوما ومقدرا (الغالي، ابعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية ، 2012، الصفحات 92-93)(الدين، 2010، صفحة 111).

## المبحث الثاني: التمويل الرقمي

شهدت المؤسسات الاقتصادية و المالية الإسلامية انتشار واسع للمؤسسات الناشئة العامل في مجال التكنولوجيا المالية fintech و التحول الرقمي ، ومن هنا نبرز مفاهيم الحديثة كالتمويل الاسلامي الرقمي، و في ما يلي يتم توضيح المفاهيم التمويل الرقمي و التمويل الاسلامي الرقمي و فوائده و أهميته .

### المطلب الأول: ماهية التمويل الرقمي

#### الفرع الأول: تعريف التمويل الرقمي

يعرف التمويل الرقمي على انه:

- تحسين سير العمليات القائمة من خلال التكنولوجيا الرقمية والاستخدام الأمثل للبيانات وإعادة هندستها وتحليلها من أجل اتخاذ القرارات المرتبطة بتغيرات أساسية في سلوك الفرد والمؤسسة الحكومية بفعل التكنولوجيا، كما يشكل التحول الرقمي قاعدة الانتقال إلى الاقتصاد الرقمي وتكوين مجتمع رقمي (قاسي، 2022، صفحة 1105).

- العملية التي تطبقها المؤسسة لدمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات الأعمال من أجل تقديم منتجات وخدمات ذات قيمة للعملاء، ويتم الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية المبتكرة لإجراء تحولات ثقافية وتشغيلية تتوافق بشكل أفضل مع متطلبات العملاء المتغيرة (محمدين و كامل ، 2022، الصفحات 190-191).

- استراتيجية التي يتم من خلالها يتم استخدام التكنولوجيا الرقمية في جميع الجوانب المؤسسات ، وذلك لتغيير نماذج الاعمال و طريقة تقديم الخدمات بالشكل الذي يسمح بتلبية احتياجات الافراد و المؤسسات من خلال فهم سلوك العميل (فوزية، 2025، صفحة 14).

ومن ما سبق يتم تعريف التمويل الرقمي على انه العملية التي تطبقها المؤسسة لاستخدام لتكنولوجيا في جميع مجالات ، من اجل تقديم منتجات و خدمات ذات قيمة للعمل.

### الفرع الثاني: فوائد التمويل الرقمي

تتمثل فوائد التمويل الرقمي في ما يلي:

- التمويل الرقمي يؤدي الى توسيع الخدمات المالية لقطاعات الغير المالية .
- التمويل الرقمي لديه القدرة على توفير خدمات مصرفية منخفضة التكلفة و أمن للأفراد الفقراء .
- يساهم التمويل الرقمي بزيادة الناتج المحلي الاجمالي للاقتصاديات الرقمية من خلال الوصول الى مجموعات متنوعة من المنتجات و الخدمات المالية.
- يمكن ان يكون للابتكار في التمويل الرقمي أثر ايجابي طويل الأجل على أداء المصرفي .
- يفيد التمويل الرقمي الحكومات من خلال توفير منصة لضبط الزيادات في اجمالي النفقات المتولدة عن التوسع في المعاملات المالية .
- يسمح التمويل الرقمي بفوائد لمراقبة النظام المالي و النقدي نظر لاعتماده على نطاق واسع يمكن ان يقلل من تداول الأموال المزيفة ، و اتخاذ قرارات المالية بسرعة و القدرة على اجراء و استلام المدفوعات في غضون ثواني (غراية، 2020، الصفحات 77-78) .

### الفرع الثالث :ايجابيات و سلبيات التمويل الرقمي

يمكن تلخيص الايجابيات و السلبيات التمويل الرقمي في :

**(الجدول 1.1: سلبيات و إيجابيات التمويل الرقمي)**

| الاييجابيات التمويل الرقمي                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      | السلبيات التمويل الرقمي                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        |
|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <ul style="list-style-type: none"> <li>-توسيع نطاق الخدمات المالية للقطاعات غير المالية.</li> <li>- خدمات مصرفية مربحة وآمنة للأفراد الفقراء .</li> <li>- زيادة الناتج المحلي الإجمالي.</li> <li>- خفض التداول السيئ / السوق السوداء .</li> <li>- اتخاذ القرارات المالية السريعة</li> <li>- القدرة على تلقي المدفوعات في غصون ثواني</li> <li>- توفير إيرادات لمقدمي التمويل الرقمي .</li> </ul> | <ul style="list-style-type: none"> <li>-لا يخدم الافراد الذين ليس لديهم هواتف المحمولة او اجهزة رقمية</li> <li>- يعتمد بشكل مفرط على انترنت</li> <li>- الخروقات الامنية للبيانات الرقمية شائعة و يمكن ان تفقد ثقة العملاء في المنصات التمويل الرقمي</li> <li>-استفادة منصات التمويل الرقمي من الرسوم القائمة على الافراد ذو دخل مرتفع و المتوسط على حساب الافراد ذو دخل منخفض الذين لا يستطيعون تحمل التكاليف المعاملات المرتبطة</li> <li>- لا تسمح العديد من البيئات السياسية و التنظيمية بالتمويل الرقمي الكامل .</li> </ul> |

المصدر : Peterson K. Ozili, (2018), Impact of digital finance on financial

inclusion and stability, Borsa \_Istanbul Review, 18-4, 339

**المطلب الثاني: أدوات ووسائل التمويل الرقمي و تحدياتها.**

**الفرع الأول :أدوات ووسائل التمويل الرقمي**

**1. جهاز الصراف الآلي:** تقنية محوسبة تسمح للعملاء المصرف بإجراء المعاملات المالية في المكان عام و دون تدخل من الموظفين البنك ، يتم القيام بذلك بواسطة بطاقة بلاستيكية خاصة تحتوي على شريط مغناطيسي يتم بواسطته رمز التعريف يتم ارساله عبر الحاسوب الى الخادم الخاص المصرفي (خضر، 2019، صفحة 15).

**2. نقاط البيع الالكترونية:** ويقصد بها الآلات المنتشرة عبر المؤسسات التجارية و الخدمية على اختلاف أنواعها و انشطتها ، و التي تسمح للعميل من خلال استخدام بطاقة بلاستيكية او ذكية بأداء

المدفوعات عن طريق الخصم من حسابه الالكتروني بتمرير هذه البطاقة داخل الآلات المرتبطة إلكترونيا بحاسب المصرفي (سارة و حمزة ، 2021، صفحة 627).

**3. الصيرفة المنزلية:** و تسمى ايضا البنوك الالكترونية عن بعد أو البنوك المكتبية و هو عبارة عن حاسب شخصي موجود في البيت او العمل او في أي مكان اخر يكون متصل بحاسب المصرفي يسمح بإتمام العمليات المصرفية المطلوبة مع السرية العالية في التعامل (العطرة، 2015، صفحة 271).

**4. بطاقة الائتمان المصرفي:** هي بطاقة يصدرها البنك لصالح العملاء بالتعاون مع شركات الدفع الدولي، تسمح لهم بإجراء عمليات السحب النقدي أو الدفع قيمة مشترياتهم من المحلات التجارية التي تقبل التعامل فيها ومن ثم التسديد قيمتها لاحقاً، ويكون للعميل الحرية الكاملة في التسديد إجمالي المبالغ أو تسديد الحد الأدنى و الذي يتراوح ما بين 3% و 6% من إجمالي المبلغ (مداح و بارك ، 2010، صفحة 66).

### الفرع الثاني: تحديات التمويل الرقمي

- التمويل الرقمي يواجه تحديات ثقافية واجتماعية في بعض المجتمعات، وهذا يتطلب تبني التكنولوجيا والتغييرات الثقافية والتعليمية لزيادة القبول والاستخدام الواسع للتمويل الرقمي.

- كيفية تلاؤم الأفراد في تعلم المهارات الجديدة للاستفادة من التمويل الرقمي بشكل كامل ولا بد أن يكون هناك تركيز على التعليم المالي والرقمي للمساعدة في تمكين الأفراد وتعزيز فهمهم للتكنولوجيا وكيفية استخدامها بشكل فعال.

- يواجه تمويل الرقمي تحديات في بناء الثقة بين المستخدمين والمنصات المالية الرقمية، فلا بد أن تعمل الشركات المالية على توفير نظام موثوق وأمن للمعاملات وحماية البيانات المالية وتطبيق سياسات الخصوصية بشكل صارم.

- ضمان وصول الشرائح المستهدفة حتى في المجتمعات البعيدة والنائية إلى هذه الخدمات. في بعض الأحيان قد يكون التمويل الرقمي متاحاً فقط للأفراد ذوي الدخل العالي أو الذين يتمتعون بمهارات تكنولوجية متقدمة فلا بد أن تعمل الشركات المالية على ضمان المساواة في الوصول وتوفير التدريب والدعم للأفراد الذين يحتاجون إلى مساعدة في استخدام التمويل الرقمي وتجاوز هذه التحديات يتطلب تعاون وتحركات مشتركة بين الحكومات والمؤسسات المالية والمجتمع المدني والمستهلكين.

- المنافسة بين الشركات المالية في تقديم الخدمات يعطي قوة للسوق وخيارات أكثر تعددية للمستفيدين، بالذات في ظل وجود التشريعات التي تحكم عمل هذه الشركات التنافس الحقيقي في الخدمات التي تقدمها

الشركة للمستفيدين. وفي سهولة الوصول لهم، عبر خطاب تسويقي واضح، ونجد أن شركة مثل كوارا للتمويل لها بصمتها المميزة في تحديد احتياجات الأفراد وتصميم برامج تمويلية تلبي الاحتياجات وفق خدمات الكترونية مميزة (الرياض ، 2024).

### المطلب الثالث: تقنيات التمويل الرقمي.

تتمثل في ما يلي:

#### الفرع الأول :التكنولوجيا المالية (fintach)

التكنولوجيا المالية مصطلح يمزج بين المعرفة المالية و المهارات التكنولوجية في تقديم خدمات المالي و تحسين اداء المؤسسات.

-عريف معهد البحوث الرقمية في العاصمة البولندية دبلن التكنولوجيا المالية بأنها عبارة عن الاختراعات و الابتكارات التكنولوجية الحديثة في مجال القطاع المالية ، حيث تشمل هذه الاختراعات مجموعة البرامج الرقمية التي تستخدم في العمليات المالية للبنوك ،و التي من ضمنها المعاملات مع الزبائن و الخدمات المالية (محمد ا.، 2026).

و يقصد بالتكنولوجيا المالية (فينتيك) أو "FINTECH" القطاعات الاقتصادية التي يشمل معظم الشركات التي تستخدم التكنولوجيا الحديث لتقديم خدمات و حلول مبتكرة ، فيما يخص الخدمات المالية كالتي تقدمه المؤسسات المالية التقليدية كالبنوك وشركات التأمين (زواويد و حجاج، 2018).

#### الفرع الثاني :منصات الرقمية

1. **تعريف:** منصات الرقمية عبارة عن نظام يسهل عملية التواصل بين الناس لتحقيق اهداف معينة ،قد تكون خدمات او منتجات او فعليات او تعليم ،او غير ذلك .و تؤدي اشكال مختلفة لمنصات الرقمي دورا محوريا في التجارة الالكترونية و الاقتصاد الرقمي (محمد و أبجري، 2022، صفحة 205).

2. **مميزات منصات الرقمية:** تتميز منصات الرقمية بعدة مزايا و فوائد، يمكن تعدادها كالتالي :

- تقصير المسافات وكسر الحواجز و القيود الجغرافية .

- تحقيق التواصل و التفاعل و الشفافية في الوقت الفعلي .
- تقليل التكاليف و زيادة التدفق البيانات.
- تحسين مستوى الخدمات عبر التحليل و معالجة البيانات التي تم تجميعها من خلال التفاعل مختلف الاطراف المشاركة(خوصة، 2021-2022، صفحة 31).

### الفرع الثالث :تقنية بلوكتشين Blockchain

#### 1. تعريف تقنية البلوكتشين blockchain

هي تقنية تمهد ظهور جيل ثاني من الأنترنت ، البلوك تشين كلمة انجليزية تتكون من كلمتين هما Block وتعني كتلة او الجزء وChain و تعني سلسلة و هو ما يمكن ترجمته بسلسلة كتل او الاجزاء (عادل و بلحسين، 2020، صفحة 535).

#### 2. مكونات تقنية البلوكتشين:

تعتمد تقنية البلوكتشين على أربعة مكونات هي :

أ. **الكتلة** :تحتوي على المعلومات العلمية التي تتسم من خلالها، ثم تتحول هذه المعلومات إلى رموز حسابية من أرقام وحروف أبجدية .

ب. **الهاش** : هي عملية خوارزمية حسابية على أي ملف لتصبح سلسلة مضغوطة من الأحرف الأبجدية الرقمية التي لا يمكن إعادة طباعتها الى محتواها الأصلي ، وتتألف هذه الخوارزمية من 24 حرف .

ت. **المعلومات** :وهذه المعلومات تعتمد على نوع التطبيقات و المعلومات التي تستخدم فيها هذه السلسلة ، فقد تكون سجل لصفقات بيع و الشراء ، تسويات مصرفية أو عقود.

ث. **بصمة الوقت** :هذه العنصر مرتبط بعملية الهاش حيث تأخذ هذه العملية التي تتم من خلال تقنية البلوك تشين طابع زمني مميز خاص بيها يميزها عن غيرها (زاهرة و ألاء).

#### 3. انواع البلوكتشين :تتقسم انواع هذه التقنية الى 4 انواع رئيسية منها:

##### أ.بلوكتشين العام :

تعتبر الشبكات البلوك تشين العامة غير مرخصة بطبيعتها و غير مصرح بها ،هو نظام دفتر الأستاذ الاستخدام الأساسي له هو تعدين وتبادل العملات المشفرة مثل البيتكوين تسمح لأي شخص بالمشاركة و

الانضمام، مما يعني ان لا وجود للمركزية تماما، ومن الامثلة على البلوكتشين العام الاكثر شيوعا **BLOCKCHAINS BITCOIN ,BLOCKCHAINS LITCOIN** ، ومن إيجابيات انه مفتوح للجميع ، يمكن استخدام اسم مستعار ، و تتميز هذه الشبكة بالشفافية و الامان ، وهذا لا يعني انه خالي من السلبيات فيمكن ان تكون شبكة بطيئة ،كذلك تتسع الكتلة لكمية محدودة من البيانات .

**ب. البلوكتشين الخاص:** هي الشبكة المصرح بها حيث لا يمكن إلا لبعض الأفراد المشاركة بها ، و تعتبر لا مركزية جزئيا فقط ، لأن الوصول العام إلى هذه التقنية مقيد مما يجعل أصغر بشكل عام ،حيث يتعرض لتحكم و التقييد من قبل الشركة أو المؤسسة بحيث أن مستوى الأمان و الأدونات و إمكانية الوصول في أيدي الشركة المسيطرة التي تحدد من يمكنه الوصول، ومن أمثلة لهذا النوع **MULITICHAIN و HYPERLEDGER**، من خصائصها السرعة و قابلية التوسع نظر لحجمها المحدود و تحتوي على عدد اقل من العقود و المشاركين ، ومن عيوبها وهي الادعاء المثير للجدل بأنها ليست حقيقية لان الفلسفة الأساسية انها لامركزية من صعب أيضا تحقيق الموثوقية التامة للمعلومات ، لا يوجد اخفاء للهوية و لا يمكن للمستخدمين تدقيق الشفرة لأنها تكون مغلقة مما قد تؤدي الى تقليل الأمان .

**ت. البلوكتشين الهجين:** هو النوع من تقنية البلوكتشين التي تجمع بين عناصر البلوك تشين العامة و الخاصة ، ويستخدم مميزات كلا النوعين ، يسمح البلوكتشين الهجين للمؤسسات بإعداد النظام خاص قائم على الإذن جنبا إلى جنب مع نظام العام بدون إذن، تتمثل احدى مميزاته أنه يعمل ضمن نظام بيئي مغلق ، لا يمكن للمتسللين شن هجوم بنسبة 51% على الشبكة ، كما أنه يحمي الخصوصية و لكنه يسمح بالتواصل بين ثلاث أطراف ، كما انها هذا النوع ليس شفافا تماما لأنه يمكن حماية المعلومات وفي بعض الاوقات لا يمكن الوصول إلى المعلومات التي تم تخزينها .

**ث. الكونسورتيوم بلوكتشين:** هذا النوع من البلوك شين يشبه البلوكتشين الهجين من حيث أنه يحتوي على مميزات البلوك تشين العام و الخاص ، وهو عبارة عن البلوك تشين مرخص تحكمه مجموعة من المنظمات وليس كيان واحد كما هو الحال في البلوكتشين الخاص ،عادة تستخدم كونسورتيوم البلوكتشين من قبل البنوك و المؤسسات الحكومية ، يتميز بقابلية التطور ويمتاز بالأمان أكثر من شبكة البلوكتشين العام ، وكذلك يتم التحكم بواسطة مجموعة من المشاركين الحقيقيين، ومن سلبياته البطؤ في الترقية ، و عدم التعاون ، اذا تعتمد سرعة تطوير البلوكتشين أيضا على التعاون المشاركين ، حيث سوف يتوقف التقدم إذا لم يصل المشاركين على الاتفاق .

وعليه يمكن القول إن اختيار نوع البلوكتشين يعتمد على احتياجات التطبيق المحدد، حيث توفر البلوك شين العامة شفافية وأماناً عاليين، ولكنها قد تكون بطيئة، أما البلوكتشين الخاصة فتقدم سرعة وكفاءة مع تحكم

أكبر. ولكن على حساب اللامركزية والشفافية، البلوكتشين الهجينة وكونسورتيوم بلوكتشين توفران حلولاً وسطاً تجمع بين مزايا النوعين وفقاً لاحتياجات المستخدمين (أميمة و علي ، 2024، الصفحات 383-385). ١.

#### 4. خصائص البلوكتشين :

أ. **اللامركزية** : يقصد بها تبادل المعلومات بين الأشخاص دون تدخل طرف ثالث يلعب دور الوساطة ، يتم إدارة النظام عبر شبكة موزعة من العقد التي تشارك جميعها في تحقيق من صحة المعلومات.

ب. **الأمن**: وذلك عن طريق استخدام تقنية التشفير المختلفة و طبيعة اللامركزية و الموزعة على منصات البلوك تشين ، تجعل هذه المنصات مقاومة للهجمات مع قواعد البيانات التقليدية ، أي انه يزيد من مقاومة النظام للتلاعب و الاختراق .

ت. **الشفافية** : أي أن المعلومات المضافة إلى البلوكتشين مرتبة على الفور لجميع المشاركين في الشبكة وتوزيعها، أي يحتفظ كل نظير بنسخة كاملة من البيانات والتحديثات إن وجدت، ثم تتم مشاركتها مع الشبكة بالكامل دون أن يضطر أي شخص إلى الوثوق بطرف ثالث مركزي واحد.

ث. **عقد الذكي**: هي بروتوكولات ذاتية التنفيذ مكتوبة على البلوكتشين، حيث يتم تنفيذ العمليات والمدفوعات وغيرها، وبالتالي تعزيز الكفاءة.

ج. **الثقة** : تستخدم تقنية Blockchain التشفير وآلية توافق الآراء للتحقق من المعاملات، والتي تضمن شرعية إحدى المعاملات، وتمنع الازدواجية، وتسمح بالمعاملات عالية القيمة في بيئة موثوقة (سمية و ذهبية ، 2021، الصفحات 231-212).

#### الفرع الرابع : الحوسبة السحابية

1. **تعريف الحوسبة السحابية** : تعني بالمجمل الخدمات التي تتم عبر أجهزة و البرامج متصلة بالشبكة خوادم تحمل بياناتها في السحابة افتراضية تتضمن اتصالها بشكل دائم دون انقطاع مع الأجهزة مختلفة (جهاز كومبيوتر ،هواتف الذكية و غيرها ) (رندا و السمانى ، دوت نشر سنة ، صفحة 131).

#### 2. أنواع الحوسبة السحابية :

يوجد ثلاث أنواع للحوسبة السحابية أهمها :

أ. **السحابة العامة (الحوسبة الخارجية)**: تعد السحابة العامة النموذج الأكثر شيوعاً في عالم الحوسبة السحابية. وهي بيئة تكنولوجية تُدار إدارةً كاملةً من مزود خدمة خارجي ، مثل (Amazon Web Services – AWS) ، إذ تتميز بانخفاض تكلفتها، وسرعة الإعداد، وسهولة التوسع، مما يجعلها خياراً مثالياً للشركات الناشئة.

ب. **السحابة الخاصة**: تُستخدم السحابة الخاصة عندما تحتاج المؤسسات إلى بيئة مخصصة بالكامل تتيح لها التحكم المطلق في مواردها وأمان بياناتها (خرما، 2025).

ت. **السحابة الهجينة**: إن السحابة الهجينة تجمع بين خصائص السحابة العامة والخاصة معاً حيث يمكن للمستخدم أن يحفظ بعض ملفاته من خلال السحابة العامة، والبعض الآخر من ملفاته من خلال السحابة الخاصة كيفما يرى الوضع مناسباً له (bakkah، 2025).

2. **أهداف الحوسبة السحابية**: من خلال ما تم طرحه في العرض السابق حول الحوسبة السحابية من تعريف ونماذج يتضح لنا جلياً أن هذه التقنية تسعى إلى تحقيق جملة الأهداف الآتية:

- تجعل من جهاز الحاسوب مجرد محطة عبور للوصول إلى الخادم (Server) الذي يحوي مساحة تخزين تمكن المستخدم من التعامل مع بياناته مهما كان حجمها (البيانات الضخمة).
- توفير مساحات تخزينية للبيانات والمعلومات عالية الجودة.
- إتاحة الوصول إلى المعلومات وسهولة استرجاعها في أي وقت ومن أي مكان تتوفر فيه شبكة الانترنت.
- تفادي الحاجة إلى عمل نسخ احتياطية للبيانات والمعلومات على الحواسيب الشخصية أو أجهزة التخزين الخارجية كالأقراص أو الفلاش وغيرها.
- إتاحة معظم البرمجيات التشغيلية والتطبيقية وبصورة مجانية على الأغلب مما يوفر على المستخدم التكلفة والوقت والصيانة.
- توفر عملية مشاركة المعلومات والبيانات بين المستخدمين أو المستخدمين وسهولة تداولها وتناقلها عبر شبكة الانترنت بغض النظر عن حجمها وأشكال ملفاتها.
- توفر للمستخدم إمكانية معالجة بياناته ومعلوماته عن بعد والمتعلقة بإنشاء الملفات أو حذفها أو إجراء التعديلات عليها أو تحديد مستويات الاطلاع عليها، إضافة إلى إجراءات التنظيم في حفظها وتخزينها وإدارتها بصفة عامة (كلو، 2015).

## الفرع الخامس: الذكاء الاصطناعي

### 1. تعريف الذكاء الاصطناعي:

عرف الذكاء الاصطناعي بأنه : سلوك و خصائص معينة تتسم بها برامج الحاسب تجعلها تقلد القدرات الذهنية للبشر و انماط عملها كالقدرة على التعلم و الاستنتاج وردة الفعل على الازواض لم تدرج في البرمجيات (بويجة، 2022، صفحة 93).

او المحاكات سلوكية الافراد بطريقة ذكية باستخدام الروبوتات أو الآلات ذات النظام المتكامل الذي يمكنهم من التفكير بنفس الطريقة التي يعتمدها البشر ، و اداء المهام كحل للمشكلات و اتخاذ القرارات و التعرف على الكلام و الترجمة و غير ذلك (Nasrallah, 2020, p. 05).

### 2. خصائص الذكاء الاصطناعي : يتميز الذكاء الاصطناعي بعدة خصائص تميزه عن

غيره وهي كما يلي:

- هو علم تطبيقي يهدف لتسهيل نمط الحياة وتقديم حلول لأي مشكل عن طريق الآلة.
- تقليل التكاليف والنفقات.
- له القدرة على الاستجابة السريعة للمواقف والفهم من التجارب والخبرات.
- يتميز بالقدرة على تقبل المعرفة وتطبيقها.
- استعمال التجربة والخبرة المكتسبة لاستكشاف أمور أخرى.
- يتميز بالإرادة على فهم الأمور وإدراكها.
- يتميز بالقدرة على تقديم المعلومات و اتخاذ القرارات اللازمة.
- يتميز في حل المشاكل وتقديم الحلول الممكنة.
- يتميز بالتأقلم مع المعلومات المنقوصة والغامضة (بسيوني، 2019، صفحة 11).

### 3. انواع الذكاء الاصطناعي : هناك عدة أنواع للذكاء الاصطناعي المتمثلة في ما يلي:

أ. **الذكاء الاصطناعي الضيق (الضعيف):** هو أبسط شكل من لذكاء الاصطناعي، لذا تتم برمجته للقيام بوظائف معينة داخل بيئة محددة، ويعترف التصرف بمثابة ردة فعل على موقف معين.

ب. **الذكاء الاصطناعي العام** يعتبر هذا نوع التقني عن جيل الثاني للذكاء الاصطناعي ،و الذي طور برامجه ليحاكي العقل البشري في تنفيذ الأعمال ،و لهذا كان هذا الجيل مختص بتنفيذ الاعمال عوض عن البشر .

ت. **الذكاء الاصطناعي الفائق** :يعد هذا النوع جيل الثالث من الذكاء الاصطناعي الذي يتفوق على الإنسان في معالجة البيانات و الحصول على المعلومات وإمكانية التنبؤ بالظروف المستقبلية على الصعيد الإقتصادي و السياسي و المناخ وخلاف ذلك (مريم و عبد الرحمان، 2019، صفحة 358).

الفرع السادس :العملات الرقمية و العملات مشفرة .

### 1.العملات الرقمية (Digital Currencies):

أ. **تعريف العملات الرقمية:** هي شكل من أشكال المال يتم تداوله إلكترونياً فقط، أي أنه لا وجود له فيزيائياً مثل العملات الورقية أو المعدنية. هذه العملات يتم إصدارها عادةً من طرف البنوك المركزية أو المؤسسات المالية الرسمية، وهي خاضعة للقوانين والتنظيمات الحكومية (بوابة كربتو، 2025).

ب. **خصائص العملات الرقمية:** لا تخضع العملات الرقمية لأي إطار قانوني واضح ، ولا تصدر عن أي بنك من البنوك المركزية ، ولا تخضع لسيطرة الدولة بأي شكل، نظرا لنشأتها على الانترنت من قبل مستخدمي الألعاب الرقمية و مواقع تواصل الاجتماعي كوسيلة للقيام بل بيع و الشراء ، حيث اختلف المحللين حول تقييم العملات الرقمية وفق المعايير الوظيفية وهي أنها وسيط للمبادلة و وحدة للحساب ومخزن للقيمة .

- **وسيط للمبادلة:** تستخدم العملات الرقمية كوسيط للتبادل من خلال تقبلها كألية دفع بدلا عن العملة الطبيعية .

- **مخزن للقيمة:** تتميز العملات الرقمية بتقلب أسعارها الشديدة ، حيث يرتبط تغير هذا الاخير بالنظام اللامركزي حيث لا يوجد تدخل للبنك المركزي للسيطرة على معاملاتها او تثبيت قيمتها عند مستوى العرض و الطلب

- **وحدة حساب:** تعتبر كوحدة حساب في دفتر الاستاذ الخاص بها ، وذلك يقتصر على يعملون بالنظام بتكوين ، ولا يحدث خارجه ، حيث لا يمكن للأفراد الدفع بها (عبدالحفيظ، بوعون، و سنا ، 2018، صفحة 19).

## 2. العملات المشفرة (Cryptocurrencies)

هي نوع مميز من العملات الرقمية اللامركزية التي تعتمد على تقنيات التشفير (Cryptography) لضمان أمان المعاملات والتحكم في إصدار وحدات جديدة. تتم إدارة هذه العملات عبر شبكات البلوكتشين (Blockchain) دون الحاجة إلى أي وسيط مركزي، مما يجعلها مستقلة عن البنوك والهيئات الحكومية (بوابة كربتو، 2025).

3. **أنواع العملات المشفرة:** تعددت العملات الرقمية ومعظمها مبني على عملة بتكوين ومستسخة منها حيث بلغت العملات الرقمية إلى 711 عملة رقمية ومن أبرز هذه العملات ما يلي:

أ. **البتكوين bit coin:** هي أول عملة رقمية يتم إنشاؤها على الإطلاق، تم إنشاؤها في عام 2008 وأطلقها ساتوشي ناكamoto الذي يحمل اسمًا مستعارًا في عام 2009، حيث تعمل البيتكوين على تكنولوجيا البلوكتشين، وهي بمثابة سجل مالي عام. ويتم التحقق من جميع معاملات البيتكوين بواسطة شبكة من العقد المنتشرة حول العالم، و تتميز هذه العملة باللامركزية. (binance, 2020)

ب. **لايت كوين lite coin:** تعتبر عملة Lite coin عملة الكترونية رقمية من ند إلى ند وتتيح العملة المدفوعات بتكلفة فورية تقارب الصفر ويمكنك إرسالها إلى أي شخص في العالم، وهي تعتبر أول عملات المشفرة البديلة نشأة في عام 2011، تم إنشاؤه بواسطة Charlie Lee (fares)

ت. **نيم كوين Name coin:** أنشأت في أبريل 2011، تعتمد على تقنية البيتكوين مفتوحة المصدر، تتميز بالندرة العالية، اللامركزية الأمن والخصوصية.

ث. **بيركوين peer coin:** أنشأت في أغسطس 2012، وهي تستند كأغلب العملات الرقمية إل بروتوكول الأنترنت الند للند، ولكنها تمتاز بزيادة في كفاءة التعدين، وتحسين الأمان والضمانات، لتجنب سوء المعاملة من المعدنين، وتحتل المرتبة الرابعة بين العملات الرقمية في القيمة السوقية.

ج. **نوبا كوين nova coin:** أنشأت في فبراير عام 2013م، وتستند إلى رمز المصدر المفتوح، وعلى بروتوكول الأنترنت (الند للند) ولكنها تختلف عن معظم العملات الرقمية البديلة لبتكوين في كونها تدمج برامج الحماية داخل نواة العملة، مما يمنع الاعتداء من قبل مجموعات التعدين والتقيب.

ح. **فيذركوين feather coin:** وهي عملة رقمية مفتوحة المصدر، وتتشابه مع البيتكوين واللايتكوين وتتميز بضبط صعوبة التعدين في كثير من الأحيان، كما تتميز أيضا بأنه يتم تحديثها

بانتظام لدمج الميزات والتحسينات الجديدة فيها، بما في ذلك الحماية من سوء المعاملة الناتج عن التعدين الجماعي.

خ. **إي دينار كوين E-Dinarcoin**: دخلت سوق الصرف للعملات الرقمية في 27/09/2016، وهي تعمل على التقنية الحديثة مفتوحة الصدر، كما تتسم بالتحديث المستمر لنظامها التعديني لزيادة الأمان للمتعاملين فيها.

د. **زيكاش zeach**: تم تدشين البروتوكول في أكتوبر 2016، ويستند إلى مصدر برنامج اختبار عملة بيتكوين الأساسية، وتتميز بخاصية حماية إخفاء هوية المرسل والمتلقي، وقيمة جميع المعاملات على بلوكات خاصة لا يمكن الاطلاع عليها إلا لمن لديهم مفتاح صحيح، فيمكن الاطلاع على المحتويات.

ذ. **دوجيكون dog coin**: وتعني الكلب الإلكترونية وتحتوي صورة كلب في شعارها ومن أهم ميزاتها سرعة انتاج العملة.

ر. **بركون beer coin**: هي عملة أخرى من مبدأ العملة الرقمية المشفرة ومثل البيتكوين فإن البيركوين تستند إلى بروتوكول الأنترنت الند للند، تقدم البيركوين زيادة في كفاءة التتقيب لدى البيركوين قيمة سوقية تعتبر الرابعة بين العملات الرقمية البديلة.

ز. **ليندر دولار linden dollars**: وهي على النقيض من البيتكوين، لا يمكن تداولها إلا في العالم الافتراضي، ممثلة في لعبة الحياة الثانية التي قام مختبر "ليندن" بتطويرها وتعد أحد أكثر الألعاب الافتراضية شيوعاً، إذ بلغ عدد أعضائها نحو 11 مليون عضو، ووصلت قيمة تداول هذه العملة الرقمية في عام 2010 إلى 567 مليون دولار أمريكي.

س. **الإيثر ether**: رمز لها ب ETH وتعد حالياً ثاني أقوى عملة رقمية بعد البيتكوين، وهي عبارة عن قيمة يحصل عليها المستخدم كمكافئة مالية افتراضية من الشخص المبرمج للأشخاص المتصلين بالشبكة، الذين يستخدمون أجهزة الكمبيوتر الخاصة بهم لتنفيذ الأمر وإتمام العقد وتأكيد صحته وهي تشبه عملية التعدين في البيتكوين (فاضل، 2018، صفحة 36).

المبحث الثالث: التمويل الإسلامي الرقمي

المطلب الأول: ماهية التمويل الإسلامي الرقمي

الفرع الأول: تعريف التمويل الإسلامي الرقمي

بعد ما تعرفنا على مصطلحين التمويل الإسلامي و التمويل الرقمي في المباحث السابقة يمكن ان نعرفه بأنه:

- هو عملية استحداث، وابتكار الخدمات المالية التقليدية عبر توظيف التقنيات الرقمية الحديثة، والتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بهدف تقديم كافة الخدمات والمنتجات المصرفية والمالية من خلال القنوات الرقمية، وبما لا يخالف أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية (عامر و مها، 2021، صفحة 829).
- هي خدمات و تطبيقات المصرفية الإسلامية التي تجمع بين مبادئ التمويل الإسلامي و التكنولوجيا، تهدف لتوفر حلول مالية مبتكرة و متوافقة مع الاحكام الشريعة الإسلامية للمستهلكين المسلمين ، و تلبية الطلب المتزايد على الخدمات المصرفية الرقمية (جاموس، 2024، صفحة 03).
- ومن تعاريف السابقة يمكن القول بان تمويل الإسلامي الرقمي هو تقديم خدمات مالية بواسطة تقنيات او تطبيقات او منصات ، تتوافق مع احكام الشريعة الإسلامية .

#### الفرع الثاني: خصائص التمويل الإسلامي الرقمي

تتمثل خصائص التمويل الإسلامي الرقمي في :

- تحقيق الادماج و الشمول المالي الرقمي و القضاء على الفقر .
- توفير منتجات تلبي متطلبات المسؤولية الجماعية .
- زيادة الناتج لمحلي الاجمالي و توفير فرص عمل .
- تحسين اداء المصارف الاسلامية .
- تحقيق منافع للحكومة .
- تحقيق مكاسب بيئية.
- تقليل من مخاطر الاحتيال و التزوير و السرقة.
- مواكبة تطورات التكنولوجيا العالمية .
- زيادة الاستثمار نظر لسهولة الوصول اليها و الانتماء لمشاريع التمويلية ك شراء صكوك الذكية .
- زيادة مستوى المنافسة بين البنوك الإسلامية و نظيرتها أو مع البنوك التقليدية .
- رفع الضغط على الارادات و الموظفين في المؤسسات المالية الإسلامية .
- تعزيز و تطوير الصناعة المالية الإسلامية (جودت، 2022، الصفحات 67-89).

### الفرع الثالث: متطلبات التمويل الإسلامي الرقمي

هنالك مجموعة من المتطلبات يجب الاستناد إليها التمويل الإسلامي الرقمي في تبنيه التكنولوجيا المالية، حيث تمثل هذه المتطلبات حجر أساس الذي يقوم عليه الصناعة التمويل الإسلامي الرقمي و التي من شأنها أن تساهم في رفع من مستواه ، ومن أهم هذه المتطلبات :

1. **متطلبات شرعية:** و تتعلق هذه المتطلبات بمدى تطبيق الأحكام الشرعية الإسلامية و الحفاظ على شرعية اثار العقود، حيث جعلت الشريعة لكل عقد اثاره و شروطه الخاصة به، فالإجراءات الرقمية الإلكترونية إن تم صياغتها و تطبيقها من اهل الاختصاص و الدراية في جميع الجوانب ، ومنها الجانب الشرعي، فإنها سوف تساهم في تحقيق مقاصد الله في خلق الكون و الإنسان و الشريعة ، كما أنها حققت المقاصد العامة من العقود و التصرفات.
2. **متطلبات القانونية :** فلا بد من وجود تشريعات مفصلة و القوانين رادعة و لوائح دقيقة تتعلق بنطاق البيئة الرقمية خلال وجود إجراءات رقمية تنفيذية كافية لحماية المنتجات و الخدمات الرقمية الإسلامية و المتعاملين معها (الداغية ع.، 2019، الصفحات 34-55) .
3. **المتطلبات تقنية:** إن جعل الصيغ التمويل الإسلامية معتمدة على الانترنت، يتطلب تهيئة البيئة التقنية اللازمة لذلك كإنشاء منصات الإلكترونية المناسبة التي تتفق مع طبيعة هذه الصيغ، و تتميز بجودة موصفات من ناحية السرعة و الدقة و الأمان. كما تتمثل تهيئة البيئة التقنية بتدريب الموظفين على التعامل مع تطور التقني الحاصل و كيفية تقديم منتجات عبر منصات الإلكترونية ،و استحداث فرق خاصة بمتابعة سير العمل عبر هذه المنصات و إجراء صيانة مستمرة (مركز الابحاث فقه المعاملات الاسلامية، 2019، صفحة 130).

### المطلب الثاني: مخاطر و تحديات التمويل الإسلامي الرقمي

#### الفرع الأول: مخاطر التمويل الإسلامي الرقمي

1. **مخاطر الشرعية:** فعلى الرغم مما شهدته التكنولوجيا المالية من تطور كبير ومتسارع، إلا أن التشريعات الخاصة بالتمويل الإسلامي الرقمي لم يتم تحديثها بما يتناسب ومتطلبات هذا التطور، خاصة أنه تمويل يحقق مقصدا مهما من مقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ المال وتداوله، وهو ما يستدعي من القائمين على هذا التمويل التأكد من امتثال عمليات التمويل الرقمي لمبادئ الشريعة الإسلامية، والتأكد من

عدم إشراك العملاء في أدوات مالية غير متوافقة مع الشريعة؛ إذ يجب أن يكون هناك حدوداً واضحة بين التمويل التقليدي والتمويل الإسلامي (جودت، 2022، صفحة 11).

**2. مخاطر القانونية:** تنشأ المخاطر القانونية بسبب الفراغ التشريعي وعدم مواكبة التشريعات للتطورات الحديثة. فلم تصدر بعد تشريعات وقوانين منظمة للتمويل الرقمي والإلكتروني والقوانين المنظمة للبنوك المعاصرة لم تطبق على البنوك الإلكترونية. لذلك يتعين على الجهات التنظيمية استصدار تشريعات وقوانين مفصلة لحماية الأطراف المتعاملة به (الداغية و علي ، صفحة 56). وتتمثل أهم التحديات القانونية التي تواجه التمويل الرقمي في التوافق الرقمي وخصوصية العميل والمسؤولية عن الأخطاء والمخاطر (ندى، 2019).

**3. مخاطر تشغيلية:** تتحدث مخاطر التشغيل من عدم التأمين الكافي للنظام وعدم ملائمة النظم، وسوء عمل النظام الإلكتروني، وأعمال الصيانة وإخفاق النظم، و بسبب سوء استخدام النظام، أو سوء مراقبة البرامج، فضلاً عن الأخطاء التي قد تنتج عن سوء استعمال العميل أو الإدارة الإلكترونية (شحاذ، 2021، صفحة 240).

**4. أمن المعلومات والمعاملات:** هي احتمال وقوع حدث أو حادث يؤثر سلباً على سرية أو سلامة أو توافر المعلومات أو الأنظمة التي تخزنها أو تعالجها أو تنقلها. بعبارة أخرى، هي احتمال تعرض الأصول المعلوماتية لأي تهديد قد يؤدي إلى خسائر مادية أو معنوية نتيجة لهجوم، خلل تقني، خطأ بشري، أو أي حادث غير متوقع (البوابة، 2025).

#### 5. مخاطر تخص العملاء: ومنها:

- تزوير بطاقات الائتمان من قبل القراصنة، واختراق حسابات العملاء، ولهذا اتجهت المصارف إلى نشر قواعد وتعليمات للعملاء عبر صفحتهم، لحماية وسلامة المعاملات المصرفية، فيجب على العملاء اتباع هذه التعليمات بدقة للمحافظة على مستويات عالية من الأمان.
- مخاطر انتهاك خصوصية، وسرية المتعاملين، وحماية حقوق المستهلك.

لا يتم إطلاع (تضليل) العملاء على كيفية استخدام بياناتهم ومحفوظاتهم، وبالتالي فإن معلومات العميل يمكن أن يكون قد تم بيعها ، أو تتبعها بشكل غير لائق دون موافقة العميل (شحادة، 2021، صفحة 249).

**6. خطر السمعة:** يمكن أن تضرب المخاطر الخفية للسمعة بقوة حتى أكبر الشركات وأفضلها إدارة. وغالباً ما لا توجد مقاييس سهلة لتحديد وقياس هذا الخطر، مما يجعله معقداً. ومع ذلك، فإن

الأضرار التي تلحق بالربحية والقيمة السوقية هي مظاهره الواضحة. فقد تمحو ملايين أو مليارات من القيمة السوقية أو الإيرادات، وتدفع حتى إلى تغييرات في الإدارة العليا.

يمكن أن ينشأ خطر السمعة أيضًا من أفعال موظفين منحرفين مثل الاحتيال أو خسائر تداول ضخمة تكشف عنها أكبر المؤسسات المالية في العالم، وفي بيئة عالمية متزايدة الترابط، قد ينشأ خطر السمعة حتى في منطقة نائية بعيدة عن مقر الشركة الرئيسي.

وفي بعض الحالات، يمكن للحد من الأضرار أن يقلل آثار خطر السمعة في عصر الاتصال الفوري ووسائل التواصل الاجتماعي، بينما في حالات أخرى قد يبقى هذا الخطر غير ملاحظ لسنوات. على سبيل المثال، استهدف نشطاء شركات النفط والغاز متهمين إياها بأن عمليات الاستخراج أضرت بالبيئة. (batdacademy، بدون تاريخ)

**7. خطر البطالة وفقدان الوظائف:** هناك خطر قد يؤثر على الاقتصاد القومي ككل، و يأتي أساسا من جانب حجم السيولة في الاقتصاد، فالتمويل الرقمي يتيح للعميل أن يقوم بتحويل أمواله، و بأية مبالغ، بضغطة على زر الحاسوب، أو الهاتف خارج حدود الدولة إلى دولة أخرى أو العكس، و في هذه الحالة يجعل الدولة عرضة للتأثير بأزمات السيولة بزيادة أو نقصان (شحاذ، 2021، صفحة 249).

### المطلب الثالث: تقنيات و أساليب التمويل الإسلامي الرقمي

من الابتكارات و المنتجات التمويل الإسلامي الرقمي نجد:

#### 1. العقود الذكية:

هو اتفاقية رقمية ذاتية التنفيذ مكتوبة في التعليمات البرمجية ويتم تخزينها على سلسلة البلوكتشين، ويمكن أن تعمل دون الحاجة إلى وسطاء، وتستفيد من تكنولوجيا البلوكتشين لتعزيز الأمان والشفافية، وتقدم للمستخدمين طريقة لتنفيذ الاتفاقيات وتبسيط العمليات المختلفة (binence acadimi , 2019).

#### 2. الصكوك الذكية: تعرف الصكوك الذكية بانها وثائق ترميزية مشفرة متساوية القيمة تمثل

حصصا شائعة في ملكية أعيان او منافع او الخدمات أو في موجودات المشروع معين أو أنشطة استثمارية خاصة ، من خلال جمع الأموال من المستثمرين مقابل رموز الصكوك المشفرة التي تمثل جزء من ملكية استثمار الصكوك ،ويتم توزيع الاموال تلقائيا على حاملي الرموز الصكوك عبر تقنية البلوكتشين وفق لقواعد العقد الذكي (محمد ا.، 2023، صفحة 74).

#### 3. تمويل الجماعي الاسلامي : يعرف التمويل الجماعي على انه حشد مبالغ صغيرة من الاموال ،

تم الحصول عليها من عدد كبير من الافراد او المنظمات ، لتمويل مشروع ،نشاط ، وغيرها من الحاجات ،

من خلال منصة على الشبكة الانترنت وفق لمبادئ الشريعة الإسلامية (فارس، رضا، و سليم ، 2021 ، صفحة 52) .

**4. منصات حسابات الاستثمار:** هي منصة تداول و الإستثمار متوافق مع احكام الشريعة الإسلامية ،توفر امكانية الوصول الرقمي بشكل فوري الى عالم من الاستثمارات، مثل الاسهم العالمية ، وصناديق الاستثمار و غيرها الكثير ،حيث تتيح لك هذه المنصة إدارة و مراقبة استثماراتك بسهولة في أي وقت ومن أي مكان (بنك السلام، 2024).

**5. تقنية البلوكتشين:** تقنية البلوكتشين أو سلسلة الكتل هي "كتاب مفتوح وموزع قادر على تسجيل المعاملات بين طرفين بطريقة فعالة، مثبتة ودائما" (Sfetcu, 2019, p. 4) ، وبمعنى اشمل هي قاعدة بيانات موزعة تمتاز بقدرتها على إدارة قائمة متزايدة باستمرار من السجلات المسماة ( كتل أو بلوك blocks)تحتوي كل كتلة على الطابع الزمني ورابط إلى الكتلة السابقة، صُممت سلسلة الكتل بحيث يمكنها المحافظة على البيانات المخزنة بها والحيلولة دون تعديلها، أي أنه عندما تخزن معلومة ما في سلسلة الكتل لا يمكن لاحقا القيام بتعديل هذه المعلومة (محد، 2019، الصفحات 18-19).

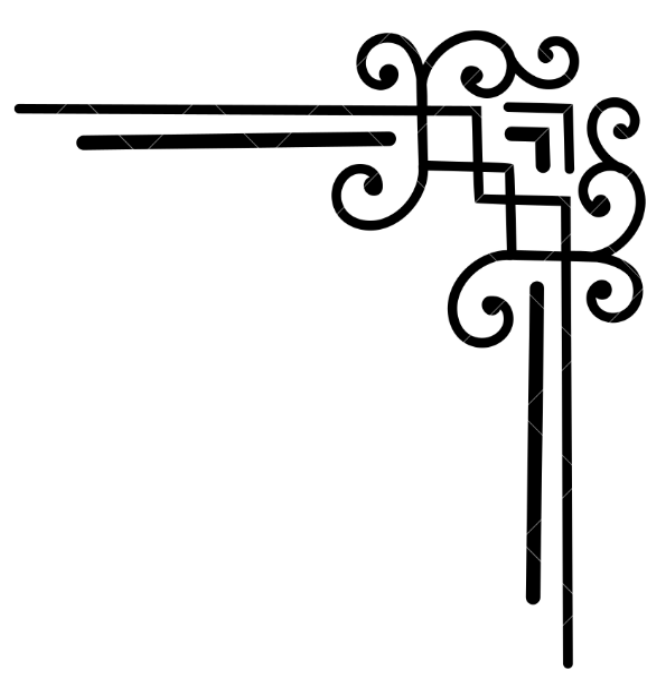
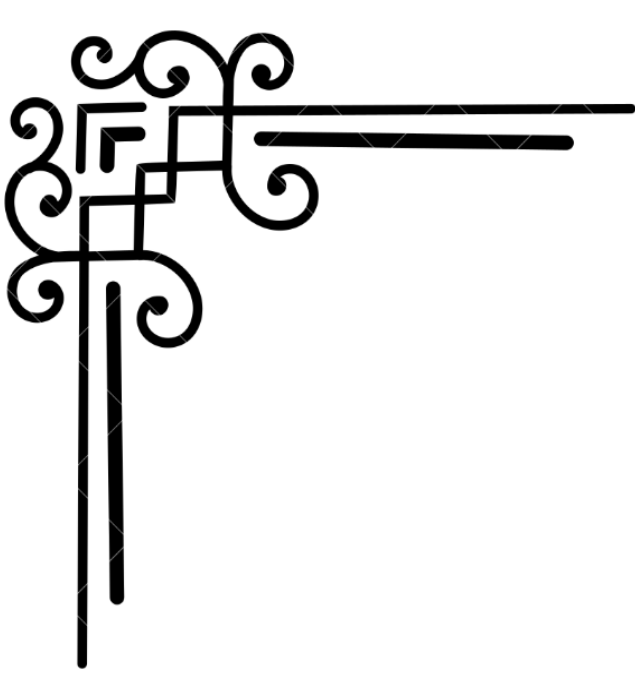
**6. الذكاء الاصطناعي:** الذكاء الاصطناعي (AI) هو تقنية تحويلية تمكن الآلات من أداء مهام حل المشكلات بطريقة تشبه البشر. من التعرف على الصور وإنشاء محتوى إبداعي إلى وضع تنبؤات تعتمد على البيانات، يعمل الذكاء الاصطناعي على تمكين الشركات من اتخاذ قرارات أكثر ذكاءً على نطاق واسع (امزون).

**7. البنوك الرقمية:** عرفت البنوك الرقمية بأنها "البنوك التي تقدم الخدمات المصرفية عبر القنوات أو المنصات الرقمية باستخدام التقنيات الحديثة". كما عرفها البعض بأنها "مؤسسات مصرفية تتيح لعملائها إدارة حساباتهم وإنجاز أعمالهم المتعلقة بتلك الحسابات عن طريق الاتصال بالهاتف الذكي، وأن الفرق بينها وبين البنوك الإلكترونية أن الأخيرة تستخدم شبكة الإنترنت، والبنوك الرقمية تستخدم الهاتف الذكي (معهد الدراسات المصرفية، 2022).

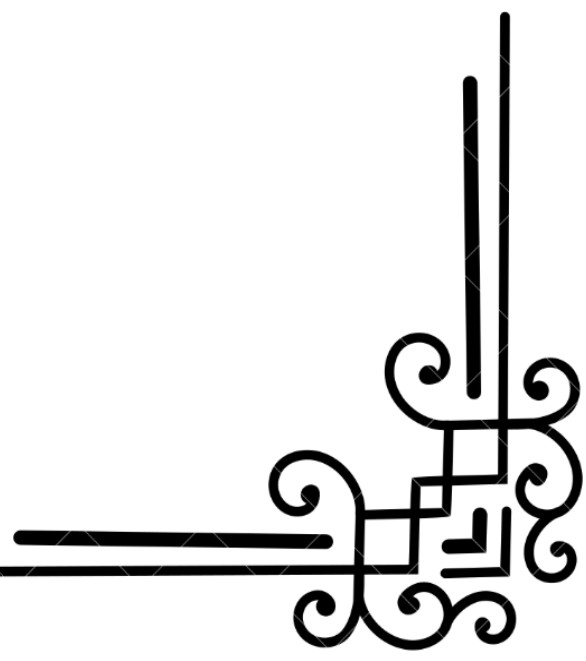
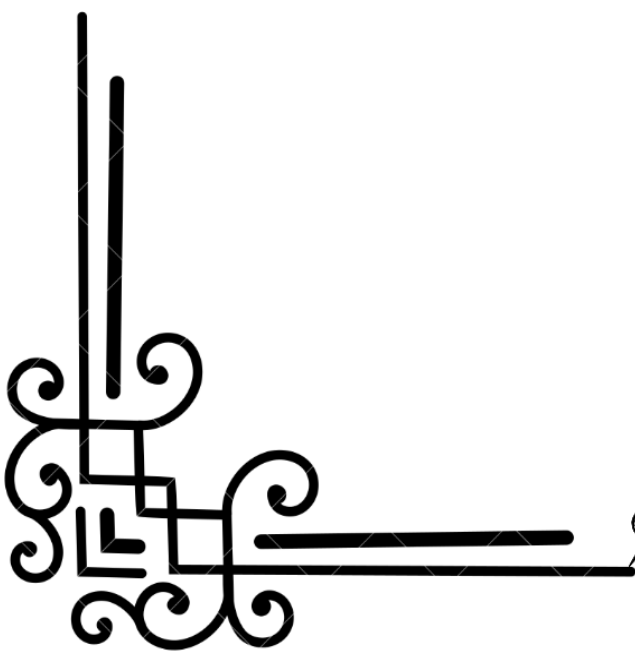
## خلاصة الفصل:

يستعرض هذا الفصل الإطار النظري التمويل الإسلامي الرقمي كنموذج مالي حديث يجمع بين الأصالة الشرعية والكفاءة التقنية، حيث يركز التمويل الاسلامي على مبادئ إستثمارية اخلاقية ترفض الفائدة وتعتمد على نظام المشتركة في الربح والخسارة ، وتتجلى أهميته في تقديم بدائل تمويلية كالمشاركة ، والمضاربة، والمرابحة والسلم التي تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة و العدالة التوزيعية.

مع التحول الرقمي برزت الحاجة لدمج هذه الصيغ مع ابتكارات "الفتتك" مثل العقود الذكية والصكوك المرمزة والتمويل الجماعي عبر المنصات الرقمية . ورغم ما توفره هذا التحول من فرص لتعزيز الشمول المالي وتحسين أداء المصارف ، إلا أنه يواجه تحديات معقدة تشمل الفراغ التشريعي والمخاطر السيبرانية ، وضرورة مواءمة الخوارزميات مع المقاصد الشريعة لضمان أمان وصدقية المعاملات الرقمية.



الفصل الثاني:  
الإطار النظري لشمول المالي



**تمهيد الفصل الثاني :**

يشهد العالم في السنوات الأخيرة تحولات متسارعة في أنظمة المالية نتيجة التطور الوضع الاقتصادي والتكنولوجي، الأمر الذي أدى إلى بروز مفاهيم جديدة تهدف إلى تحسين كفاءة النظام المالي. ومن بين هذه المفاهيم يبرز الشمول المالي كأحد الركائز الأساسية التي تسعى الدول من خلاله إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوسيع نطاق الخدمات المصرفية والمالية لتشمل أكبر شريحة ممكنة من المجتمع.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا الفصل موضوع الشمول المالي من خلال ثلاث مباحث رئيسية ، حيث خصصنا المبحث الأول لدراسة مختلف الجوانب المرتبطة بالشمول المالي، في حين تطرقنا في المبحث الثاني عن مبادئ وسياسات و ركائز الشمول المالي ،وفي المبحث الاخير يستعرض الشمول المالي الرقمي .

## المبحث الأول: الشمول المالي

### المطلب الأول: ماهية الشمول المالي

#### الفرع الأول: نشأة الشمول المالي

ظهر مصطلح الشمول المالي لأول مرة في عام 1993 في دراسة بريطانية عن الخدمات المالية بجنوب شرق إنجلترا، تناول فيها أثر إغلاق أحد فروع البنوك على وصول سكان المنطقة فعلياً للخدمات المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة (الضيف، 2020، صفحة 474).

وإزداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2007 وإزداد التوجه العالمي نحو تحقيق الشمول المالي، من خلال سياسات وإجراءات تتخذها الجهات النقدية في الدول تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول الخدمات المالية لكافة فئات المجتمع وتمكينهم من استخدام المنتجات المالية وتوفيرها بتكاليف منخفضة.

حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر، وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع و المدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت برنامج يعمل على تحقيق الشمول المالي من طرف المؤسسات عالمية مثل: المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء و المؤسسات التمويل الدولي (الاخرون م.، 2020، صفحة 145).

#### الفرع الثاني: تعريف الشمول المالي

تعرف المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء CGAP الشمول المالي على أنه عالم يكون فيه الجميع قادرين على الوصول للخدمات المالية التي يحتاجون إليها واستخدامها بفعالية لتحسين حياتهم و هذا ما نجده في تعريف كل من Chakraborty و C Rangarajan على أن الشمول المالي هو عبارة عن عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية و في الوقت المناسب وبشكل كاف للاندماج عند الحاجة من قبل الفئات الضعيفة و ذات الدخل المنخفض بتكلفة معقولة و بطريقة عادلة من قبل الفاعلين في المؤسسات المالية (عبيد و طيب، 2020، الصفحات 469-480).

ويعرفه مركز الشمول المالي بواشنطن على أنه "الحالة التي يكون فيها جميع الافراد قادرين على وصول الى مجموعة كاملة من الخدمات ذات الجودة، وبأسعار مناسبة، وبأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء (سعدان و نصيرة، 2018، صفحة 748) .

عرف مركز الاشتمال المالي في واشنطن الشمول المالي بأنه " الحالة التي يكون فيها جميع الأفراد قادرين على الوصول إلى مجموعة كاملة من الخدمات المالية ذات الجودة وبأسعار مناسبة و بأسلوب مريح يحفظ كرامة العملاء (عجور، 2017، صفحة 9).

### المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

#### الفرع الأول: أهمية الشمول المالي

يمكن توضيح أهمية الشمول المالي في النقاط التالية .

- **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية :** أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي عن وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي، كما يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستويات العدالة الاجتماعية في المجتمعات.

- **تعزيز استقرار النظام المالي :** إن مزيدا من الاستخدام للنظام المالي الرسمي سينوع من محفظة الودائع لدى المؤسسات المالية مع تخفيف مستويات التركيز فيها وبما يقلل من مخاطر هذه المؤسسات، كما يعزز هذا التنوع من استقرار النظام الاقتصادي للدول، حيث أن المودعين الكبار هم أول المنسحبين من النظام المالي الرسمي عند حدوث أي طارئ ، حيث أظهرت دراسة للبنك الدولي أن الدول ذات مستويات الشمول المالي الأكبر أقل عرضة لحدوث التقلبات السياسية.

- **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** أظهرت الدراسات التي تبحث في فائدة توسيع انتشار الشمول المالي على مستوى الأفراد، أن تحسين قدرتهم على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم، بالإضافة لتحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية.

- **أتمته النظام المالي:** إن زيادة الاعتماد على الخدمات المالية الالكترونية خاصة فيما يتعلق بالمدفوعات سيفيد كل من المرسل والمستقبل والمؤسسات المالية التي تقدم هذه الخدمات بحيث تصل المدفوعات بسرعة أكبر، وبتكلفة أقل، كما ستفيد النظام المالي من خلال تحسين القدرة على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب، كما

أن أتمتة المدفوعات المختلفة ستخلق فرصة لدخول المزيد من الأفراد في عداد مستخدمي النظام المالي الرسمي (الآخرون س.، 2019، صفحة 84).

### الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي

تتمثل الأهداف الشمول المالي في ما يلي:

- وصول كافة الخدمات المالية لجميع الأسر بتكلفة معقولة، بما في ذلك خدمات الادخار أو الإيداع وخدمات الدفع والتحويل والائتمان والتأمين.

- التنظيم الأمن والسليم للمؤسسات بحيث يحكم تقديم هذه الخدمات معايير أداء واضحة.

- الاستدامة المالية للمؤسسات، وضمان استمرارية تقديم الخدمات وتحسين مناخ الاستثمار المنافسة الضمان الاختيار والقدرة على تحمل العملاء للتكاليف.

فالشمول المالي يهتم بشرائح كثيرة في المجتمع، وخصوصا الشرائح المهمشة أو التي لا تحصل على منتجات مالية رسمية تناسب احتياجاتها، مثل الفقراء ومحدودي الدخل وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والأطفال والشباب وغيرهم، فالشمول المالي يضمن أن كل الفئات يمكن أن تحصل على منتجات مالية مناسبة لاحتياجاتهم وظروفهم وهذا بدوره يؤدي لارتفاع مستوى المعيشة وبالتالي خفض معدلات الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي (بهوري، 2019، صفحة 163).

### المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي و تحديات تطبيقه

#### الفرع الأول: أبعاد الشمول المالي

وذكرت الشراكة العالمية من أجل الاشتمال المالي ( Global Partnership Financial ) أن الاشتمال المالي هو عنصر رئيسي للتمكين في مكافحة الفقر وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية الشاملة مما يؤدي إلى زيادة التركيز والاهتمام بالسياسات والمبادرات من أجل الاشتمال المالي لتحقيق التنمية المستدامة حيث اتفق أعضاء الرابطة العالمية من أجل الاشتمال المالي في مؤتمر لوس كابوس الذي تم انعقاده سنة 2012 على تقديم توصية تشمل ثلاثة مؤشرات رئيسة للشمول المالي وهي: سهولة الوصول إلى الخدمات المالية الاستخدام الفعال للخدمات المالية من قبل كل المواطنين، تعزيز جودة الخدمات المالية والتي توضحها فيما يلي :

1. **الوصول المالي:** تشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية وتتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل: تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية فروع وأجهزة الصراف الآلي... الخ، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بالوصول المالي للخدمات المالية من المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية .
2. **الاستخدام المالي:** يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.
3. **جودة الخدمات المالية:** تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى السنوات الماضية انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية بهدف تحسين الوصول للخدمة المالية (شني و السعيد، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، 2019، صفحة 108).

### الفرع الثاني: مؤشرات الشمول المالي

من اهم المؤشرات الرئيسية لقياس الشمول المالي هي:

1. **مؤشر قياس بعد وصول الى الخدمات المالية :** وتتمثل في:
  - عدد نقاط الوصول لكل 10.000 من البالغين على المستوى الوطني مجزئة حسب نوع الوحدة الادارية .
  - عدد الاجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع.
  - حسابات النقود الالكترونية.
  - مدى ترابط نقاط تقديم الخدمة.
  - النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في وحدات إدارية بنقطة وصول واحدة .
2. **مؤشر قياس بعد استخدام الخدمة المالية :**
  - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل لحساب وديعة واحدة .
  - نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الاقل لحساب ائتمان.
  - عدد المعاملات (السحب و الإيداع).
  - عدد حملة سياسة التأمين لكل 10.000 من البالغين .
  - نسبة المحتفظون لحساب بنكي خلال سنة مضت.

- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية و دولية (وآخرون ب.، 2019، صفحة 216)

### 3. مؤشرات بعد قياس الجودة الخدمات المالية : وتتمثل في ما يلي :

أ- **القدرة على تحمل التكاليف:** يقاس بمدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي و خاصة لذوي الدخل المنخفض وذلك من خلال العناصر التالية :

- معرفة متوسط التكلفة الشهرية
- متوسط الرسوم السنوية
- متوسط تكلفة تحويلات الائتمان .
- نسبة العملاء الذين أفادوا بأن رسوم المعاملات المالية باهظة الثمن.

ب-**الشفافية:** يلعب الحصول على المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا جميع العملاء حصول على المعلومات ذات صلة بالخدمة المالية من اجل اتخاذ قرار مناسب ، حيث تقاس بنسبة العملاء الذين أفادوا أنهم يتلقون معلومات واضحة و كافية حول الخدمة المالية بداية انعقاد القرض المالي (Thouraya & Faye , 2013, p. 31).

ت-**الراحة و السهولة:** يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول و الراحة في إستخدام الخدمة المالية وذلك من خلال نسبة الأفراد الذين لا يشعرون بالراحة بمتوسط الوقت الذي يقضونه في انتظار بالطابور علة مستوى المؤسسة لمالية .

ث-**حماية المستهلك:** يشير هذا المؤشر في القوانين و الأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك و حماية من الممارسات غير العادلة .

ج-**التثقيف المالي:** يقيس المعارف المالية الأساسية و قدرة المستخدمين على تخطيط و الموازنة الدخل

د- **العوائق الائتمانية:** يمنح التمويل المالي القدرة على الاختيار الخدمات و المنتجات المالية ،وذلك من خلال نسبة الوحدات الإدارية في مناطق الحضرية ،نسبة الشركات الصغيرة و المتوسطة المطلوبة منها توفير ضمانات على آخر فرص مصرفي مدى وجود عوائق أو نقص في المعلومات حول أسواق الائتمان.

### الفرع الثالث: تحديات التي تواجه الشمول المالي .

توجد بعض التحديات التي تواجه الشمول المالي، نذكر منها ما يلي

-عدم تطور البنية التحتية للقطاعات المالية العربية بالقدر الذي يكفل زيادة فرص النفاذ للتمويل. فعلى الرغم من التحسن النسبي في مستويات البنية التحتية للقطاعات المالية العربية في الآونة الأخيرة، لا يزال كثيرٌ منها يفتقر إلى وجود المقومات الأساسية التي تمكن من زيادة فرص النفاذ للتمويل، والتي يتمثل أهمها في وجود نُظم للاستعلام الائتماني، والإقراض المضمون، وضمان حقوق الدائنين.

-ضعف مستويات التنافس بين المؤسسات المالية والمصرفية العربية، وارتفاع نسب التركيز الائتماني سواء على صعيد الائتمان المقدم للأفراد أو الشركات.

-غياب وجود تصنيف مالي وقانوني محدد لمؤسسات التمويل متناهي الصغر في الدول العربية حيث تسجل كمنظمات غير حكومية وبالتالي يصعب وضع إطار رقابي وإشرافي على تنظيم التمويل الأصغر، سواء من قبل البنك المركزي أو من جهة مالية إشرافية مستقلة.

-ضعف تطور المؤسسات المالية غير المصرفية وخاصةً مؤسسات الادخار التعاقدية وصناديق الاستثمار، ومحدودية أدوات وأسواق الدين المحلية، وخاصةً أسواق السندات والصكوك، مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الائتمان المصرفي والذي يوفر موارد قصيرة الأجل (العنزي، 2020، الصفحات 247-248).

### المبحث الثاني: مبادئ و سياسات وركائز الشمول المالي

#### المطلب الاول : مبادئ الشمول المالي

قامت مجموعة 20 في سنة 2010 بإصدار مجموعة من مبادئ أو التوصيات لتعزيز الوصول الشامل للخدمات المالية ، تستهدف فرص وصول نحو 2 مليار من سكان العالم للخدمات المالية ،وتتمثل هذه المبادئ في :

1. القيادة : وجود التزام حكومي واسع النطاق يعمل على التشجيع النفاذ الشامل من أجل المساعدة على التخفيف من وحدة الفقر .

2. **التنوع:** تطبيق سياسة التي تشجع على المنافسة و تقديم حوافز المناسبة لتوفير الخدمات المالية المتنوعة بأسعار معقولة مثل : خدمات الايداع و الائتمان و الدفع و التحويلات و التأمين ، في ظل وجود عدد كبير و متنوع من مقدمي الخدمات .
3. **الحماية:** وجود مفعول شامل لحماية المستهلك في إطار القواعد المتعارف عليه للحكومة و مقدمي الخدمة و المستهلك
4. **التمكين:** العمل على محو الامية المالية للأفراد للاستفادة من الخدمات المالية على النطاق واسع .
5. **التعاون:** خلق بيئة المؤسسة المواتية لنشر الخدمات المالية في اطار واضح من المسائلة و المحاسبة الحكومية ، وايضا العمل على تشجيع الشراكة و التشاور و الاستشارة بين الحكومة و القطاع المالية .
6. **المعرفة :** الاستفادة من قواعد البيانات المحسنة من اجل استخدام السياسة القائمة على الأدلة و تقييم مدى التقدم في انجاز و غيرها من الأدوات الاخرى .
7. **التناسب:** بناء سياسة و اطار تنظيمي يقوم بتدنية المخاطر و تعظيم مزايا المنتجات المالية المتطورة على اساس استيعاب الثغرات و العوائق و الموجودات في قواعد التنظيمية القائمة و محاولة تجاوزها .
8. **التطوير:** استخدام التكنولوجيا والأدوات المؤسسية المتطورة اللازمة لتوسيع نفاذ للنظام المالي ، مع الإشارة الى مواطن الضعف المتواجد في البنية التحتية .
9. **الاطار العملي:** الأخذ في الاعتبار عند وضع إطار تنظيمي للنفاذ الشامل للمعايير الدولية و الظروف المحلية اللازمة لضمان بيئة تنافسية و إطار تنظيمي يتصف بالمرونة على اساس مواجهة المخاطر المتعلقة بغسل الاموال و مكافحة الارهاب (صندوق النقد العربي، 2012، صفحة 214) .

الشكل (2-1) مخطط يوضح مبادئ الشمول المالي



مصدر: من اعداد الطلبة باعتماد على ما سبق اعلاه.

## المطلب الثاني: ركائز تعزيز الشمول المالي

### 1. السياسة والاستراتيجية الوطنية للشمول المالي والتكنولوجيا المالية:

يغطي الشمول المالي طائفة واسعة من الموضوعات وأصحاب المصلحة المباشرة المعنيين. وتركز أنشطة الشمول المالي وحماية المستهلك، ضمن إطار الركيزة 1، على تقديم تقييمات واستراتيجيات شاملة للشمول المالي، وتقديم المساعدة للبلدان المتعاملة مع البنك بشأن كيفية التعامل مع الشمول المالي، مع زيادة التركيز على الشمول المالي الرقمي والاستفادة من التكنولوجيا المالية لتعزيز الشمول المالي، بطريقة شاملة ومنظمة، وكيفية المواءمة بين مجموعة متنوعة من الإجراءات المختلفة للعمل من أجل تحقيق الهدف الأوسع نطاقا المتمثل في الشمول المالي وتشمل العروض الفنية في إطار الركيزة ما يلي:

- برامج تقييمات القطاع المالي .
- استراتيجيات وطنية للشمول المالي .

### 2. المنتجات المالية ومقدمي الخدمات للقطاعات التي لا تحصل على خدمات كافية:

تركز الأنشطة في إطار الركيزة على المساعدة الفنية المباشرة لتنفيذ إصلاحات السياسات الخاصة بالمنتجات أو مقدمي الخدمات الذين يستفيدون من الشرائح التي لا تحصل على خدمات كافية، بما في ذلك النساء وسكان المناطق الريفية.

وتشمل العروض الفنية في إطار هذه الركيزة ما يلي:

- المنتجات المبتكرة التي تركز على المحرومين من الخدمات.
- تدعيم المنافسة وتوسيع نطاق نقاط الوصول.
- تركيز مقدمو الخدمات المبتكرون على المحرومين من الخدمات.

### 3. حماية المستهلك المالي:

تعد حماية المستهلك المالي عنصرا مكملا بالغ الأهمية للشمول المالي لضمان أن يفيد الشمول المالي المستهلكين (لاسيما المستهلكين الجدد في القطاع المالي الرسمي) وألا يعرضهم لضرر محتمل. وتقدم المؤسسة المساعدة الفنية في مجموعة كاملة من موضوعات حماية المستهلك، بما في ذلك الإفصاح عن المعلومات، والإشراف على سلوك السوق، وحماية البيانات، وتسوية المنازعات.

وتشمل العروض الفنية في إطار الركيزة:

- دراسات تشخيصية لحماية المستهلك المالي.
- الترتيبات المؤسسية.
- الإطار القانوني لحماية المستهلك المالي.
- الإشراف على سلوك السوق.
- الإفصاح والشفافية.
- المعاملة العادلة وتنظيم السلوك التجاري.
- قنوات ميسورة وفعالة لتسوية المنازعات البديلة.
- خصوصية البيانات وحمايتها..

### 4. القدرات المالية والرؤى السلوكية: القدرة المالية هي القدرة الداخلية على التصرف بما

يخدم المصلحة المالية، بالنظر إلى الظروف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وهي تشمل معارف المستهلكين ومواقفهم ومهاراتهم وسلوكياتهم فيما يتعلق بإدارة مواردهم وفهمهم واختيار الخدمات المالية التي تناسب احتياجاتهم والاستفادة منها.

وتشمل العروض الفنية في إطار هذه الركيزة ما يلي:

- تحديد فرص واسعة النطاق لدمج رسائل التثقيف المالي في البرامج والإجراءات التدخلية القائمة لتحسين النواتج المالية للسكان المستهدفين.
- تدخلات القدرات المالية لتكملة إصلاحات السياسات واللوائح التنظيمية المتعلقة بالشمول المالي، والتمويل الرقمي والتكنولوجيا المالية، وحماية المستهلك، والمواضيع ذات الصلة.
- مساندة السلطات الوطنية لوضع نهج استراتيجي للقدرات المالية يعكس الرؤى السلوكية وأفضل الممارسات، في إطار نهج استراتيجي أوسع نطاقا للشمول المالي والتمويل الرقمي.

## 5. تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة:

غالبا ما يفتقر واضعو السياسات إلى إجراءات تتسم بالكفاءة لرصد البيانات الخاصة بتوريد الائتمان إلى المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ويؤدي الافتقار إلى تعريفات واقعية للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مقترنا بتعقيد القطاع وعدم تجانسه، إلى صعوبة رصد تمويل تلك المشروعات، ويحد هذا من قدرة الجهات التنظيمية على تحديد الفجوات في الأسواق وكذلك الشرائح "المحمومة" التي قد تشير إلى مخاطر على الاستقرار. ويقدم فريق البرنامج أدوات فنية إلى واضعي السياسات لإجراء دراسات تشخيصية على جانب العرض على أساس منهجي، ليس كتحليل لمرة واحدة للسوق، ولكن كعملية شاملة لتحديد المخاطر والفجوات في السوق وإبلاغ النتائج إلى أصحاب المصلحة الآخرين. تتضمن هذه الركيزة في ما يلي :

- تحديث أنظمة مدفوعات التجزئة والمدفوعات الحكومية لمساعدة البلدان على تصميم استراتيجيات لتشجيع استخدام المدفوعات الإلكترونية، بدلا من استخدام الأدوات النقدية والورقية
- إصلاح أنظمة المدفوعات الوطنية، بما في ذلك أسواق التحويلات (مجموعة البنك الدولي ، 2022).

## المطلب الثالث: سياسات الشمول المالي

ينفق بعض الكتاب و الباحثين على عدد من السياسات الخاصة بالشمول المالي و التي يمكن ان تبرز في العناصر التالية :

1. **الوكالة المصرفية:** لقد اثبتت سياسات تعاقد البنوك مع النقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين الشمول المالي لاسيما في ظل استخدام التكنولوجيا التي توفر العديد من الحواجز و تدني الكثير من المخاطر .

2. **الدفع عبر وسائل الاتصال (الهاتف المحمول):**و التي تفتح أفاق جديدة لتوصيل الخدمات للفقراء من خلال تقليل من التكاليف و تسهيل المعاملات و بالتالي جذب فئة جديدة من غير متعاملين مع البنوك .

### 3. اصلاح البنوك الحكومية :

تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في قطاع المصرفي وفي تحسين توصيل الخدمات المالية للفقراء ، لذلك لجأ بعض صناع القرار لإصلاح هذه البنوك بتحسين ربحيتها وشكلها ، بدل من اعادة هيكلتها كليا(سفاري و بن داية ، 2021، الصفحات 75-76).

4. **حماية المستهلك:** تباين المعلومات بين المستهلكين و البنوك فيما يتعلق بالمنتجات و الخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة السلبية ، حيث يكون هذا الخل عندما يكون لديهم خبرة قليلة في حين ان الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا ، ومنه فإن التقدم الشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء ضعفاء و عديمي الخبرة ، تتأكد العديد من المؤسسات المالية ان العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد لكن بعضهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة ارباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالدين او ليس لديهم تأمين أو عائد على حساب استثماراتهم .

### 5. سياسة الهوية المالية:

في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضيق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض، ونتيجة لذلك هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي، وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى(شني و بن لخضر، مجلة ادارة الاعمال و الدراسات الاقتصادية، 2020، الصفحات 112-113).

## المبحث الثالث: الشمول المالي الرقمي

### المطلب الأول: ماهية الشمول المالي الرقمي

#### الفرع الأول: تعريف الشمول المالي الرقمي

- حسب CGAP هو نتيجة الوصول الرقمي للخدمات المالية الرسمية و استخدامها من قبل المستبعدين او المحرومين سابقا بحيث تم تصميم هذه الخدمات وفقا لاحتياجات العملاء (CGPA, 2015).

يشير مفهوم الشمول المالي الرقمي الى استخدام الوسائل الرقمية الموفرة للوصول إلى السكان المستبعدين ماليًا والذين يعانون من نقص الخدمات حاليًا، وذلك من خلال مجموعة من الخدمات المالية الرسمية المناسبة لاحتياجاتهم والتي يتم تقديمها بمسؤولية وبتكلفة معقولة للعملاء ومستدامة لمقدمي الخدمات (WORLD BANKS GROUP, 2014)، و بناء على التعريفين السابقين يمكن تعريف الشمول المالي الرقمي بأنه استعمال الوسائل الرقمية لتوسيع نطاق وصول الخدمات المالية الى كافة فئات المجتمع بما فيها المستبعدين ماليًا و الذين يعانون من نقص الخدمات .

#### الفرع الثاني اهمية الشمول المالي الرقمي :

هنالك مجموعة من انعكاسات الايجابية للشمول المالي الرقمي على مختلف جوانب الحياة مستخدمي الخدمات المالية ،يمكن انجازها في ما يلي :

- يسمح بتقليل على الاعتماد على طرق التمويل و الخدمات المالية التقليدية المعتادة بين الافراد.
- يمكن الشمول المالي من تغطية مجالا جغرافيا واسعا بخصوص تقديم الخدمات المالية .
- يساعد الشمول المالي الرقمي على تقديم الخدمات المالية الرقمية في وقت قياسي بكفاءة عالية، و تكاليف منخفضة .
- يزيد الشمول المالي الرقمي من فرض النفاذ و التمويل عن طريق تغطية الخدمات و المنتجات المالية لاحتياجات الافراد و الفئة غير مشمولة ماليًا .
- يضمن الشمول المالي الرقمي من جانب الحكومات وصول مدفوعات الضمان الاجتماعي للمؤمنين.
- يساهم الشمول المالي الرقمي في تحقيق مجموعة الاهداف التنموية المستدامة و خصوصا المتعلقة بخفض الفقر و الدعم النمو وتمكين الفئات الهشة و المرأة ، وخلق فرص العمل .
- يحقق الشمول المالي الرقمي منافع إنمائية عديدة (العال، 2020، صفحة 2052).

### الفرع الثالث: أهداف الشمول المالي الرقمي

تتمثل أهداف الشمول المالي في :

- وضع الأطر القانونية والتنظيمية التي تسمح لمعظم الناس بالاستفادة من الشمول المالي الرقمي وضمان وجود بيئة تنافسية، مع الأخذ في الاعتبار أهمية ما إذا كان ينبغي السماح للمؤسسات غير المصرفية بالوصول إلى البنية التحتية للمدفوعات الوطنية وإصدار الأموال الإلكترونية أم لا.
- الاستثمار في العناصر الأساسية اللازمة لتطوير الشمول المالي الرقمي، مثل البنية التحتية المتمثلة في النطاق العريض للهاتف المحمول لاسيما في المناطق النائية، وتطوير شبكات الوكلاء التي تلبي حاجة الأفراد للقيام بعمليات سحب وإيداع على المستوى المحلي.
- توسيع نطاق التحديد الرقمي للهوية، بما في ذلك أنظمة البصمة الإلكترونية.
- توسيع واجهات برمجة التطبيقات المفتوحة وهي وسائل متاحة للجمهور حتى يتسنى للمطورين الوصول إلى البرمجيات التي تمثل حقوق ملكية حتى تتمكن التطبيقات الجديدة من التواصل والتفاعل مع بعضها البعض (ياسمين و اية ، 2020).

### المطلب لثاني: أدوات وآليات و مبادئ الشمول المالي الرقمي

#### الفرع الأول: أدوات الشمول المالي الرقمي

يتم تحقيق الشمول المالي الرقمي بالاعتماد على عدة أدوات تتمثل في:

1. **بطاقة الخصم (Débit Cards) :** يتم من خلالها خصم الأموال على الفور من بطاقة المستخدم للحساب الجاري، وتستخدم لشراء منتجات أو خدمات وكذلك للحصول على النقود من خلال أجهزة الصراف الآلي، حيث يتم سحب الأموال من الحساب فور إتمام المعاملة.
2. **بطاقة الائتمان (Crédit Carde) :** تمكن حاملها من اقتراض الأموال لدفع ثمن المنتجات والخدمات المصرفية عبر الإنترنت (Internet Banking) نظام دفع إلكتروني يسمح لعميل المصرف أو المؤسسة المالية بتنفيذ مجموعة من المعاملات المالية من خلال الموقع الشبكي للمؤسسة.
3. **الهاتف المصرفي (Mobile Money) :** تنفيذ الخدمات عن طريق جهاز الهاتف المحمول مما يمكن غير المتعاملين مع المصارف من الوصول إليها.

4. **شبكات الوكيل (Agent Networks)** تستخدم المصارف والمؤسسات المالية شبكات الوكلاء من أجل إتمام المعاملات في الوقت الفعلي من خلال شبكة الأنترنت.
5. **حسابات النقود الإلكترونية (E-Money Accounts)** :تعرف بأنها قيمة نقدية مخزنة على جهاز تكنولوجي يمكن استخدامه لتسديد المدفوعات للمؤسسات والأفراد.
6. **محطات نقاط البيع بالتجزئة (Retail point of Sale Terminal)** : برنامج يسمح بقراءة الشرائط المغناطيسية لبطاقة الخصم والانتماء من أجل معرفة ما إذا كانت هناك أموال كافية أو لا (David Mhlanga، 2022، الصفحات 126-133).

### الفرع الثاني :آلية عمل الشمول المالي

تتمثل آلية عمل الشمول المالي الرقمي في قيام المؤسسات المالية بإطلاق منصات للمعاملات الرقمية يتم من خلالها تقديم مجموعة واسعة من الخدمات المالية مثل خدمات المدخرات والانتماء والتأمين والمنتجات الاستثمارية.

تعمل نماذج الأعمال المالية الرقمية على تمكين المؤسسات المالية من استخدام البيانات الضخمة بالإضافة إلى تقنيات المعلومات الحديثة الأخرى من جمع وتحليل كمية هائلة من بيانات العملاء، مما يمكنها من تصميم وتوفير منتجات وخدمات مالية منخفضة التكلفة وسهلة الوصول للعملاء، وبالتالي تقليل تكاليف التشغيل، وتحسين القدرة على خدمة المزيد من العملاء بكفاءة أكبر إضافة إلى توسيع قاعدة العملاء من خلال اكتساب عملاء جدد (الوليد و صبري ، 2020، صفحة 2).

### الفرع الثالث :مبادئ الشمول المالي الرقمي

بتاريخ 16 سبتمبر 2016 طورت الشراكة العالمية لمجموعة العشرين تحت قيادة الرئاسة الصينية لمجموعة العشرين مجموعة جديدة من المبادئ رفيعة المستوى تشجع الحكومة على تعزيز النهج الرقمي للشمول المالي ، وتتمثل هذه المبادئ في :

1. **تعزيز النهج الرقمي للشمول المالي** : يتم تعزيزها الخدمات المالية الرقمية و الترويج لاستخدام التقنيات المبتكرة كأولوية لتحفيز التنمية وذلك بتنسيق و تقييم استراتيجيات وخطط عمل وطنية واضحة الرؤية من خلال :
- الاهتمام بالتعاون الفعال بين صناع السياسات والمصارف المركزية وغيرهم ممن لديهم مسؤوليات تتعلق بالخدمات المالية الرقمية

- تخطي العقبات التي تحول دون تطوير و استيعاب الخدمات المالية الرقمية.
- تعزيز التعاون بين جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في النظام المالي الرقمي لضمان الفهم المشترك لشمول المالي الرقمي
- اعتماد نماذج لتصميم منتجات تركز على احتياجات العملاء وتفضيلاتهم وتساعد على استخدام الخدمات المالية الرقمية (GPFI, 2016) .

2.

**التمكين القانوني والتنظيمي:** من المهم دعم وتطبيق الإصلاحات التنظيمية والقانونية لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية، مع مراعاة للمعايير الدولية ذات الصلة مما يؤدي إلى التطور والتوسع على نحو مستدام، ويحقق المساواة الاجتماعية والاقتصادية، لأن مقدمو الخدمات والمشاركون في السوق يحتاجون إلى تنظيم قانوني عادل يسمح في دعم للمنافسة العادلة. ويوفر تقييماً وتنبؤاً بالمخاطر بصورة دقيقة من وجهة نظر المستهلكين والسوق معاً.

3.

**الموازنة بين الابتكار وحجم المخاطر الالكترونية لتحقيق الشمول المالي:**

من خلال تشجيع الابتكار الرقمي من خلال الحوافز القائمة على الشراكات بين مختلف الشركاء للوصول إلى الفئات المستبعدة ماليا والمحرومة خاصة و تقييم المخاطر الناشئة عن استخدام التقنيات الرقمية الجديدة.

4.

**توسيع البنية التحتية للخدمات المالي الرقمية :** يتضمن هذا المبدأ تبني السياسات والمبادرات التي تسمح برفع مستويات الشمول المالي الرقمي ضمن الاستراتيجيات الوطنية للاقتصاد، يتوافر البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال من أجل تقديم الخدمة المالية الرقمية آمنة، خصوصاً في المناطق الريفية، ويشمل دعم تطوير بنية تحتية رقمية آمنة ومسؤولة يسهل الوصول إليها على نطاق واسع وبسهولة، مع توفير نظام المدفوعات قابل للتشغيل البيني مع ضمان تنافسية المؤسسات المالية.

5.

**إنشاء نهج إلكتروني الحماية الممارسات المالية للمستهلكين:**

من المهم وجود إطار سليم الحماية بيانات للمستهلكين من أجل بناء الثقة والطمأنينة أثناء الحصول على الخدمات المالية الرقمية، والاستمرار في طلبها خاصة بالنسبة لفئات الهشة.

6.

**تعزيز الثقافة المالية الرقمية:** من الضروري نشر الوعي بأهمية المعاملات المالية الرقمية بين الأفراد خاصة الفئات المستبعدة، منهم في ظل التطورات والأدوات الجديدة والوسائل

المبتكرة باستمرار مما يعقد الوضع أمامهم ، إذ تشكل الأمية المالية تحد كبير البلوغ أهداف الشمول المالي الرقمي، لذلك لابد على مقدمي الخدمات المالية الرقمية وأصحاب القرارات من تعزيز المعرفة بالمعاملات الرقمية والتشجيع على تطوير وتقييم البرامج الخاصة بمحو الأمية المالية الرقمية على الخصوص للملفات المحرومة ورفع مستوى الوعي بين المؤسسات المصغرة، وتسخير الأدوات الرقمية العالية الجودة في عمليات النوعية كالهاتف المحمول والرسائل القصيرة والإعلانات الالكترونية التلقائية.

**7. تسهيل وصول المستهلكين للخدمات المالية الرقمية :** ويتعلق الأمر تحسين توافر ودقة البيانات فيما يتعلق بالنفوذ إلى المنتجات والخدمات المالية الرقمية واستخدامها، وتطوير أنظمة بيانات هوية العملاء بالتركيز على:

- تسهيل الوصول للخدمات المالية الرقمية وأنظمة المدفوعات، والاتصالات.
- تقادي التميز والعوائق أمام الفئات المستبعد والمحرومة من الخدمات المالية الرقمية.
- مسؤولية الوكلاء والموظفين القائمين على تقديم الخدمات المالية الرقمية.

**8. المبدأ الثامن تتبع التقدم المحرز في مجال الشمول المالي الرقمي:** أكدت مجموعة العشرين على ضرورة متابعة درجة التقدم في مجال الشمول المالي الرقمي وذلك من خلال وضع مجموعة مؤشرات أداء وطنية الجمع بيانات الشمول المالي لتغطية الخدمات والمنتجات المالية الرقمية، وكذلك بوابات على الانترنت أو نشر تقارير الكترونية يسهل الوصول إليه، وتمويل تشجيع البرامج تقييم أثر الشمول المالي الرقمي والإصلاحات القائمة ذات الصلة بالشمول المالي، من خلال التطورات والتقدم في تنفيذ المبادئ الثمانية (Spless, Sun, & Kulakoglu, 2016, p. 16).

### المطلب الثالث :علاقة التمويل الاسلامي الرقمي و الشمول المالي

الفرع الأول: علاقة التمويل الرقمي بالشمول المالي

**1. العلاقة الايجابية:** ترتكز العوامل الايجابية و التي تحدد العلاقة بين التمويل الرقمي و التمويل الشمولي بأن توفير الخدمات المالية للهواتف المحمولة و الألواح الذكية و الأجهزة ذات الصلة يمكن أن يحسن الوصول إلى التمويل للسكان في المناطق الريفية والبعيدة باعتبار أن هؤلاء السكان يملكون هذه الأجهزة، فإذا توفرت للسكان الريفيين هذه الأجهزة مع توفر الانترنت فإنه يتوقع لإمداد التمويل الرقمي تأثيرات ايجابية على الشمول المالي، و من تم تتحدد العلاقة الايجابية بين استخدام التمويل

الرقمي والوصول إلى الخدمات المالية، أي أن التمويل الرقمي عند تطبيقه على حياة ذوي الدخل المنخفض يكون له أثر إيجابي على زيادة الشمول المالي في المناطق الريفية.

كما أن إجراء المعاملات المالية والضرورية في حياة الفرد اليومية من تحويل الأموال، ودفع تكاليف الحياة مثل فاتورة الكهرباء والماء، يتطلب وجود منصة سهلة الاستخدام وتكون ملائمة للأفراد من أجل إجراء المعاملات المالية وهذا ما يوفره التمويل الرقمي، كما أن مستخدمي الخدمات المالية الرقمية يمكن أن تساعد على تكثيف عملية التوعية والإعلام للاستفادة من الخدمات المالية الرقمية ومنه زيادة عدد الأفراد الذين يستخدمون التمويل الرقمي ومنه زيادة الشمول المالي.

**2. العلاقة السلبية:** تتركز العوامل السلبية و التي تحدد العلاقة بين التمويل الرقمي و التمويل الشمولي على أن مقدمي خدمات التمويل الرقمي هم شركات تسعى للربح تستخدم التمويل الرقمي لزيادة ربحيتها أو لتعظيم الفرص المربحة للشركات التابعة لمقدمي التمويل الرقمي، أي البنوك والمؤسسات المالية وغير المالية، حيث يستخدم مقدمو خدمات التمويل الرقمي من الشركات بشكل تمييزي تكتيكا تسويقيا أكثر قوة لتوجيه العملاء ذوي الدخل المرتفع و المتوسط لاستخدام منصة أو بنية تحتية للتمويل الرقمي و استخدام تكتيك تسويقي قوي جدا لإقناع العملاء ذوي الدخل المنخفض والفقراء باستخدام المنصات الرقمية أو البنية التحتية، لكن إذا ما كانت الرسوم المرتبطة بالخدمات المالية مرتفعة فهذا يؤدي إلى انخفاض الشمول المالي للعملاء الفقراء وذوي الدخل المنخفض نظرا لان صافي السداد النقدي المقدمي التمويل الرقمي يكون أعلى مع العملاء من ذوي الدخل المرتفع و المتوسط منه مع ذوي الدخل المنخفض و العملاء الفقراء " (مغنم و أبجري، 2022، الصفحات 210-211).

### الفرع الثاني: الترابط بين الابتكار المالي الإسلامي الرقمي والشمول المالي

تتنوع منتجات التمويل الاسلامي عبر مجموعة من الشرائح السوقية ، إلا ان اقربها الى الشمول المالي تتمثل في : المؤسسات المالية الغير المصرفية و التمويل الاسلامي الاصغر و التمويل الاجتماعي الإسلامي.

حيث يعالج التمويل الإسلامي الصغير الفجوة التمويلية و يلتزم بالمبدأ الاجتماعي الذي يقوم بعناية المحرومين ، مدعوما بقوة التمويل الاصغر الذي يتيح الوصول المالي للفئات ذات الدخل المحدود ، يعد التمويل الإسلامي الصغير أداة قوية لتعزيز الشمول المالي من خلال توفير خدمات مالية ميسرة وأخلاقية ومسؤولة اجتماعيا للفئات المحرومة من خلال توافقه مع المبادئ والقيم الإسلامية، ويعزز التنمية

الإقتصادية الشاملة، وتمكين الأفراد، والتماسك الاجتماعي، مما يساهم في تحقيق الأهداف الأوسع للشمول المالي.

تقدم المؤسسات التمويلية الإسلامية برامج للتمويل الصغير التي تستهدف النساء بشكل خاص ، يمكنهن من الوصول إلى قروض صغيرة يمكنهن استخدامها لبدأ أو توسيع أعمالهن التجارية وتوليد الدخل، أجرت مجموعة عمل التمويل المشاريع الصغيرة التابعة للاتحاد العالمي للشمول المالي ما يسمى بالتقييم المشهد الحالي للتمويل الإسلامي و التسلط الضوء على إطار السياسة و القوانين و التنظيمات المتعلقة بالتمويل الإسلامي في الدول الأعضاء و اعترفت بأهمية التمويل الإسلامي في تعزيز الشمول المالي.

يتيح تأييد النظام المالي الإسلامي للعدالة والمشاركة في المخاطر إقامة رابط واضح بين مفهوم التنمية في الإسلام وفكرة الشمول المالي، نظراً لأن كلاهما يهدف إلى تمكين تطوير الأفراد والمجموعات المهمشة. يمكن استخدام العقود المالية الإسلامية، ولا سيما أدوات التمويل القائمة على المشاركة في المخاطر وأدوات التضامن الاجتماعي مثل الصدقة، الوقف، والقروض الحسن، من أجل تعزيز الشمول المالي، تهدف أدوات التضامن الاجتماعي في النظام الاقتصادي الإسلامي إلى حماية حقوق الأقل قدرة من خلال الدخل والثروة التي يوفرها الأكثر قدرة، كما يضمن الحماية الاجتماعية والتخفيف من حدة الفقر، ويؤدي إلى تعزيز الشمول الاجتماعي والمالي بشكل أوسع (منية و بن صوشة، 2025، الصفحات 48-49).

## خلاصة الفصل:

الشمول المالي ليس مجرد مصطلح اقتصادي يتداول في مؤتمرات ، بل تحول الى ضرورة حقيقية تسعى إليها كثير من الدول والمؤسسات المالية الى ترجمتها في أرض الواقع ، فقد ركز هذا الفصل على فهم هذا المفهوم من زوايا متعددة ، حيث استعرض الأبعاد الثلاث متمثلة في سهولة الوصول و استخدام الفعلي و جودة الاستخدام ، إلى جانب ذلك أبرز مؤشرات المتعددة لقياسه، كما وقف الفصل عن أهم التحديات التي تعيق تحقيقه، كضعف البنية التحتية وتدني الوعي المالي ، وعرض في هذا السياق جملة من السياسات و المبادئ التي تتبناها المؤسسات الدولية لمعالجة هذه الإشكالية ، و أولى الفصل على اهتمام خاص بالشمول المالي الرقمي باعتباره أداة حديثة وفعالة في تجاوز العقبات التقليدية وتوسيع نطاق خدمات المالية ، و خلص في نهايته أن الشمول المالي بشقيه الرقمي و التقليدي ، بات ركيزة أساسية لا غنا عنها لأي اقتصاد يسعى الى تحقيق التنمية المستدامة و تعزيز فعالية الاقتصاد المالي .

الفصل الثالث: واقع التمويل

الإسلامي الرقمي وأثره في

تعزيز الشمول المالي في

ماليزيا - دراسة تحليلية"



## تمهيد الفصل الثالث:

بعد أن أرسى الفصلان النظريان الأول والثاني الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي الرقمي والشمول المالي الرقمي، يأتي هذا الفصل ليجسد تلك المفاهيم على أرض الواقع من خلال دراسة تحليلية تستند إلى بيانات إحصائية حديثة تمتد على مدى خمسة عشر عاما، بين عامي 2011 و2025، مستمدة من مصادر دولية موثوقة كتقارير البنك الدولي وهيئة الخدمات المالية الإسلامية.

وقد قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث: يستعرض المبحث الأول واقع التمويل الإسلامي الرقمي والشمول المالي على المستوى الدولي خلال هذه الحقبة الزمنية، فيما يخصص المبحث الثاني لاستجلاء التجربة الماليزية الرائدة بوصفها نموذجا متقدما في مجال التمويل الإسلامي الرقمي، ليختتم المبحث الثالث بتحليل موضوعي لواقع الجزائر في التمويل الإسلامي الرقمي والشمول المالي، وذلك استنادا إلى مؤشرات كمية وإحصاءات ميدانية دقيقة.

## المبحث الأول: واقع التمويل الإسلامي الرقمي في تعزيز الشمول المالي عالمياً

المطلب الأول : تطور التمويل الإسلامي على مستوى الدولي

الفرع الأول: نمو الأصول المالية الإسلامية وتوزيعها الجغرافي

### 1- حجم الأصول الإسلامية على مستوى العالم :

بلغ قيمة الأصول صناعة الخدمات المالية الإسلامية العالمية حوالي 4.4 تريليون دولار أمريكي في عام 2025 وفي العديد من الأسواق العالمية، لم يعد التمويل الإسلامي مواز، بل تحول تدريجياً إلى مكون أساسي ضمن النظام المالي المحلي، وهذا ما يعكس عمق اندماجه مع البنية الاقتصادية، وقد كان هذا أكثر وضوحاً في الدول التي أدرجت استراتيجياتها الوطنية التمويل الإسلامي، بشكل رسمي ضمن برنامج التحول الاقتصادي الشامل.

وسجل نمو واسع النطاق عبر مختلف القطاعات، حيث حققت الأنشطة غير المصرفية معدلات نمو ثنائية الرقم تجاوزت بكثير وتيرة نمو البنوك الإسلامية، مما يعكس مساهمتها المتزايدة في دفع زخم الصناعة ككل. وقد ساعد على ذلك تحسن ظروف التمويل التي عززت إصدار الصكوك، إلى جانب متطلبات التأمين الإلزامي التي وسّعت نطاق التغطية، واستمرار الطلب على منتجات التمويل الإسلامي. كما واصلت الأسواق الجديدة والناشئة التوسع بوتيرة سريعة مدفوعة بالتطورات التنظيمية والسوقية في القطاعات الثلاثة.

ورغم هذا النمو الملحوظ، ما تزال الصناعة شديدة التركيز، إذ تستحوذ مناطق مجلس التعاون الخليجي (GCC) وشرق آسيا والمحيط الهادئ (EAP) على نحو 75% من الأصول العالمية، مما يجعل الأداء الكلي للصناعة مرتبطاً بدرجة كبيرة بالأوضاع الاقتصادية في هذه الأسواق (Islamic Financial Services Board، 2026، صفحة 11).

تمثل صناعة الخدمات المالية الإسلامية أحد أبرز القطاعات النامية في النظام المالي العالمي، حيث تركز على منظومة تشريعية واستثمارية متعددة القطاعات تشمل المصرفية، الصكوك، والتكافل. ويشكل فهم توزيعها الجغرافي مدخلاً أساسياً لتحليل واقع الشمول المالي وتحديد مراكز الثقل الاقتصادية الدولية المؤثرة في هذا المجال.

و الشكل موالي يوضح حجم صناعات الخدمات المالية حسب القطاع و المنطقة.

الجدول (1-3) حجم صناعات الخدمات المالية الإسلامية حسب القطاع و المنطقة 2025

| Region                                      | Islamic Banking Assets | Shukūk Outstanding | Islamic Funds Assets | Islamic Insurance Assets | Total (USD Billions) |
|---------------------------------------------|------------------------|--------------------|----------------------|--------------------------|----------------------|
| East Asia and the Pacific (EAP)             | 375.85                 | 491.40             | 46.54                | 22.49                    | 936.28               |
| Europe and Central Asia (ECA)               | 104.35                 | 37.71              | 71.62                | 3.32                     | 217.00               |
| Gulf Cooperation Council (GCC)              | 1,759.65               | 543.29             | 34.21                | 30.22                    | 2,367.37             |
| Middle East and North Africa (MENA exc.GCC) | 702.00                 | 6.80               | 0.11                 | 13.64                    | 722.54               |
| South Asia (SA)                             | 94.74                  | 3.44               | 6.19                 | 1.44                     | 105.82               |
| Sub-Saharan Africa (SSA)                    | 14.36                  | 1.19               | 15.20                | 0.04                     | 30.79                |
| Others                                      | -                      | 16.99              | 6.60                 | -                        | 23.60                |
|                                             | 3,050.94               | 1,100.83           | 180.47               | 71.14                    | 4,403.39             |

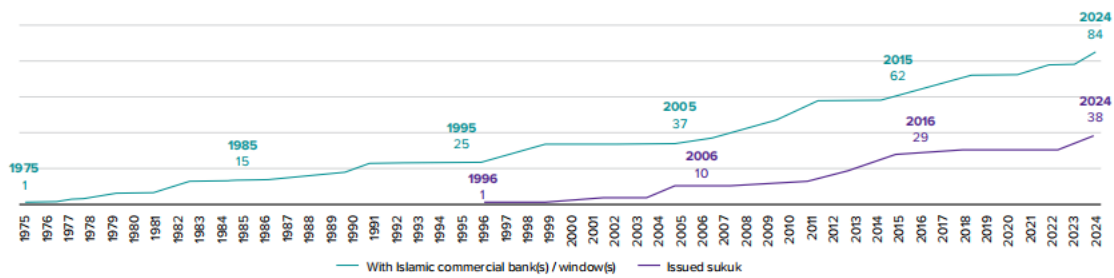
المصدر: ( Islamic Financial Services Board، 2026، صفحة 12)

من خلال الجدول اعلاه يتضح حجم صناعة الخدمات المالية الإسلامية حسب القطاع والمنطقة لعام 2025. يتضح جليا هيمنة المطلقة لقطاع الصيرفة الإسلامية كقاطرة اساسية لهذه الصناعة عالميا لما يقارب 3050.94 مليار دولار من اجمالي اصول الكلية البالغة 4403.39 مليار دولار، ويظهر التحليل الجغرافي تمركزا شديدا للقوة هذه في السوق بالمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي (GCC) والتي تقود العالم بإجمالي الاصول يتجاوز نصف الحجم العالمي و بواقع 2367.37 مليار دولار مدفوعة ببنية مصرفية متينة للغاية تليها منطقة ثانية وهي منطقة شرق اسيا ومحيط الهادي (EAP) بإجمالي 936.28 مليار دولار والتي تتميز بخصوصية وريادتها العالمية في السوق الصكوك القائمة بقيمة 491.40 مليار دولار متفوقة بذلك على منطقه الخليج. وفي المقابل تأتي منطقه الشرق الاوسط وشمال افريقيا في المرتبة الثالثة بأصول مركزة شبه كليا في الجانب المصرفي بينما تظل بقيه المناطق كأروبا وإفريقيا وجنوب صحراء وجنوب اسيا بوزن نسبي محدود واصل متواضعة تعكس ضعف الشمول المالي الاسلامي هناك، مما يستدعي رسم سياسة تنموية مستقبلية تهدف الى تنشيط القطاعات الهامشية كالتامين التكافلي والصناديق الاستثمارية لتحقيق التوازن الهيكلي الدولي إلى أكثر استدامة.

## 2- تطور عالمي للتمويل الإسلامي :

يعرف التمويل الإسلامي العالمي بأنه منظومة ديناميكية مرت بمسار تطوري متصاعد تشكلت ملامحه عبر محطات تاريخية وهيكلية متتابعة، مقاسة بمؤشرات نمو الدول الحاضنة للصيرفة والنوافذ الإسلامية والمصدرة للصكوك، ويعد تتبع هذا المسار الزمني ركيزة أساسية لفهم التحولات النوعية، والانتقال من مرحلة التأسيس التشريعي إلى مرحلة الهندسة المالية والانتشار الكمي الدولي.

### الشكل رقم (3-1) تطور التمويل الإسلامي منذ نشأته.



المصدر : (Islamic Finance Development Report، 2025، صفحة 35)

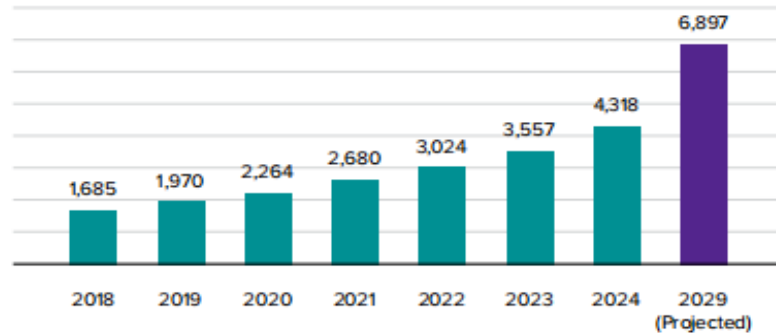
يشكل الرسم البياني اعلام المعطيات الإحصائية التفسيرية لرصد وتيرة نمو التمويل الاسلامي العالمي ومحدداته الهيكلية عبر مؤشرين رئيسيين هما : عدد الدول الحاضنة لصيرفة الإسلامية والنوافذ الإسلامية. وعدد من الدول المصدرة لصكوك التمويلية. وتكشف قراءة ديناميكية لمسار هذا النمو عن ثلاثة محطات تاريخية متتابعة رسمت ملامح الحركات بالصناعة المالية الاسلامية، حيث انطلقت من مرحلة التأسيس ونشؤه سنة 1975 الى غاية سنة 1995 بنمو افقي تدري وبطيء تركزت فيه صناعة على بناء وصول وتوفير الاطر التنظيمية والحكومية الاولى للصيرفة والنوافذ الاسلامية ، انطلاقا من دوله واحدة لتصل الى 15 دولة عام 1985 ثم مع حلول 1995 يرتفع العدد ليصل الى 25 دولة بقيادة من الدول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا وباكستان وبنغلاديش وايران وتركيا والسودان لتمثل هذه الدول النواة الصلبة التي قادت بهذا التغيير ومع تسجيل غياب تام لسوق الصكوك في هذه الفترة. تلتها مرحلة التمكّن وادخال الادوات الهندسة المالية الجديدة في لسنة 1996 شكل نقطه التحول نوعي بدخول اداة الصكوك السيادية والتمويلية لأول مرة بتمثيل دولة واحدة لتسيير بالتوازي مع تصاعد المستمر في الجانب المصرفي الذي قفز من 37 دولة سنة 2005 الى 62 دولة سنة 2015، وهو ما يعكس نضجا مؤسسيا وتنظيميا لافتا في التنوع المنتجات ودعم الاكتفاء ودعم اليات المصرفية التقليدية . وصولا الى مرحلة الانفجار الكمي والعولمة الهيكلية من 2016 الى 2024 والتي شهدت اتساعا حادا وغير مسبوق في

وتيرة صعود المؤشرات معا اذ قفزت عده الدول التي تبنت الصيرفة الإسلامية بحلول 2024 الى 84 ،في حين توسعت الدول المصدرة لصكوك لتصل الى 38 دولة مدفوعة بالالتحاق سريع للقوة الاقتصادية الصاعدة كإندونيسيا ومصر ونيجيريا وسلطنة عمان المغرب عبر حزمة من الاصلاحات الهيكلية والمؤسسية . ولا يقف هذا النمو عند النطاق الجغرافي التقليدي. بل يتعداه الى تحليل هيكلي لمجموعات الاقتصادية . يمثل في اختراق الاستراتيجي للأسواق غير اعضاء في المنطقة التعاون الاسلامي . محققة قفزة نوعية في حجم اصولها المشتركة من 37.3 مليار دولار عام 2012 الى 95.2 مليار دولار سنة 2024 وهذا ما كشف عن التباين النمط الدقيق بينما يركز النمو الداخلي للعالم الاسلامي على صيرفة التجارية والتجزئة. ويعتمد التوسع في المراكز المالية العالمية في المملكة المتحدة لوكسمبورغ وسنغافورة وجنوب افريقيا على فئات الاصول الناشئة وصناديق الاستثمارية الشرعية . ويعكس هذا التحول الجاذبية عابرة للعقائد نجاحا في الاستقطاب المستثمرين الحياديين عقائديا نتيجة التقاطع المباشر بين مبادئ التمويل الاسلامي وقائم على الشفافية والارتباط بالاقتصاد الحقيقي والاستبعاد الأنشطة الضارة مع معايير دولية للاستثمار البيئي والاجتماعي والحكومة .واساسا على هذه الديناميكية تتجه صناعة التمويل الاسلامي نحو صياغة المرحلة الجديدة من التنافسية المباشرة مع انظمة المالية التقليدية محليا واقليميا ودوليا مستندة الى ثلاث محاور استراتيجية مستقبلية ،أولا: اتجاه متزايدة نحو التكتل والتركيز المصرفي من خلال موجات اندماج والاستحواذ على الاسواق الناضجة كالدول مجلس التعاون الخليجي لبناء بيانات مصرفية عملاقة لرفع كفاءه التشغيلية والتنافس البنوك التقليدية في القطاع وشركات التجزئة وثانيا : تسريع وتيرة الرقمنة والشمول المالي عبر دمج الحلول التكنولوجية وفينتاك والتطبيقات الهاتف الذكي والذكاء الاصطناعي والبلوكتشين لتسهيل الوصول للمنتجات الشرعية ودعم التمويل المؤسسية صغيرة والمتوسطة وثالثها الريادة في الهندسة التمويل الأخضر حيث يفسر تقرير صعود مستمر في منحني الصكوك وارتباط الوثيق مع بروز الصكوك خضراء والمستدامة كالأدوات تمويلية دولية رائدة واستثمارها في المشاريع صديقة للبيئة خلال العقود المقبلة ( Islamic Finance Development Report، 2025، الصفحات 35-36).

### 3- نمو الأصول البنوك الإسلامية :

يعرف النمو الهيكلي للمالية الإسلامية بأنه تحول ديناميكي مستدام في السلوك الادخاري والاستثماري العالمي نحو المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، متبوعا بقفزات كمية وتوقعات نمو مستقبلية واعدة. ويعد تتبع هذا المسار الزمني ركيزة لتقييم مدى اختراق الصيرفة الإسلامية للأسواق البكر والنامية ذات الكثافة السكانية والطلب الكامل.

الشكل (3-2) نمو الأصول البنوك الإسلامية (US\$ billion, 2018 - 2024)



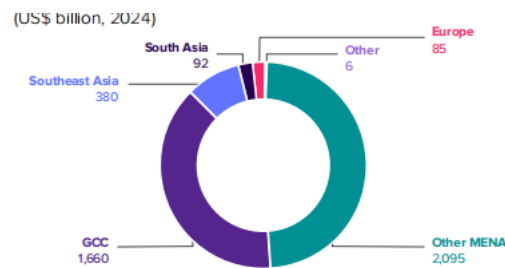
المصدر: (Islamic Finance Development Report، 2025، صفحة 38).

تظهر المؤشرات الإحصائية و الديناميكية و الزمنية الواردة في الشكل إلى تحول و تطور المالية الإسلامية لعام 2025 طفره نمو و في حجم الأصول المصرفية المتوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية و على الصعيد العالمي ؛ اذ تشير البيانات الكمية الى ان حجم هذه الأصول قفزة من 1685 مليار دولار سنة 2018 ليصل الى 4318 مليار دولار في عام 2024، ومع وجود توقعات مستقبلية تشير الى امكانية وصول الى 6897 دولار بحلول عام 2029 فإن هذا الاتجاه هو تصاعد عام لا يعكس مجرد نمو حسابي عابر، بل هو مؤشر على تحول هيكلي عميق في السلوك ادخار والاستثمار العالمي نحو المنتجات المالية البديلة ،حيث يعزى هذا التوسع الزمني الى اختراق الافقي للصيرفة الإسلامية التي تمكنت منذ نفوذها التمويلي للتواجد في 84 سوقا دولية في عام 2024 ويتجلى هذا التغلغل الجغرافي بوضوح في الاسواق البكر والنامية ذات الكثافة السكانية والطلب الكامل و تحديا كبيرا في منطقه افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى، والتي اصبحت تمثل ركيزة اساسية للنمو المصرفي اسلامي احتضانها 104 بنك ونافذة اسلامية تعمل عبر 28 دولة

#### 4- الأصول الصيرفة الإسلامية حسب المنطقة

تعرف خارطة التوزيع الجغرافي للأصول المصرفية الإسلامية بأنها مؤشر هيكلي يجسد طبيعة التركز الإقليمي والتباين في توزيع الثروة المالية بين مختلف أقاليم العالم. ويشكل رصد هذا التمايز الإقليمي مدخلا أساسياً لتفسير التفاوت في البيئات التشريعية المحلية، ومدى تنوع الأدوات المالية المستخدمة وعلى رأسها النوافذ الإسلامية.

شكل (3-3) يبين الأصول الإسلامية حسب المنطقة (US\$ billion, 2024)



المصدر: (Islamic Finance Development Report، 2025، صفحة 38)

كشف توزيع الجغرافي والهيكل للأصول المصرفية الإسلامية لعام 2024 الواردة في الشكل المرفق اعلاه عن حاله من التركز الاقليمي الحاد والتماثل الجغرافي في التوزيع الثروة المالية، حيث حصلت منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا على حصة الاسد عالميا و مقسما بين المناطق الدول ب 2095 مليار دولار حيث حصلت الدول المجلس التعاون الخليجي على 1660 مليار دولار لتليها منطقه جنوب شرق اسيا ب 380 مليار دولار ثم جنوب اسيا ب 92 مليار دولار في حين تقلصت مساهمة القارة الأوروبية الى حدود 85 مليار دولار.

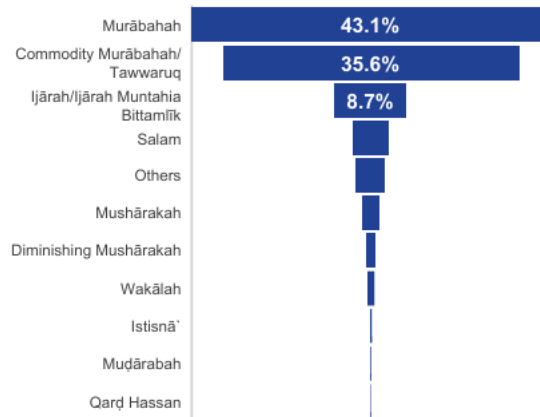
وهذا يفسر تفاوت الهيكل في بيئات التشريعية المحلية وتنوع ادوات المالية المستخدمة وعلى راسها النوافذ الصيرفة الإسلامية التي اصبحت تشكل بمفردها 48% من اجمالي عدد البنوك عالميا و 14% من إجمالي الأصول العالمية بقيمة تبلغ 619.9 مليار دولار وهذا التركز الضخم يرتبط مباشرة بالتواجد هذه النوافذ في اسواق رئيسية والعمل التنظيمي لكل من المملكة العربية السعودية واندونيسيا وبنغلاديش ، حيث تسم هذه الأخيرة في جذب السيولة المتداولة في البنوك التقليدية وتحويلها الى اصول اسلامية . وفي نفس السياق المتصل يعود التغيير في حجم الأصول الإقليمية الى الضغوط التشريعية الرامية لفرض التكافؤ الفرص وحمايه الاستقرار المالي .

## الفرع الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

### 1- التمويل العالمي بالعقود:

يرتبط تطور حجم الأصول المالية إقليميا بطبيعة البيئة التنظيمية والتشريعية الحاضنة لها في الأسواق الاستراتيجية الكبرى، والتي تسعى جاهدة لجذب السيولة المتداولة وتحويلها نحو القنوات الإسلامية. ومن هذا المنطلق، يصبح من الضروري رصد هذا التركز المالي لفهم طبيعة الضغوط القانونية الرامية لضمان تكافؤ الفرص وحماية الاستقرار المالي العام، وهو ما يتضح تحليليا فيما يلي:

شكل (3-4) التمويل العالمي بالعقود (الربع الثالث من سنة 2025) (%)



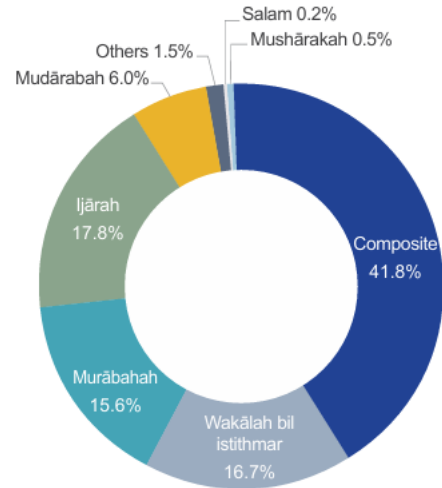
المصدر : (ISLAMIC FINANCIAL STABILITY REPOR، 2026، صفحة 15)

يبين الرسم البياني الوارد هيكل التمويل الاسلامي العالمي خلال الربع الثالث من عام 2025، حيث يضح قيمة مطلقة للصيغ البيوع الآجلة على حساب السياق المشاركة الاستثمارية، وتجلّى ذلك في استحواذ العقد المربحة على الصدارة بنسبة 43.1% يليه مباشرة عقد المربحة السلع او توريق بنسبه 35.6% مما يعني ان هاتين الصيغتين وحدهما يشكلان ما يقارب اربع اخماس من اجمالي عقود التمويلية عالميا بالنسبة اجمالي تبلغ 78.7%. وفي المقابل تأتي العقود الإجارة التشغيلية والإجارة المنتهية بالتمليك في المرتبة الثالثة بفارق شاسع وبالنسبة ضئيلة بلغت 8.7% بينما تتراجع بقية الصيغ الاخرى مثل السلم والمشاركة والقرض الحسن الى مستويات هامشية جدا تقترب من الصفر مما يعكس هذا التوزيع توجهها كبيرا من مصارف الإسلامية نحو العقود الاقل مخاطرة والشرعية قانونا لتوليد عوائد ثابتة ومضمونة تحاكي آليات التمويل التقليدي وتفضيلا لإدارة السيول السريعة عبر التاريخ بدلا من التوسيع الهندسة المالية وابتكارات استثمارية حقيقية تقوم على التشارك الفعلي في الربح والخسارة كالمضاربة والمشاركة وهو ما يضع تحديا امام الصناعة المالية الإسلامية لتحقيق التوازن التنموي الذي قامت لأجله

## 2- تكوين صكوك حسب العقد:

يعكس التوزيع الهيكلي لإصدارات الصكوك الدولية مدى اعتماد الصناعة المالية الإسلامية على أدوات الهندسة المالية الحديثة، ومدى مواءمتها بين الهياكل المركبة والعقود الكلاسيكية لتلبية المتطلبات التنظيمية وتوفير السيولة في الأسواق الثانوية. ويسلط العرض الإحصائي الضوء على الأوزان النسبية لهذه العقود وتفضيلات المصدرين الاستثمارية، وهو ما يتضح تفصيلا فيما يلي:

شكل (3-5) دائرة نسببة لتكوين الصكوك حسب العقد(2025%).



المصدر: (ISLAMIC FINANCIAL STABILITY REPOR، 2026، صفحة 37).

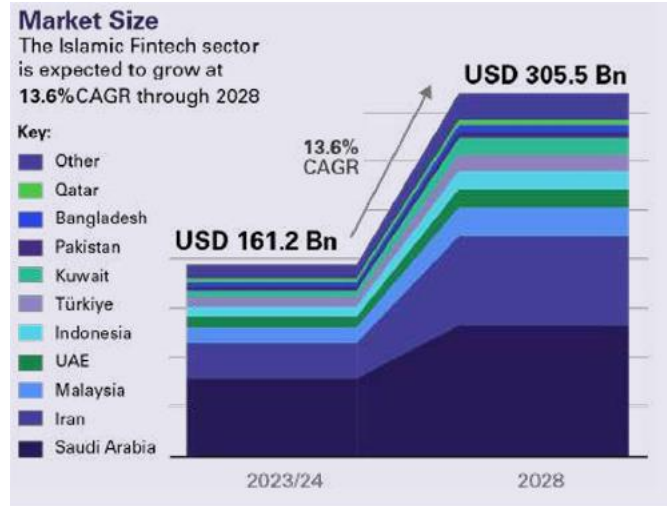
أظهر التوزيع النسبي الهيكلي في إصدار صكوك لعام 2025 تحولاً جوهرياً في الصناعة المالية الإسلامية نحو تفعيل أدوات الهندسة المالية الحديثة، حيث تصدر هياكل المركبة أي الهجينة مشهد الاستثماري باستحوادها على حصة أكبر بنسبة 41.8%، وهو ما يعكس توجه المصدرين نحو اندماج في أكثر من عقد شرعي لتلبية المتطلبات التنظيمية، وزيادة مرونة أداة المالية وتسهيل تداولها في الأسواق الثانوية. ويركز هذا الصعود استقرار وتوازن النسبي في الاعتماد العقود الكلاسيكية الثلاثة التي تشكل عصب التقليدي للسوق، حيث تقاربت حصصها بين الصكوك الإجارة بـ 17.8% وصكوك الوكالة بالاستثمار بـ 16.7% وصكوك المراجعة بـ 15.6% وفي المقابل، يلاحظ تراجع حاد و مساهمة ضئيلة للغاية للعقود القائمة على المشاركة المخاطر، إذ اقتصرت صكوك المضاربة على 6% في حين كادت تنعدم صكوك بـ 0.5% وسقوط السلم بـ 0.2% مما يفسر اتجاه تفضيل المستثمرين نحو الأدوات ذات العوائد أكثر استقراراً وتوقعاً والابتعاد عن السير المشاركة الكاملة في الربح أو الخسارة نظراً للارتفاع مخاطرهما وتعاقب إدارتها لتؤكد هذه المؤشرات نضج السوق في التوفيق بين الضوابط الشرعية واحتياجات التجارة كالتداول السيولة .

المطلب الثاني : التكنولوجيا المالية الإسلامية على مستوى الدولي .

الفرع الأول: حجم السوق لتكنولوجيا المالية الإسلامية

يشهد قطاع التكنولوجيا المالية الإسلامية تحولاً رقمياً متسارعاً يعكس تنامي جاذبيته الاستثمارية وقدرته على التوسع المستقبلي في الأسواق الدولية. ويستدعي استقراء هذا التطور رصد معدلات النمو المركب وتحديد الحصص السوقية لأبرز الدول القائدة لهذا المشهد التقني، وهو ما يبينه الشكل التالي:

شكل (3-6) حجم السوق لتكنولوجيا المالية الإسلامية لسنة 2023-2024 (دولار أمريكي)

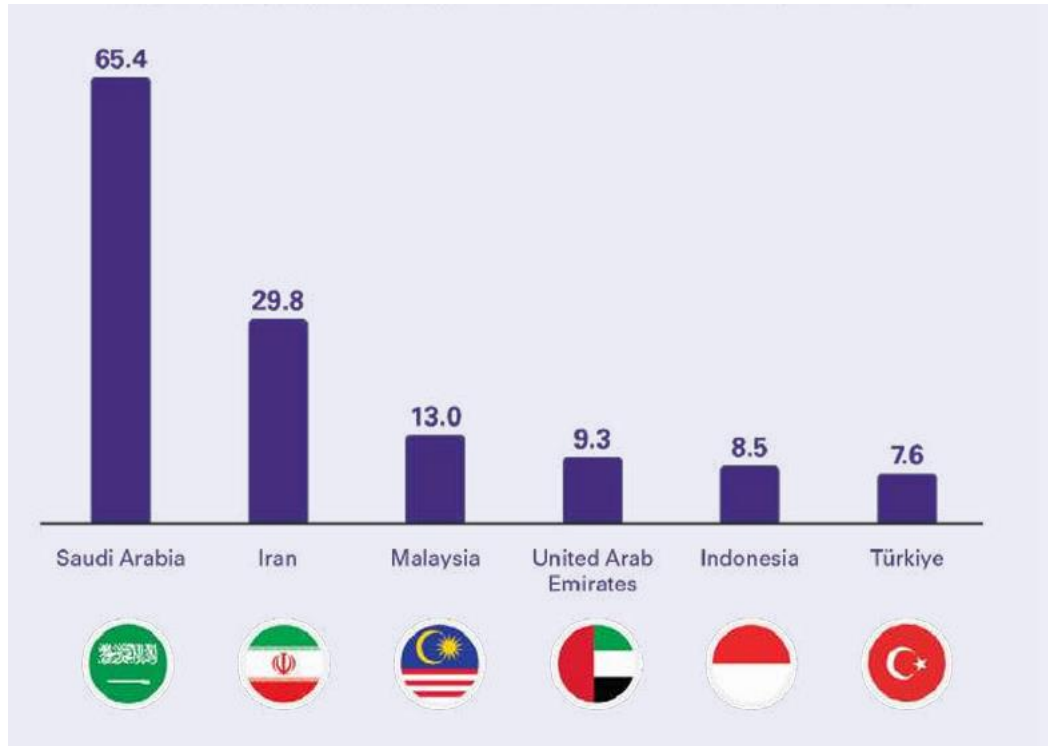


المصدر : (Global Islamic fintach report، 2024-2025، صفحة 6).

يتضح من رسم بياني أن سوق التكنولوجيا المالية الإسلامية يشهد مرحلة تحول رقمي متسارع ونمو اقتصادي مطردا، حيث نلاحظ تضاعف في حجم السوق من 161.2 مليار دولار في الفترة 2023/2024 إلى 305.5 مليار دولار بحلول عام 2028، مدفوعا بمعدل نمو سنوي مركب "CAGR" قوي يبلغ 13.6%. كما يعكس الرسم البياني تفاوتاً في الحصص السوقية وتوزيعاً جغرافياً تقوده كل من المملكة العربية السعودية وإيران كأكبر المساهمين في قاعدة هذا النمو، يليهما حضور متميز ومستقر لأسواق رئيسية أخرى مثل ماليزيا، الإمارات، إندونيسيا، وتركيا، مما يؤكد جاذبية هذا القطاع وقدرته العالية على التوسع والانتشار الدولي في السنوات القادمة.

تفاوت الأداء الاستراتيجي للدول الحاضنة لابتكارات الفنتك الإسلامي بناء على حجم الاستثمارات وقوة البنية التحتية الرقمية، مما يفرز مراكز ثقل مالي متباينة تهيمن على المشهد التقني الإقليمي والدولي. ويستدعي فهم خارطة النفوذ الرقمي هذه ترتيب القوى المالية الرائدة ورصد الفوارق الكمية بينها

الشكل (3-7) أكبر ستة أسواق تكنولوجيا المالية الإسلامية 2023-2024 (مليار دولار أمريكي)



المصدر: (Global Islamic fintach report، 2024-2025، صفحة 8)

يظهر الرسم البياني المرفق تصنيف أكبر ستة أسواق في القطاع التكنولوجي المالية الإسلامية من حيث حجم الفترة الممتدة من 2023 إلى 2024 والمقاسة بالمليار دولار أمريكي حيث يتضح جليا هيمنة المملكة العربية السعودية على حجم السوق بمقدار 65.4 مليار دولار، وهو ما يتجاوز ضعف حجم سوق الإيراني الذي يحل في المرتبة الثانية بقيمة 29.8 مليار دولار، ثم تليها ماليزيا في المرتبة الثالثة بقيمة 13 مليار دولار كرائدة للمشهد الآسيوي في هذا التصنيف تليها بفوارق متقاربة ومتنافسه كل من دول الإمارات العربية المتحدة بـ 9.3 مليار دولار واندونيسيا بـ 8.5 مليار دولار ثم تركيا في المرتبة السادسة بـ 7.6 مليار دولار وهذا يعكس تنوع والتركيز القوة المالية على الرقمنة الإسلامية بشكل أساسي في المنطقة الخليج العربي والشرق الأوسط ومع حضور الاستراتيجي والمستقر لمنطقه جنوب شرق اسيا.

### المطلب الثالث: واقع الشمول المالي على مستوى الدولي

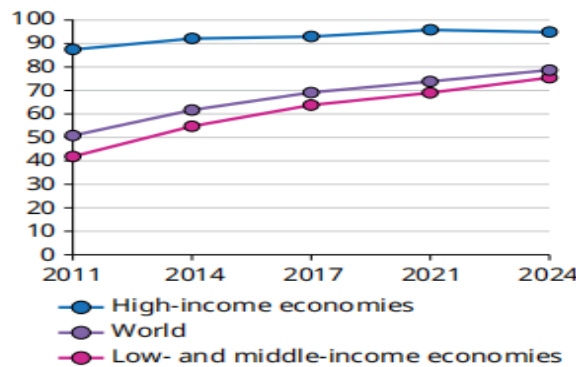
أصبح الشمول المالي أحد أبرز محاور السياسات الاقتصادية والاجتماعية في العقود الأخيرة، حيث يُنظر إليه باعتباره ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والحد من الفقر. تتضمن هذه المؤشرات ثلاث أبعاد هي كتالي :

## 1- وصول الى الخدمات المالية

### - ملكية الحسابات

تعد ملكية الحسابات الركيزة الأساسية للولوج الى خدمات المالية المصرفية ، وهي تعد حجر الزاوية للشمول المالي ، فهي توفر للأفراد الوسيلة الآمنة لحفظ أموالهم وتكوين مدخرات في المستقبل، كما يتيح لهم إمكانية التنفيذ و استلام المدفوعات والحصول على القروض (the global findax database, 2025، صفحة 83).

شكل (3-8) ملكية الحسابات العالمية (%), 2011-2024



المصدر: (The Global findax database, 2025, p. 86)

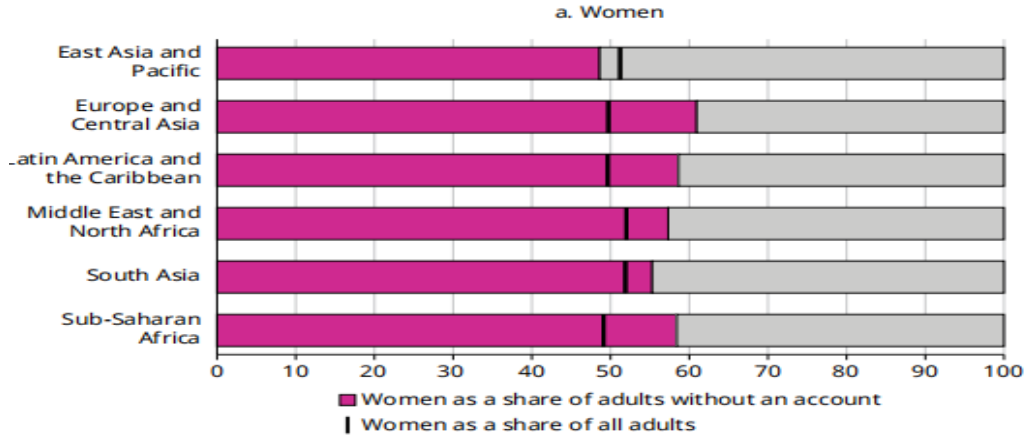
نلاحظ من خلال الرسم البياني اعلاه زيادة في امتلاك الحسابات بأكثر من 50% للدول مثل ارمينيا واوغندا وزامبيا و بفارق حوالي 20% عن عام 2011 لتقفز هذه النسبة وتبلغ 70% في عام 2024 كما حققت غانا 81% والهند 89% في نفس الفترة، وهو ما يعكس نجاح سياسه المالية والرقمية المعتمدة في توسيع الوصول الى خدمات المالية الرسمية وايضا يتمكن دول اخرى مثل كازاخستان والارجنتين وكينيا من تجاوز عتبة 80% من السكان البالغين الذين يمتلكون حسابات المالية مما يدل على تطور بنية تحتية وانتشار خدمات المصرفية الرقمية.

وفي المقابل تكشف بيانات الموضحة عن استمرار تفاوت بين اقتصادات في المستويات التقدم المحقق من قبل 16 دولة كانت دون المتوسط العالمي البالغ 51% سنة 2011 زياده محدودة لم تتجاوز 20 نقطة مئوية خلال الفترة نفسها، بينما سجلت ست دول فقط نموا لا يتجاوز 10 نقاط مئوية وهو ما يعكس ذلك على وجود تحديات هيكلية ومؤسسية ما تزال تعيق تعميم خدمات المالية في بعض البلدان

### - توسيع نطاق الوصول الى الحسابات المالية:

يتزايد عدد الأشخاص الذين يمتلكون حسابات مالية في جميع أنحاء العالم ، ومع استمرار نمو ملكية الحسابات ، لا يزال يوجد فئة بدون حساب ( الفقراء، النساء.... )مما يجعل أكثرهم عرضة للخطر ويصعب الوصول اليهم (the global findax database، 2025، صفحة 105).

شكل (3-9) النساء البالغين الذين لا يمتلكون حسابات 2024، (%)



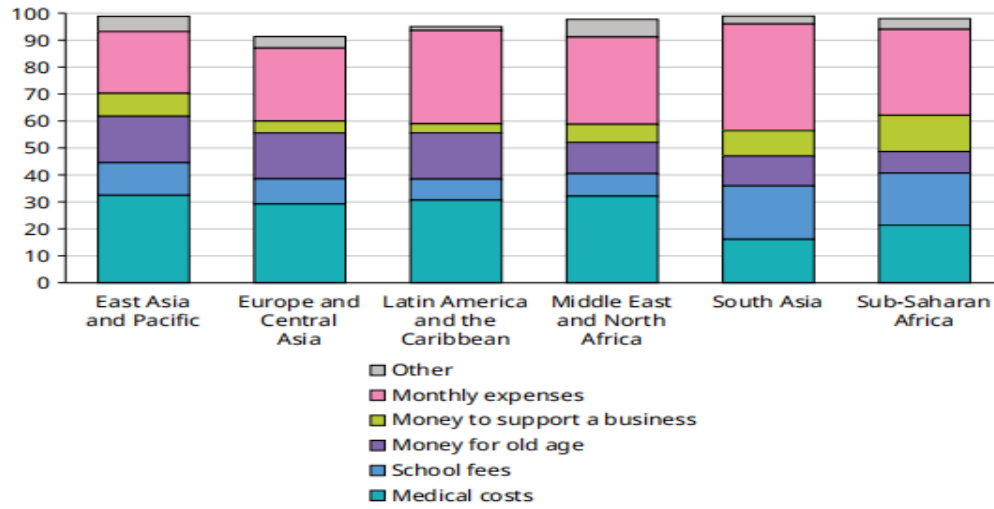
المصدر: (the global findax database، 2025، صفحة 109)

نلاحظ من خلال الشكل ان النساء تمثل نسبة اعلى من اصحاب الذين يمتلكون الحسابات المالية في معظم مناطق العالم مقابل حصتهن من الإجمالي سكان البالغين في العالم مما يتضح جليا استمرار الفجوة بين الجنسين في مجال الشمول المالي في العالم حيث تمثل منطقه شمال افريقيا والشرق الاوسط 58% من النساء البالغين غير المالكين لحسابات المالية كما سجلت منطقة جنوب اسيا 55 % من النساء الغير المالكين للحسابات المالية وما يقابله 52% من اجمالي البالغين في المنطقتين ، بينما تصل نسبه في افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى نحو 59% مقابل 49% من اجمالي البالغين وتشير هذه المعطيات لان النساء في هذه المناطق لا يزلنا يوجهنا تحديات اكبر ابرزها تعليم والمعرفة وهو يمثل اكبر عائق في الوصول الى خدمات المالية مقارنة بالرجال (the global findax database، 2025، صفحة 110).

## 2-جودة خدمات المالية:

لا تقتصر أبعاد الشمول المالي على إتاحة الوصول للخدمات المصرفية فحسب، بل تمتد لتشمل تقييم جودة هذه الخدمات ومدى قدرتها على تخفيف الأعباء المعيشية ومواجهة الضغوط المالية اليومية للأفراد. ويسلط المؤشر البياني التالي الضوء على مستويات القلق المالي المرتبط بالفواتير الشهرية والنفقات الحيوية لدى البالغين عالميا، وهو ما يظهر تفصيلا وفق الشكل الآتي:

شكل (3-10) أكبر شريحة من البالغين قلقين من الفواتير الشهرية و نفقات الصحية .



المصدر : (the global findax database, 2025, p. 213).

يظهر مخطط البياني تقوفا واضحا لدفع نفقة الشهرية كأكثر مستنزف للموارد المالية عبر جميع المناطق لا سيما في جنوب اسيا وامريكا اللاتينية . يليه دفع التكاليف الطبية باللون الفيروزي الذي يستحوذ على حصه اكبر خاصتا في شرق اسيا وشرق الاوسط وشمال افريقيا، ومن المنظور اقتصاد الرقمي المالي يعكس هذا التوسع هيمنة النفقات الاستهلاكية قصيرة الاجل والضغط المعيشية اليومية على حساب ادخار الاستثماري طويل الاجل اذ ان التضخم و كتلة المصاريف الطبية اليومية يبرزان حاجة هذه المجتمعات الشديدة الى الخدمات المرنة المالية ، وفي البيئة اقتصاد الرقمي يعزى هذا الارتفاع الى ضعف تغطية الشبكات الامان الاجتماعي التقليدية مما يتطلب ادخال منتجات التأمين الرقمي المصغر ومنصات الدفع الفوري للهاتف المحمول والتي تتيح للأفراد مواجهة الصدمات الصحية طارئة وادارة ميزانيتهم الشهرية بكفاءة اعلى واقل تكلفة من المعاملات الممكنة لتفادي الوقوع فئات العشة في شبك الاستدانة والشيخوخة من المنظور التمويل الرقم الهيكلي وعند فحص الدوافع الهيكلية الاخرى مثل التمويل المشاريع والاعمال التي تظهر باللون الاخضر والادخار مرحلة الشيخوخة التي تظهر باللون البنفسجي نلاحظ تباينا اقليميا كبيرا حيث يرتفع دافع عدم الاعمال بشكل ملحوظ في افريقيا جنوب الصحراء بينما يزداد دافع تأمين على الشيخوخة في اوروبا واسيا الوسطى وشرق اسيا، وعلي يفسر الاقتصاد الرقمي المالي هذا التباين بطبيعة البنية الاقتصادية لكل منطقة ففي افريقيا جنوب الصحراء يمثل هذا الدافع دعم اعمال مؤشرا قويا على نمو ريادة الاعمال المصغرة وقطاع غير الرسمي وهو ما يفتح افاقا واسعا امام آليات التمويل الرقمي البديلة مثل القروض المصغرة عبر الهاتف ومنصات التمويل الجماعي لكسر القيود التمويل البنك التقليدي وفي المقابل فإن ضعف الدافع ادخار الشيخوخة او دعم

اعمال في المنطقة اخرى كجنوب اسيا يستدعي بناء منظومة ادخار رقمية ذكية تحفز ادخار تلقائي المصغر المرتبط بالاستهلاك اليومي مما يساهم في التحول سلوك افراد من مجرد انفاق استهلاكي اني الى بناء اصول مالية رقمية مستدامة تدعم استقرار اقتصادي على مدى الطويل.

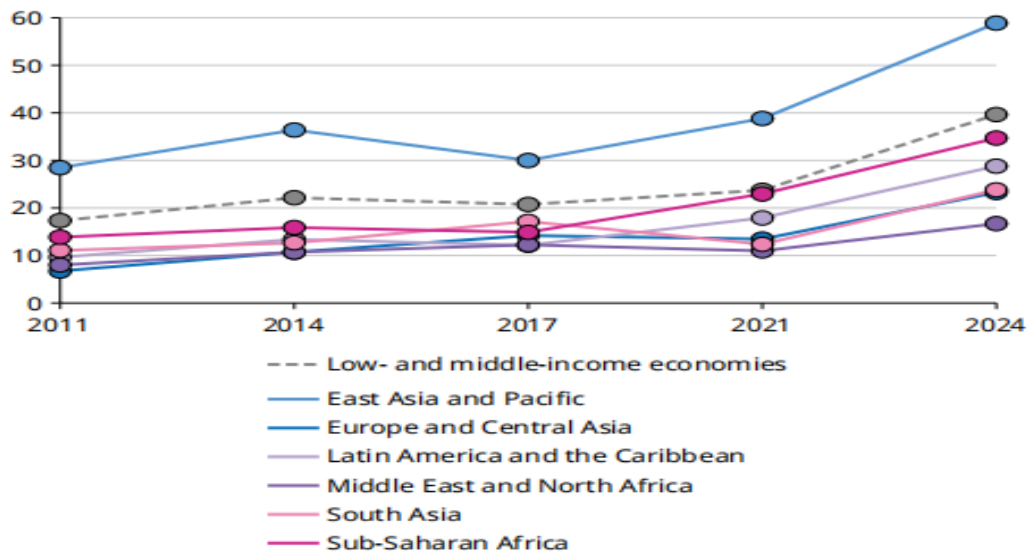
### 3- استخدام الخدمات المالية

تُعتبر مؤشرات استخدام الخدمات المالية من أهم الأدوات التي يعتمد عليها الباحثون وصانعو السياسات لفهم مدى اندماج الأفراد والمؤسسات في النظام المالي الرسمي، ومن بين هذه المؤشرات كالتالي:

#### - الادخار:

يعرف مؤشر الإدخار العالمي 2025 بأنه ادخال المال في الحساب المصرفي أو مؤسسة مالية مماثلة مثل اتحاد الائتماني و مؤسسة التمويل الأصغر أو مكتب البريد (the global findax database، 2025، صفحة 133).

شكل (3-11) معدلات الادخار الرسمي عبر المناطق (%، 2011-24

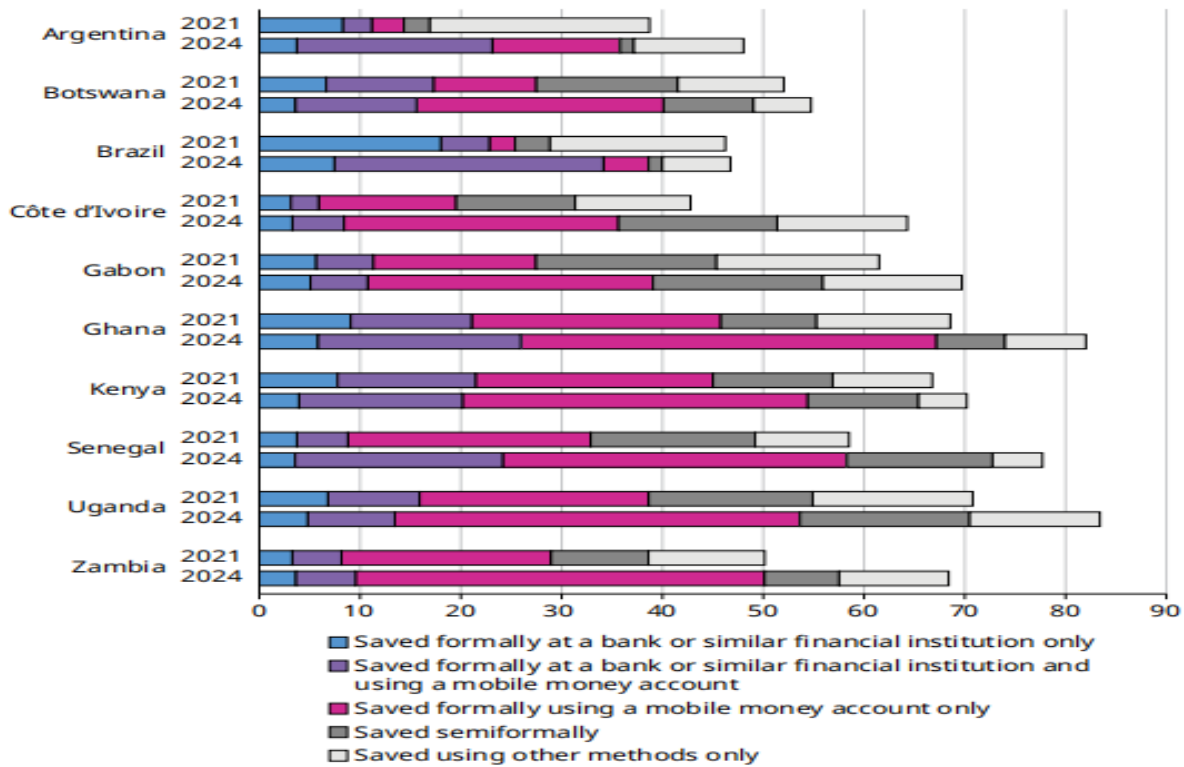


المصدر : (the global findax database، 2025، صفحة 137).

شهد الادخار الرسمي تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الممتدة من سنة 2011 الى 2024 حيث ارتفعت نسبة البالغين الذين يدخرون عبر القنوات المالية الرسمية من 17% الى 40% بزيادة قدرها 22 نقطة مئوية وقد تركزت اكثر من النصف هذه زيادات خلال نفس الفترة وهو ناتج عن التغيرات في الازواضع الاقتصادية الكلية التي كان لها الاثر المباشر في السلوكيات الادخار الافراد، وعلى مستوى الاقليمي ابتمت فترة نفسها نمو قوي في المعادلات الادخار الرسمي عبر مختلف مناطق العالم حيث سجلت

منطقة اسيا والمحيط الهادي اكبر ارتفاع 20% وهو ما يعود اساسا الى الاداء القوي للصين التي حققت زياده قدرها 22% وحتى بعد ابعاد الصين واصلت المنطقة تسجيل تحسن في مستوى الادخار وبالنسبة للبالغين الذين يدخرون بشكل رسمي نحو 9% خلال الفترة نفسها وهو ما يعكس توسع استخدام الخدمات المالية الرسمية في المنطقة برمتها

**الشكل (3-12) عشر دول التي تضم أكبر نسبة من البالغين الذين يدخرون باستعمال حسابات عبر هاتف محمول (%)، 2021-2024**



المصدر: (the global findax database، 2025، صفحة 143).

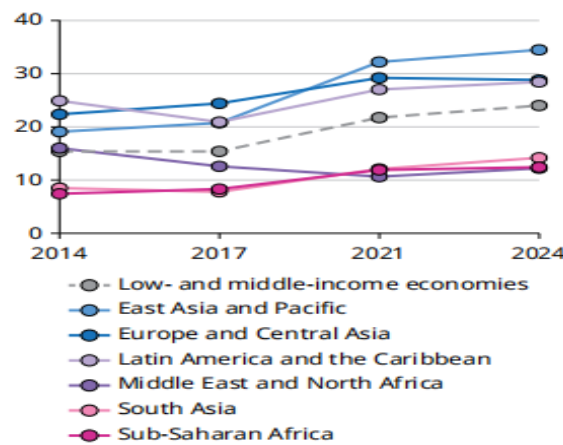
تشير البيانات الى ان حسابات الاموال عبر الهاتف المحمول أنها اصبحت أداة ادخار مهمة في عدد من الاقتصاديات النامية، حيث بلغ متوسط مستخدميها لأغراض الادخار نحو الثلث البالغين في الاقتصادات العشرة اكثر اعتمادا على هذه الوسيلة. وتضم هذه الاقتصادات ثمان دول من افريقيا وجنوب الصحراء الكبرى ودولتين من امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كما سجلت كل من غانا وكينيا والسنغال وأوغندا وزامبيا مستويات مرتفعة، حيث يعتمد ما لا يقل عن نصف البالغين فيها على الحسابات اموال المحمولة في الادخار. وعلى الصعيد الاقليمي ساهم التوسع في الخدمات للحسابات الاموال المحمولة بين عامي 2021 و2024 الى تعزيز معدلات الادخار بإفريقيا وجنوب الصحراء الكبرى من خلال زيادة في عدد البالغين الذين يقومون بالادخار الاموال المحمولة مع استمرار

الاعتماد على البنوك والمؤسسات المالية الرسمية في حين تراجع استخدام اساليب ادخار غير رسمية وهو ما يبدي تحولا تدريجيا نحو القنوات المالية الرسمية وتعزيزا للمستويات شمول المالي في هذه المناطق (the global findax database، 2025، صفحة 142).

#### - الاقتراض :

يلجئ الناس للاقتراض عند حاجتهم لسيولة عند عدم توفرها لديهم ، لتغطية نفقات كبيرة او استثمارات ضخمة (the global findax database، 2025، صفحة 151).

شكل (3-13) الاقتراض في جميع مناطق ما بين 2014-2024 (%)



المصدر : (the global findax database، 2025، صفحة 154) .

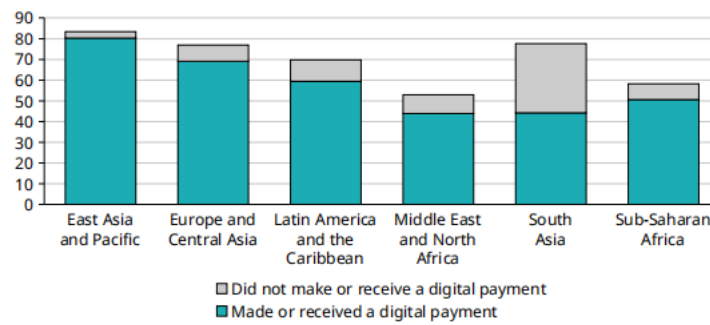
يتضح من خلال رسم اعلاه تباين نسبة البالغين الذين اقترضوا من مصادر غير رسمية والتي تمثلت في الاقتراض من العائلات او الاصدقاء او مصادر اخرى دون اللجوء الى المصادر الرسمية حيث تجاوزت نسبة 45% من البالغين في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا وجنوب اسيا وافريقيا وجنوب الصحراء بينما بلغت 19% فقط من البالغين في منطقة شرق اسيا والمحيط الهادي، وفي جميع اقاليم باستثناء شرق اسيا ومحيط الهادي، حيث كانت نساء المقترضات اكثر ميلا من الرجال المقترضين الى اعتماد على الاقتراض الغير الرسمي فقط. وبالمثل في الاقتصادات منخفضة والمتوسطة الدخل، كان البالغون الذين يعيشون ضمن افقر 40% من الاسر من حيث الدخل اكثر احتمالا في 15 نقطة مئوية اعتمادا على الاقتراض الغير الرسمي فقط مقارنة بالبالغين المنتمين الى اغنى 60% من الاسر وقد لوحظ هذا الاتجاه في جميع الاقاليم. كما كان المقترضون في المناطق الريفية اكثر احتمالا ب 19 نقطة مئوية من السكان المناطق الحضرية اعتمادا حصرا على الائتمان غير الرسمي من الاقتصادات المنخفضة والمتوسطة الدخل غير انه في منطقة شرق الاوسط وشمال افريقيا وجنوب اسيا وافريقيا جنوب صحراء

الكبرى لم تسجل فروق بين المقترضين وفي الاستخدام الائتمان الغير الرسمي كما كان المقترضون خارج قوه العمل اكثر احتمالا ب 16 نقطة مئوية من العاملين بالأجر وب 8% من النقاط المئوية من العاملين لحساب بهم الخاص اعتمادا على الاعتراض الغير الرسمي (the global findax database، 2025، صفحة 157).

#### - المدفوعات:

تشكل المدفوعات عنصر حيوي في حياة المالية للأفراد، إذ تعتبر محرك أساسي الذي يمكنهم من التفاعل مع نظام المالي، فهي تشمل مجموعة واسعة من العمليات التي يتلقاها الفرد بشكل متكرر و متنوع ، مما يجعلها جزء لا يتجزأ من أنشطتهم الإقتصادية (the global findax database، 2025، صفحة 165).

شكل (3-14) استخدام الدفع الرقمي على مستوى العالمي (%), 2024



المصدر : (the global findax database، 2025، صفحة 169).

يعد استخدام المدفوعات الرقمية بين أصحاب الحسابات في جميع المناطق باستثناء جنوب آسيا حيث بلغت مانسبته 57% فقط من أصحاب الحسابات قاموا بإرسال أو استقبال مدفوعات رقمية، وتراوح النسبة بين 47% في نيبال و 54% في الهند، لتبلغ 78% في بنغلاديش، وقفت هذه نسبة 90% في باكستان مع الأخذ في الاعتبار أن 23% فقط من البالغين يمتلكون حسابا في المقابل، قام أكثر من 80% من أصحاب الحسابات بإجراء دفع أو تلقي مدفوعات رقمية في جميع المناطق الأخرى (the global findax database، 2025، صفحة 167).

### المبحث الثاني: واقع التمويل الإسلامي الرقمي في ماليزيا

#### المطلب الاول: التمويل الإسلامي في ماليزيا

#### الفرع الاول: نشأة و تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا

بدأ تجربة التمويل الإسلامي في ماليزيا عام 1969 بإنشاء مؤسسة ادخار إسلامية تعرف باسم مجلس إدارة الحجاج وصندوق التمويل أو ما يسمى (Lembaga Tabung Haji) باللغة الماليزية، و مع تزايد الوعي المجتمعي بأهمية التمويل المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ، تبنت الحكومة نهجا تدريجيا لتطوير صناعة مالية الاسلاميّة متكاملة ، وانطلاقا من عام 1981 بدأت بوادر العمل المصرفي في ماليزيا عندما شكلت لجنة التوجيه القومي لإنشاء البنك الإسلامي وذلك عن طريق الحكومة الماليزية، فتم تأسيس أول بنك إسلامي ماليزي في جويلية 1983 تحت إسم " بنك السلام "، مع إصدار قانون العمل المصرفي 1983 Banking Act Islamic وقد أتاح إدخال "النوافذ الإسلامية التي سمحت للمؤسسات المالية التقليدية بتقديم منتجات وخدمات مصرفية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وقد ساهم ذلك في إنشاء نظام ثنائي التمويل يعمل فيه التمويل الإسلامي إلى جانب النظام المالي التقليدي، تبع ذلك تأسيس شركة التأمين التكافلي الإسلامي في عام 1984 بعد صدور قانون التأمين الإسلامي في العام نفسه. وفي عام 1994 تم إطلاق سوق المال الإسلامي بين البنوك للصناعة المصرفية الإسلامية، وفي وقت لاحق تم دمج شركات التكافل بموجب قانون التكافل العام 1984، وفي الوقت نفسه تحررت الصناعة المالية الإسلامية تدريجيا مما سمح بالمزيد من المشاركة الأجنبية.

ومن أهم المعالم البارزة في تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا كانت عندما قامت شركة " Shell MDS SinBhd " بإصدار و طرح الصكوك الإسلامية للتداول أول مرة في السوق المحلي في عام 1990، تبع ذلك إصدار العديد من الأدوات المالية الإسلامية الأخرى كالصكوك السيادية العالمية في عام 2002، وإصدار أول صندوق إسلامي عقاري (I-REIT) في عام 2006، هذه التطورات عززت مكانة ماليزيا كمركز عالمي للمنتجات المالية الإسلامية (بن شوك و عبدوس ، 2020، صفحة 19).

في عام 2011، أطلقت ماليزيا مخطط مالي قطاعي 2011-2020، وهو خطة استراتيجية بعيدة المدى تهدف الى رسم ملامح مستقبل المالي وتعزيز مكانة التمويل الاسلامي ، ويمثل هذا المخطط خطوة مهمة نحو تدوين وتثبيت التمويل الاسلامي ، وبفضل هذه الاصلاحات توسع القطاع بشكل ملحوظ حيث بلغ عدد البنوك 11 بنك ذو ملكية محلية وستة بنوك ذو ملكية أجنبية (هودة، 2021، الصفحات 302-303)، والجدول التالي يبين عدد و تسميات البنوك .

**الجدول (3-2) : مؤسسات التمويل الإسلامي في ماليزيا .**

| الرقم | تسميت المصرف             |
|-------|--------------------------|
| 01    | AffinIslamic Bank Berhad |

|                                                          |    |
|----------------------------------------------------------|----|
| Al RajhiBanking&Investment Corporation (Malaysia) Berhad | 02 |
| Alliance Islamic Bank Berhad                             | 03 |
| Amlslamic Bank Berhad                                    | 04 |
| Bank Islam Malaysia Berhad                               | 05 |
| Bank Muamalat Malaysia Berhad                            | 06 |
| CIMB Islamic Bank Berhad                                 | 07 |
| Hong Leong Islamic Bank Berhad                           | 08 |
| HSBC Amanah Malaysia Berhad                              | 09 |
| Kuwait Finance House (Malaysia) Berhad                   | 10 |
| MaybankIslamicBerhad                                     | 11 |
| MBSB Bank Berhad                                         | 12 |
| OCBC Al-Amin Bank Berhad                                 | 13 |
| Public Islamic Bank Berhad                               | 14 |
| RHB Islamic Bank Berhad                                  | 15 |
| Standard CharteredSaadiq Berhad                          | 16 |

المصدر : إحصائيات بنك Negara المركزي [www.bnm.gov.my](http://www.bnm.gov.my)

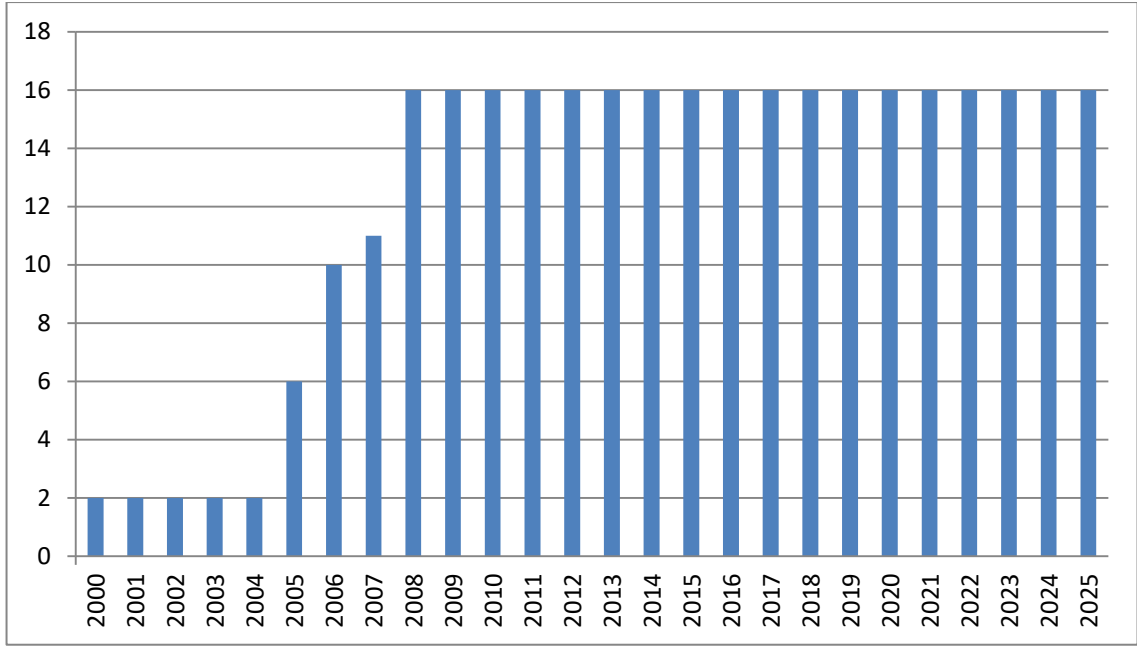
الفرع الثاني :مراحل تطور التمويل الاسلامي في ماليزيا

حيث مرة التمويل الاسلامي في ماليزيا بأربعة مراحل هي :

- المرحلة الاولى (1983-1993):تعتبر هذه الفترة بمثابة تجربة حيث تم إنشاء بنك السلام سنة 1983 ، بموجب صدور قانون الصيرفة الإسلامية ،حيث تلقى تجاوبا كبيرا مع هذه الفكرة .

- **المرحلة الثانية (1993-1999م):** شهدت هذه المرحلة ظهور نوافذ إسلامي لأول مرة ، حيث سمحة الحكومة الماليزية بالسماح للبنوك التقليدية بتقديم خدمات مالية إسلامية بدون فوائد ، عن طريق 17 مؤسسة مالية تقليدية تتمثل في 9 بنوك تقليدية و 6 شركات مالية و بنكين إسلاميين بعد ما تم إنشاء ثاني بنك إسلامي " بنك المعاملات المصرفية " . (هني، 2017، صفحة 97)
- **المرحلة الثالثة (1999-2010م):** بلغ نمو قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية سنة 2000م في ماليزيا 18% سنويا من حيث الأصول ،ولكن هدفت السلطات الماليزية الى خلق الكفاءة المالية ورفع حصتها السوقية لتلبية حاجيات المجتمع ، وذلك من خلال دعم البنية التحتية و المؤسسات المساعدة لبرنامج النظام المصرفي الإسلامي حيث حققت هذه الفترة ما يلي:
- بلوغ نسبة 20% من حصة السوقية لقطاع البنوك و التأمين ،مع مساهمة فعالة في قطاع المالي للاقتصاد الماليزي .
- تزايد عدد المؤسسات المصرفية و شركات التكافل العاملين وفق النظام المالي الإسلامي.
- دعم المنظومة التشريعية و القانونية لتسهيل عمل قطاع المالي الإسلامي.
- رفع عدد المتخصصين و المؤهلين لتحقيق الأهداف المسطرة ،بهدف جعل ماليزيا مركز مالي إسلامي جهوي .
- إنشاء محاكم تجارية شرعية للتحكيم في قضية المصارف الإسلامية.
- **المرحلة الرابعة (ما بعد 2011م):**بدأة هذه المرحلة بأطلاق الأجندة الوطنية لجعل ماليزيا مركز مالي إسلامي دولي (MIFC)، حيث ركزت على خمسة مجالات أساسية تتمثل في: (الصكوك ،التجارة وصناديق إسلامية ،إدارة الثروات الإسلامية العالمية ،دعم المصرفية الإسلامية و التأمين التكافلي الدولي ، تنمية رأس مال البشري ) (جعفر، صفحة 110).

الشكل رقم (3-15) تطور عدد المصارف التمويل الإسلامي في دولة ماليزيا خلال الفترة (2000-2025)



المصدر: من إعداد الباحثان باعتماد على إحصائيات بنك Negara المركزي [www.bnm.gov.my](http://www.bnm.gov.my).

يوضح الشكل من خلال إحصائيات المتاحة لدينا أن عدد المصاريف التي تعمل في مجال التمويل الإسلامي سجلت نموا تصاعديا حيث سجلت في عام 2000م مصرفين وصولا الى عام 2005م الى ستة مصاريف ،وفي سنة 2006م عشرة مصاريف ،وفي سنة 2007م وصل عدد المصاريف الى 11 مصرف، ليثبت عدد المصاريف الى 16 مصرف منذ سنة 2008م الى غاية عام 2025م

### المطلب الثاني: الإطار التشريعي و التنظيمي لتمويل الإسلامي في ماليزيا

#### 1- الإطار التشريعي والتنظيمي للتمويل الإسلامي في ماليزيا

##### - الإطار القانوني:

تم تحرير إطار القانوني للتعامل بشكل امثل مع مستجدات المالية الإسلامية من خلال تعديل عدة قوانين وإدخال تنظيمات جديدة عليها ومنها :

1- القوانين الخاصة: وهي القوانين المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قانون استثمار الحكومي اللذان تم إصدارهما في سنة 1983

2- القوانين داعمة المؤسسات المالية والمصرفية 1989

3- تشكيل لجنة خاصة في سنة 2003 مكونه من ممثلين مكتب نائب العام ووزارة المالية ونقابة المحامين والفاعلين في الصناعة والعملاء في الشريعة .

- 4- قانون اسواق راس المال والخدمات سنة 2007 من خلال هذا القانون التكريس اعتراف بالأوراق المالية الإسلامية والصكوك وتوسيع منطقة حماية المستثمرين .
- 5- قانون الخدمات المالية الإسلامية IFSA في سنة 2013 ويتضمن الشرعية للقطاع المالي ومجلس احكام استشاري للشرعية و حظر الأنشطة غير المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- 6- قانون حمايه المستهلك 2015 2016 والذي نص على حمايه المستهلكين من ممارسات غير العادلة

#### - إطار المبادرات و الاستراتيجية:

##### أ. الخطة الرئيسية الثالثة لسوق رأس المال لسنة 2021

تستند إلى ركيزتي الاستثمار المستدام وسوق رأس المال الإسلامي، بهدف حشد رؤوس الأموال نحو الشركات المستدامة وترسيخ مبدأ المساءلة المشتركة.

##### ب. الوساطة القائمة على القيمة لسنة 2017

أطلقها بنك نيجارا ماليزيا لتعزيز دور المؤسسات المالية الإسلامية بما يحقق أثرا إيجابيا على الاقتصاد والمجتمع والبيئة. وقد أصدر البنك ثلاثة أدلة تنفيذية في أكتوبر 2018، كما أصدر عام 2019 إطار تقييم أثر التمويل والاستثمار (VBIAF) الذي دخل حيز التنفيذ في نوفمبر 2019.

##### ج. خطة القطاع المالي 2022-2026 لبنك نيجارا ماليزيا

تشمل خمسة محاور استراتيجية، أبرزها الاستقادة من ريادة التمويل الإسلامي لتعزيز التمويل القائم على القيم، وتمويل التحول الاقتصادي، ودعم الاقتصاد الأخضر.

##### د. ميزانية 2023 لمركز التمويل الإسلامي

388.1 مليار رينجيت إجمالي تخصيصات ميزانية 2023 تضمنت خصما ضريبيا على تكلفة إصدار الصكوك المرتبطة بالاستثمار المسؤول اجتماعياً للفترة من السنة المالية 2023 إلى 2027.

#### - حيادية الإطار الضريبي:

في إطار قانون المالية لسنة 2005، أقرت سياسة الحياد الضريبي التي تهدف إلى تحقيق تكافؤ المعاملة بين المنتجات والخدمات المالية والمصرفية الإسلامية ونظيراتها التقليدية، وذلك عبر إعفاء الأدوات والمعاملات الإضافية المستوجبة لمقتضيات الشريعة من الضرائب والرسوم الإضافية. وبناء عليه، أُجريت تعديلات على قوانين ضريبة على الدخل وضريبة أرباح الملكية

وقانون حقوق الطابع، بما يسهم في خفض التكاليف المرتبطة بالمنتجات الإسلامية، ويعزز تنافسيتها في السوق مقارنة بالمنتجات التقليدية.

#### - تنمية الموارد البشرية المتخصصة في قطاع المالية الإسلامية:

يشكل رأس المال البشري المؤهل الدعامية الأساسية والمحرك الرئيسي للابتكار والتنافسية في صناعة المالية الإسلامية، حيث يرتبط تطوير هذا القطاع ومواجهة تحدياته المعاصرة بمدى توافر كفاءات وإطارات متخصصة عالية التكوين. وفي هذا السياق، حرصت ماليزيا على إرساء بنية تحتية تعليمية وبحثية متكاملة عبر تأسيس مجموعة من المؤسسات الأكاديمية والتدريبية الرائدة، ومن أبرزها:

الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا (1983): والتي ساهمت مبكرا في تزويد القطاع بالخلفية المعرفية والأكاديمية اللازمة.

المعهد الماليزي للصرفية والتمويل الإسلامي (2001): ويتولى تصميم وتنفيذ برامج تدريبية تخصصية تركز على الجوانب الفنية والعملية الدقيقة للصناعة المصرفية.

المركز الدولي للتعليم المالي الإسلامي (2006): ويستهدف تقديم برامج وتأهيل علمي يغطي المستويين المتوسط والمتقدم، بما يضمن تعميق المعارف التمويلية لدى الممارسين.

المركز الدولي لقيادة المؤسسات المالية (2006): وينفرد بتقديم برامج قيادية استراتيجية موجهة لكبار الإداريين والتنفيذيين في المؤسسات المالية الإسلامية لتطوير مهاراتهم.

الأكاديمية العالمية لبحوث الشريعة في المالية الإسلامية (2008): وتمثل مركزا بحثيا عالميا يهدف إلى تأصيل وتطوير البحوث الفقهية والشرعية المتعلقة بالقضايا الاقتصادية والمالية المعاصرة، وسد الفجوة بين التنظير الفقهي والتطبيق العملي.

وقد أثمر تضافر جهود هذه المؤسسات المتخصصة عن إيجاد منظومة تكوينية متكاملة لبرامج تنمية رأس المال البشري، مما مكن قطاع الخدمات المالية الإسلامية من تلبية متطلباته التشغيلية بمرونة وكفاءة عالية.

وعلى صعيد التعليم العالي، تشير المعطيات إلى دمج مواد المكون المالي الإسلامي في الخطط الدراسية لكافة مؤسسات التعليم العالي الماليزية، سواء عبر مساقات تخصصية مستقلة أو برامج أكاديمية شاملة؛ إذ تحتضن ماليزيا ما يقارب خمسين (50) مؤسسة تعليمية تقدم مساقات ودورات في المالية والمصرفية الإسلامية، من بينها ثماني عشرة (18) جامعة تمنح درجات علمية متخصصة (شهادات أكاديمية) في هذا الحقل المعرفي.

## - المستجدات التنظيمية 2021-2022

يناير 2017: إطلاق الخطة الاستراتيجية لإدارة الصناديق والثروات الإسلامية 24 شركة إدارة صناديق إسلامية بحلول 2023

مارس 2021: اعتماد سعر الفائدة الخالي من المخاطر بديلاً لـ LIBOR بقرار من المجلس الاستشاري الشرعي

أوت 2021: إطلاق مجموعة أدوات تقييم الفحص الشرعي للمؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة غير المدرجة

مارس 2022: إطلاق سعر الفائدة الإسلامي لليلة واحدة و أول سعر فائدة مرجعي إسلامي قائم على المعاملات عالمياً

أبريل 2022: منح ترخيصين لبنكين رقميين إسلاميين: تحالف AEON-MoneyLion، وتحالف KAF Investment Bank

مارس 2022: تحديد الحد الأدنى لرأس مال البنك الرقمي الإسلامي: 100 مليون رينجيت (مرحلة تأسيسية) و 300 مليون رينجيت (بعدها)

جوان 2022: إصدار مجموعة منقحة من إشعارات سياسة الصرف الأجنبي للحفاظ على الاستقرار النقدي (lexology، 2023).

## - تنوع وهيكل المنتجات والخدمات المالية الإسلامية:

تحظى جهود الأطراف التنظيمية والإشرافية بمحورية بالغة في تحفيز وتطوير الصناعة المصرفية الإسلامية؛ إذ ساهمت بشكل فعال في ابتكار وتوسيع قاعدة المنتجات والخدمات الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الغراء. وفي هذا السياق، استندت الاستراتيجيات التمويلية المعاصرة في تطوير هندسة المنتجات المالية الإسلامية إلى مقاربتين منهجيتين:

المقاربة الأولى (التهجين والتعديل): وترتكز على ملاءمة وتحويل المنتجات والخدمات المالية التقليدية القائمة وتعديل آلياتها لتتوافق مع الضوابط الشرعية.

المقاربة الثانية (الابتكار الجذري): وتقوم على استحداث وتصميم منتجات وخدمات مالية أصيلة ومبتكرة انطلاقاً من المقاصد والمبادئ الشرعية المتنوعة.

وتعد التجربة الماليزية نموذجاً بارزاً. في هذا الصدد؛ حيث جرى التوفيق بين هاتين المقاربتين لتلبية الاحتياجات المتزايدة والمتنوعة للفاعلين الاقتصاديين. وقد تبلور هذا التوجه في تقديم منظومة مصرفية متكاملة وشاملة تشمل أوعية الودائع، والصيغ الاستثمارية، والآليات التمويلية، وخدمات البطاقات الائتمانية، بما يغطي مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية، فضلاً عن تصدير هذه المنتجات المصرفية الإسلامية نحو الأسواق الدولية وفتح السوق المحلية أمام المؤسسات المالية الأجنبية.

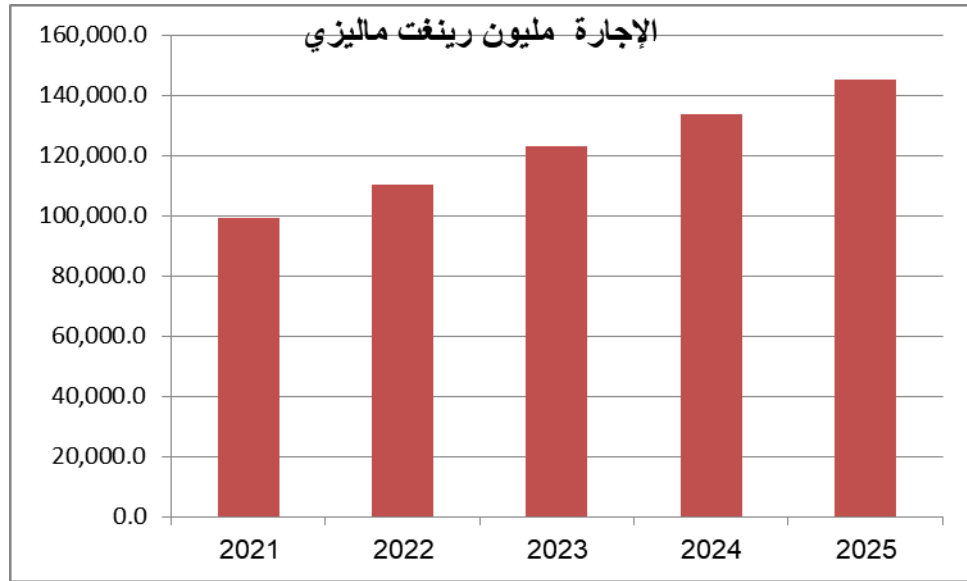
وتتحدد جودة النظم المالية المتطورة بمدى قدرتها على استيعاب وتوسيع قاعدة المشاركين فيها؛ ولأجل ذلك، عمدت السلطات الماليزية إلى تحرير القطاع المصرفي الإسلامي. وقد أتاح هذا الانفتاح مشاركة نشطة للمؤسسات المالية التقليدية بالتوازي مع تواجد رائد للمؤسسات المالية الإسلامية الأجنبية؛ مما خلق بيئة تنافسية مرنة ساهمت في تنويع الأدوات الاستثمارية، وتحفيز الابتكار المالي، ودعم استدامة ونمو الاقتصاد الإسلامي بشكل عام (جعفر، دور الصيغ التمويل الإسلامي في تحفيز النمو الاقتصادي مقارنة (الجزائر و ماليزيا ) اطروحة الدكتوراة ، 2021-2022، صفحة 127).

### المطلب الثالث: صيغ التمويل الإسلامي في ماليزيا

#### 1- صيغ الإجارة:

تمثل صيغة الإجارة إحدى الأدوات الاستثمارية الهامة التي تعكس حركية التمويل الرأسمالي والتجاري داخل منظومة الصيرفة الإسلامية في ماليزيا. ويرتبط استقرار وتطور هذه الصيغة التشغيلية برصد طبيعة التغيرات في حجم التدفقات المالية الموجهة نحو تمويل الأصول والمعدات، وتحديد مدى إسهامها في تلبية متطلبات التوسع الاقتصادي عبر فترات زمنية متتالية.

شكل (3-16) نمو عقد الإجارة في ماليزيا (ديسمبر 2021-2025).



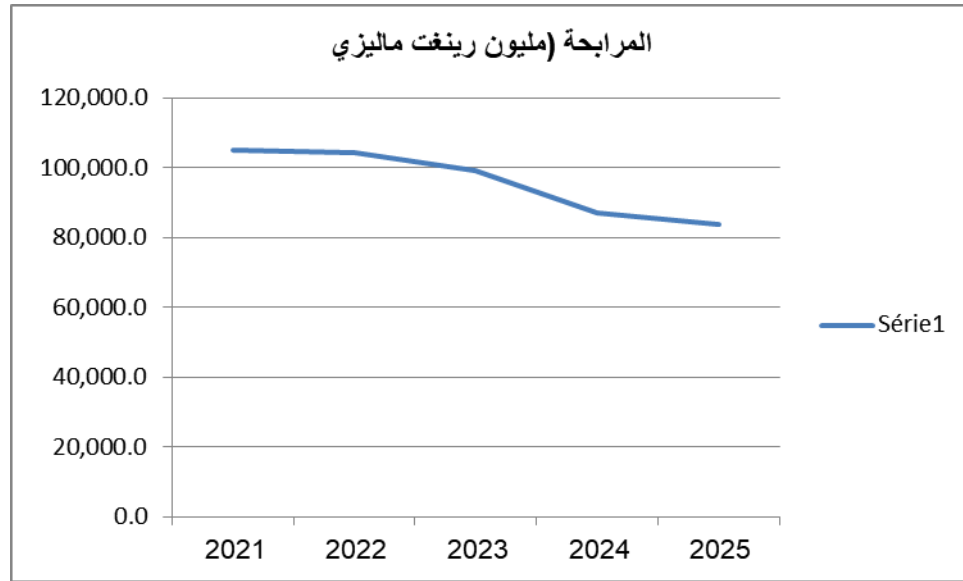
المصدر: (banks negara maliysia)

تظهر القراءة التحليلية للأعمدة البيانية الممتدة بين سنتي 2021 و 2025 وجود اتجاه تصاعدي مستمر ومنظم في حجم التمويل الموجه عبر صيغة الإجارة داخل السوق الماليزية، مما يترجم تنامي الاعتماد على هذا المنتج كبديل تمويلي كفاء. حيث تبرز المؤشرات الإحصائية ارتفاع حجم هذه التمويلات من مستويات تقارب 100,000 مليون رينغت ماليزي في ديسمبر من عام 2021، لتواصل صعودها التدريجي خلال السنوات اللاحقة مستفيدة من مرونة البيئة التشريعية وحاجة قطاعات الأعمال لتمويل الأصول الثابتة، لتسجل في نهاية السلسلة الزمنية خلال عام 2025 ذروة نموها عند مستوى يتجاوز 140,000 مليون رينغت ماليزي، وهو ما يؤكد الاستقرار الهيكلي والجاذبية الاستثمارية المتزايدة التي تتمتع بها عقود الإجارة في دعم الائتمان المصرفي الإسلامي.

## 2- المراجعة :

تعد صيغة المراجعة للأمر بالشراء الأداة التمويلية الأكثر شيوعاً واستخداماً في تلبية الاحتياجات التجارية والتشغيلية قصيرة الأجل للمتعاملين في الصيرفة الإسلامية. ويرتبط استقرار المؤشرات المالية لهذا العقد برصد مدى التغير الهيكلي في حجم الائتمان الموجه نحو بيوع المداينات، وتحديد طبيعة التحولات التي تطرأ على حصتها السوقية لصالح صيغ استثمارية وتشاركية أخرى داخل البيئة المصرفية.

شكل (3-17) صيغة المراجعة في ماليزيا (ديسمبر 2021-2025)(مليون رينغت)



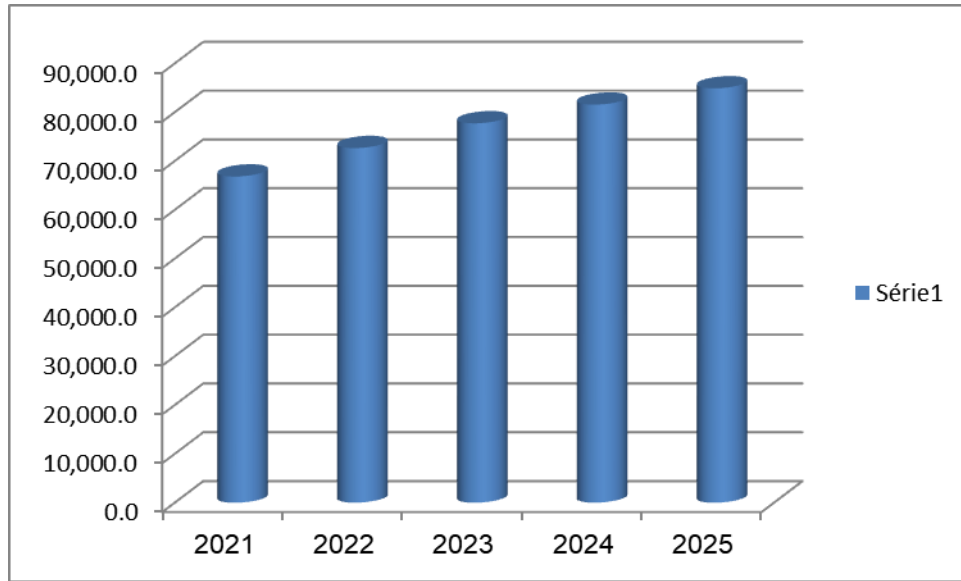
المصدر : (banks negara maliysia)

تشير القراءة التحليلية للمنحنى البياني الممتد بين سنتي 2021 و 2025 إلى تسجيل اتجاه تراجع تدريجي ومستمر في حجم التمويلات الممنوحة بصيغة المربحة في ماليزيا، مما يعكس تحولا استراتيجيا في هيكل المنتجات المالية المصرفية. حيث تبرز البيانات استقرار حجم تمويلات المربحة عند أعلى مستوياتها في ديسمبر 2021 بقيمة تتجاوز 100,000 مليون رينغت ماليزي، ليبدأ المنحنى بعد ذلك في الهبوط التدريجي مروراً بسنتي 2022 و 2023، ليتسارع هذا التراجع بشكل ملحوظ خلال عام 2024 ويستقر عند أدنى مستوياته بنهاية السلسلة الزمنية في ديسمبر 2025 بقيمة تقارب 80,000 مليون رينغت ماليزي. ويعزى هذا الانخفاض المستمر إلى توجه السياسات النقدية والمصرفية الماليزية نحو تقليل الاعتماد على صيغ المداينات التقليدية، مقابل تشجيع الابتكار المالي والتحول نحو عقود المشاركات والاستثمارات القائمة على تقاسم المخاطر والأرباح لتفعيل الشمول المالي الرقمي.

### 3- المشاركة

تمثل صيغة المشاركة جوهر الفلسفة الاستثمارية للصيرفة الإسلامية، لكونها تعتمد على تقاسم الأرباح والخسائر والمخاطر بين المصرف والمتعاملين. ويرتبط استقرار الأداء المالي لهذا المنتج برصد مدى استجابة البيئة الاقتصادية لتمويل المشاريع المشتركة، وتتبع نموها التراكمي كخيار استراتيجي لدعم الاستثمار الحقيقي وتفعيل آليات الاندماج الرقمي.

شكل (3-18) تطور عقد المشاركة في ماليزيا (ديسمبر 2021-2025) (مليون رينغت)



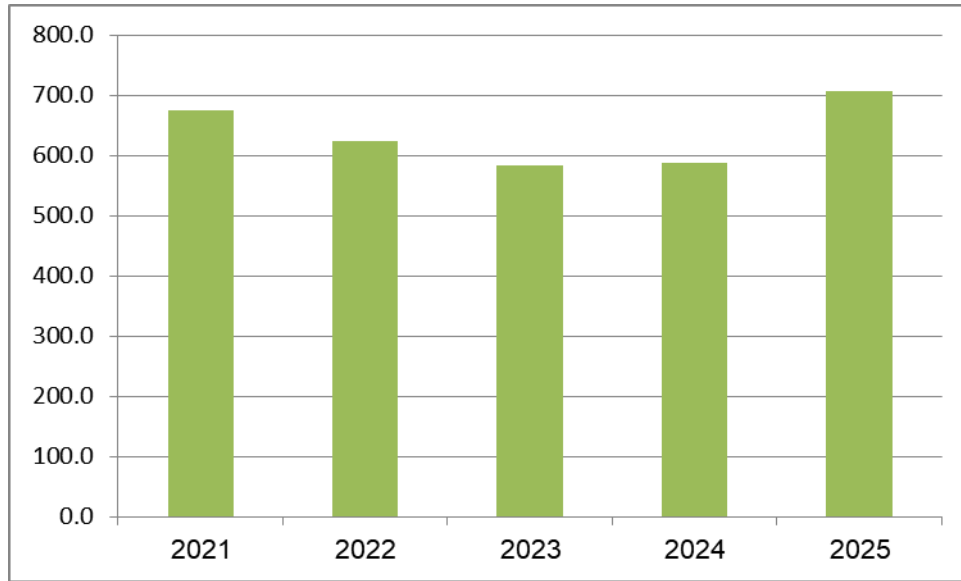
المصدر : (banks negara maliysia)

تكشف الأعمدة البيانية الممتدة بين سنتي 2021 و 2025 عن حركية صعود متنامية ومستمرة في حجم التمويلات الممنوحة بصيغة المشاركة في ماليزيا. حيث سجلت هذه الصيغة الاستثمارية قيمة تقارب 65,000 مليون رينغيت ماليزي في ديسمبر 2021، لتتخذ بعدها مسارا تصاعديا ثابتا طيلة السنوات اللاحقة لتتجاوز 70,000 مليون رينغيت في عام 2022، وتستمر في الارتفاع لتسجل ذروتها بنهاية السلسلة الزمنية في عام 2025 بقيمة تقترب من عتبة 85,000 مليون رينغيت ماليزي. ويعكس هذا النمو المطرد نجاح التوجهات النقدية والمصرفية الماليزية في تشجيع التمويل القائم على الائتمان التشاركي، والحد تدريجيا من هيمنة صيغ المداينات التقليدية لصالح عقود الشراكة الاستراتيجية.

#### 4- الاستصناع:

تعد صيغة الاستصناع الأداة التمويلية المخصصة لتلبية احتياجات قطاعات الصناعات التحويلية، المقاولات، وتطوير البنية التحتية والمشاريع العقارية طويلة الأجل التي تتطلب تصنيعا أو بناء، ويرتبط استقرار المؤشرات المالية لهذا العقد برصد وتيرة الطلب على التمويل الهيكلي، وتتبع طبيعة التذبذبات الموسمية التي تخضع لها هذه المشاريع الانشائية تبعا للمتغيرات الاقتصادية المحيط.

شكل (3-19) عقد الاستصناع (ديسمبر 2021-ديسمبر 2025)



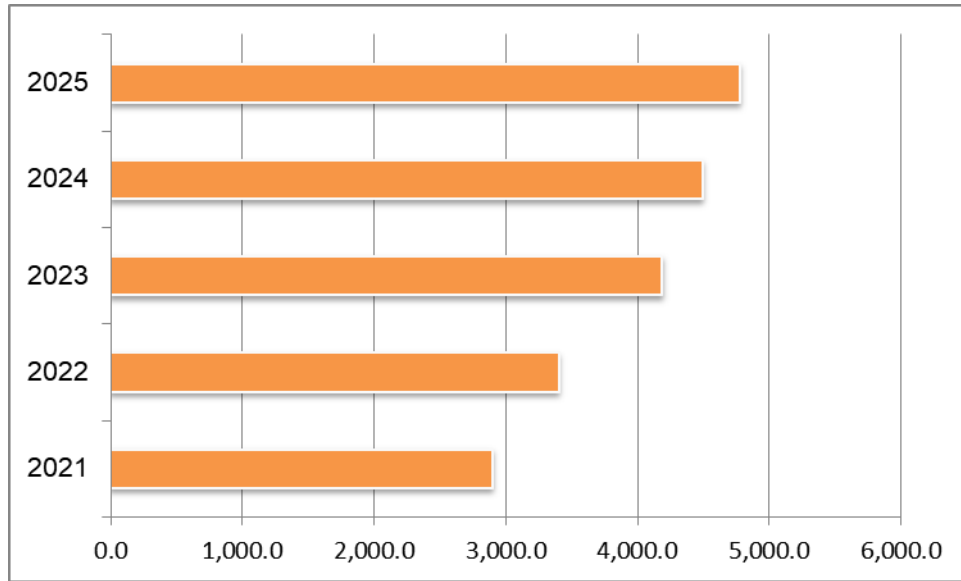
المصدر : (banks negara maliysia).

يظهر الشكل البياني الخاص بعقد الاستصناع سلوكا تذبذبيا ليمر بمرحلتين تراجعيتين ثم مرحلة انتعاش قوية خلال الفترة 2021 و2025. فبعد أن سجل حجم التمويل قيمة تقارب 670 مليون رينغيت ماليزي في ديسمبر 2021، تراجع المؤشر بشكل تدريجي خلال نفس الفترة ليستقر عند أدنى مستوياته حول عتبة 580 مليون رينغيت ماليزي، وهو مستوى الانخفاض ذاته المحافظ عليه خلال عام 2024 نتيجة لتباطؤ بعض المشاريع الإنشائية أو تغير ترتيب الأولويات التمويلية. غير أن السلسلة الزمنية اختتمت في عام 2025 بقفزة نمو قوية ومفاجئة استعادت من خلالها الصيغة مسارها التصاعدي لتسجل أعلى مستوياتها بقيمة تتجاوز 700 مليون رينغيت ماليزي، مما يترجم دخول مشاريع صناعية وعقارية جديدة حيز التنفيذ المالي.

##### 5- القرض الحسن:

يمثل القرض الحسن البعد الاجتماعي والتضامني غير الربحي للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث يوجه لتوفير السيولة الطارئة ودعم الفئات أو المشاريع الناشئة دون ترتيب أي فوائد أو عوائد مادية. ويرتبط تقييم الحجم المالي لهذه القروض برصد مستويات الالتزام الأخلاقي والمجتمعي للمصارف، وتتبع مساهمتها في تعزيز مظلة الأمان المالي الشامل وتفعيل المسؤولية الاجتماعية للقطاع المصرفي.

شكل (3-20) للقرض الحسن ( إحصائيات ديسمبر من كل سنة)



المصدر : (banks negara maliysia).

تبرز الأعمدة البيانية الأفقية الموضحة طفرة نمو متسارعة ومطرقة في حجم الأرصدة الموجهة لصيغة القرض الحسن في ماليزيا بين عامي 2021 و 2025. حيث كانت قيمة هذه القروض التضامنية تستقر عند مستويات منخفضة نسبيا في ديسمبر 2021 بقيمة تقارب 3,000 مليون رينغيت ماليزي، لتبدأ بعدها في تسجيل قفزات سنوية متتالية متجاوزة عتبة 3,500 مليون رينغيت في عام 2022، ثم تخطت حاجز 4,000 مليون رينغيت خلال عام 2023. وواصل هذا المنحنى الأفقي توسعه السريع ليقارب عتبة 4,500 مليون رينغيت في عام 2024، وصولا إلى تسجيل أعلى مستوياته بنهاية عام 2025 بقيمة تقترب من حاجز 5,000 مليون رينغيت ماليزي، وهو ما يبرهن على التوسع الاستراتيجي في توظيف الأدوات المالية الاجتماعية كآلية داعمة للشمول المالي وتخفيف الأعباء التمويلية عن الأفراد والمؤسسات الصغرى.

**المبحث الثالث : واقع التكنولوجيا المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي واستفادة جزائر من التجربة**

**المطلب الأول : التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا**

**الفرع الأول: مشهد و مكانة تكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا.**

في عام 2024، بلغت قيمة سوق التكنولوجيا المالية في ماليزيا نحو 46.6 مليار دولار أمريكي، مع معدل نمو سنوي مركب يُقدَّر بـ 13.2% خلال الفترة 2024-2030، وهو ما يعكس طفرة ملحوظة مدفوعة بعمليات الرقمنة والانتشار المتزايد للتقنيات المالية. ويعود هذا النمو أساسًا إلى ارتفاع معدلات

استخدام الهواتف الذكية وتوسع أنشطة التجارة الإلكترونية، الأمر الذي عزز سهولة الوصول إلى الخدمات المالية ورفع مستوى تفاعل المستهلكين. كما ارتفع عدد مستخدمي المدفوعات الرقمية بشكل كبير، مما أدى إلى توسع السوق مع انتقال المزيد من الأفراد والشركات نحو حلول التمويل الرقمي، وبالتالي ترسيخ مكانة الفينتك في المشهد المالي.

وتبرز مدن رئيسية مثل كوالالمبور، بينانغ، وجوهور كمراكز محورية لسوق التكنولوجيا المالية في ماليزيا، بفضل بنيتها التحتية المتطورة، وتركز الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا، والدعم الحكومي القوي. وتعد كوالالمبور المركز المالي الرئيس الذي يوفر خدمات مالية واسعة وابتكارات متقدمة، بينما تستفيد بينانغ وجوهور من مواقع استراتيجية، وقوى عاملة ماهرة، وقربهما من الأسواق الإقليمية، مما يجعلها وجهة مفضلة لشركات الفينتك الساعية إلى تعزيز وجودها في جنوب شرق آسيا.

الشكل (3-21) مكانة ماليزيا في التكنولوجيا المالية الإسلامية 2023



المصدر: (Global Islamic Fintech Report، 2024-2025، صفحة 11).

يبين الرسم البياني الخاص بمؤشرات التكنولوجيا المالية الإسلامية العالمية (GIFT Index) لعام 2025/2024 الترتيب الرقمي لأعلى عشرين دولة في العالم، والذي يشهد متغيرات هيكلية دقيقة

في حجم النقاط و الفروقات التنافسية ؛ حيث حققت المملكة العربية السعودية المركز الأول برصيد 83 نقطة مسجلة و ارتفاعا بمقدار مركز واحد (+1) ، تليها مباشرة ماليزيا في المركز الثاني برصيد 82

نقطة وبتراجع مركز واحد بفارق نقطة واحدة فقط ، و في حين استقرت إندونيسيا في المركز الثالث برصيد 63 نقطة ، تليها الإمارات العربية المتحدة رابعاً بـ 61 نقطة ، بينما حلت المملكة المتحدة خامساً برصيد 50 نقطة كأقوى دولة من خارج منظمة التعاون الإسلامي . وتتوالى بقية المراكز بالاستقرار والتقارب النقطي ؛ حيث جاءت البحرين سادساً بـ 49 نقطة ، ثم الكويت سابعاً بـ 48 نقطة ، فقطر ثامناً بـ 47 نقطة ، وعمان تاسعاً بـ 46 نقطة ، لتسجل باكستان في المركز العاشر برصيد 42 نقطة مع صعود بمرتبة واحدة بالتساوي مع إيران الحادية عشر بذات الرصيد 42 نقطة ، وسنغافورة في المركز الثاني عشر بـ 42 نقطة بتراجع مركزين ، تليها بنغلاديش في المركز الثالث عشر بـ 37 نقطة بصعود مرتبة ، والأردن في المركز الرابع عشر بـ 37 نقطة مسجلة أكبر قفزة بستة مراكز دفع واحدة ، تليها هونغ كونغ في المركز الخامس عشر بـ 37 نقطة وتراجع بالأربعة مراكز ، بينما تقدمت أمريكا للمركز السادس عشر برصيد 36 نقطة ، وتراجعت سويسرا للمركز السابع عشر بـ 36 نقطة ، لترتكز المراكز الثلاثة الأخيرة عند 33 نقطة لكل من تركيا الثامنة عشر ، وأستراليا التاسعة عشر بتراجع أربعة مراكز ، وبروناي في المركز العشرين والأخير .

وتكتسي هذه المعطيات الرقمية والتغيرات الحركية أهمية استراتيجية بالغة لقطاع التمويل الإسلامي ، إذ تبرهن بشكل قطعي على أن التكنولوجيا المالية الرقمية لم تعد مجرد أداة ثانوية ، بل أصبحت المحرك الأساسي لنمو وتوسع الصناعة المالية الإسلامية عالمياً وعامل جذب استثماري يتجاوز الحدود الجغرافية للعالم الإسلامي .

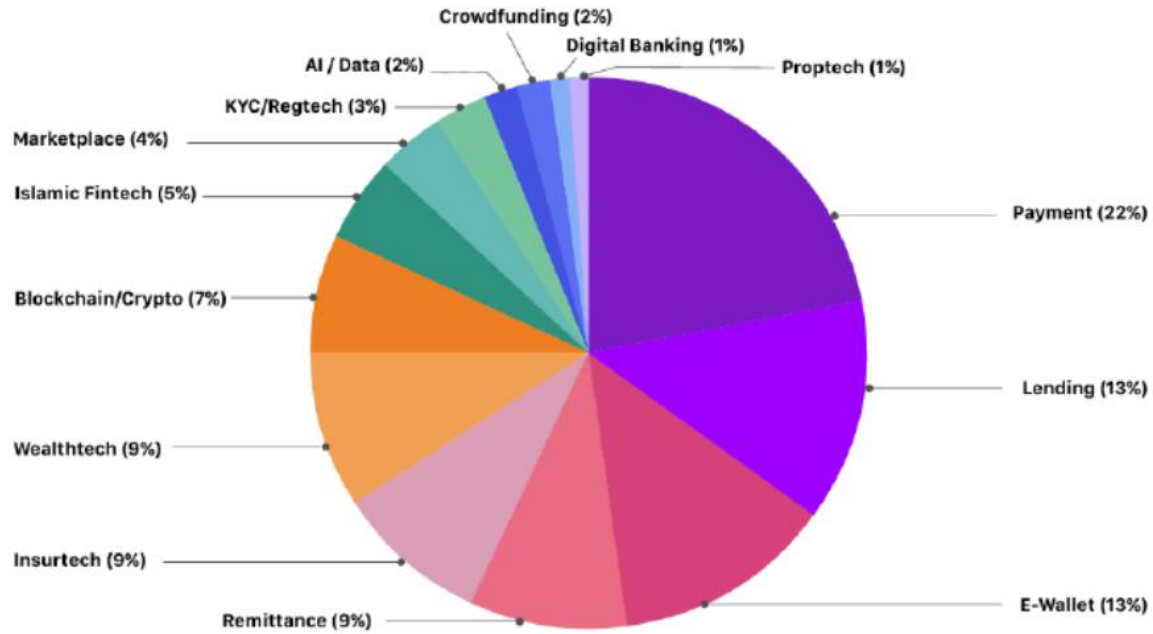
#### الفرع الثاني: الشركات وتقنيات التكنولوجيا المالية في ماليزيا

تشهد البيئة الاستثمارية في ماليزيا تنوعاً هيكلياً بارزاً في مجالات التكنولوجيا المالية، حيث تتوزع الحصص السوقية للشركات الناشئة بين قطاعات الدفع الإلكتروني، التمويل، المحافظ الرقمية، وغيرها من الابتكارات التقنية. ويتطلب تقييم كفاءة هذا النظام البيئي رصد الأوزان النسبية لكل تخصص قطاعي وتحديد مجالات صدارته، وهو ما يظهره التعليق الإحصائي في السطور الموالية

##### 1- أهم الشركات التكنولوجية المالية في ماليزيا:

لم تعد التقنيات الرقمية مجرد أداة ثانوية في دعم المعاملات المصرفية، بل تحولت إلى محرك أساسي لإعادة رسم هيكل الصناعة المالية الإسلامية وتعزيز جاذبيتها الاستثمارية في السوق الدولية، ويستدعي استقراء هذه المعطيات الحركية رصد أبعاد التوسع المالي العابر للحدود الجغرافية.

الشكل (3-22) توزيع الشركات التكنولوجية المالية في ماليزيا.



المصدر : (Touil و Slimani، 2024، صفحة 409)

يظهر الشكل البياني أعلاه التوزيع المئوي لشركات التكنولوجيا المالية في ماليزيا حسب مجالات تخصصها ؛ حيث تصدرت شركات الدفع الإلكتروني المرتبة الأولى بنسبة قدرها 22%. ثم تلتها كل من شركات الإقراض وشركات المحفظة الإلكترونية بحصة متساوية قدرها 13% لكل منهما. لتتبعها بعد ذلك بقية القطاعات بنسب متفاوتة ، حيث سجلت الشركات التحويلات المالية 9%، وشركات التأمين والتكنولوجيا المالية 7%، بينما بلغت حصة التكنولوجيا المالية الإسلامية 5%، والبلوكتشين والعملات الرقمية المشفرة 4% على التوالي. أما النسب المتبقية ، فتوزعت بين منصات التمويل الجماعي ، والشركات البيانات والذكاء الاصطناعي، الشركات الهوية الرقمية، والبنوك الرقمية، بنسب تراوحت ما بين 1% و 3%.

كما يساهم نمو شركات التكنولوجيا المالية الإسلامية ما نسبته 5% في تعزيز العدالة الاجتماعية والاقتصادية ، من خلال ابتكار حلول مرنة في مجالات الزكاة ، و الأوقاف ، والتمويل المتناهي الصغر، مما يدعم الأمان المالي للفئات الهشة وينشط الدورة الاقتصادية .

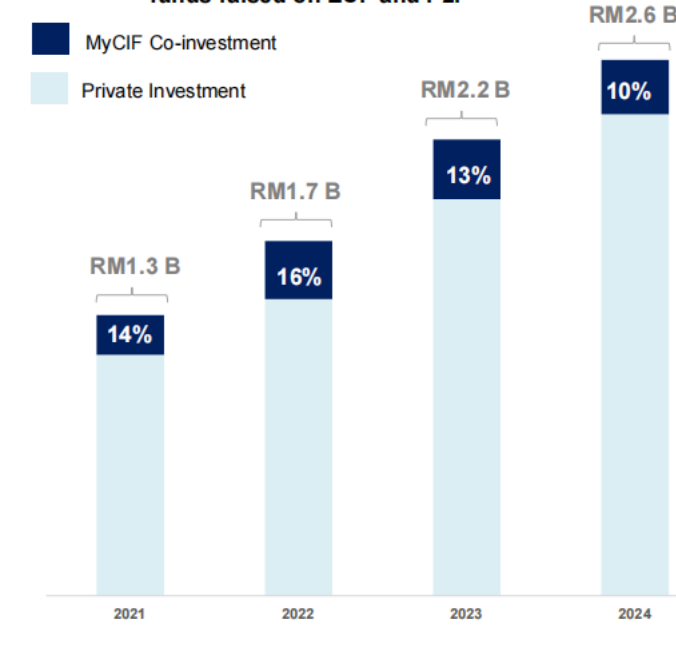
## 2- تقنيات المالية الرقمية :

### - إقراض من نظير الى نظير و التمويل الجماعي

عكس نمو سوق التمويل البديل وآليات الإقراض من نظير إلى نظير (P2P) والتمويل الجماعي (ECF) قفزة نوعية في هندسة التمويل وجذب الاستثمارات المشتركة. ويرتبط تقييم هذا المسار برصد

التغيرات الهيكلية في حجم رؤوس الأموال المعبأة وتحليل أثر المساهمات الحكومية مقارنة بالقطاع الخاص.

الشكل (3-23) إقراض من p2p و التمويل الجماعي



المصدر : (Malaysia Co-investment Fund، 2024، صفحة 9).

بناء على المعطيات الإحصائية الهيكلية الواردة في الأعمدة البيانية الموضحة في تظهر نموا مطردا في الحجم الإجمالي لسوق التمويل البديل (ECF و P2P) ، حيث تضاعفت القيمة الإجمالية لرأس المال المعبأ من 1.3 مليار رينغيت ماليزي في عام 2021 إلى 2.6 مليار رينغيت ماليزي في عام 2024. ومن منظور الهندسة المالية والتحليل الهيكلي للموارد ، يكشف التغير في النسبة المئوية للاستثمار المشترك لـ MyCIF والذي تراجع من ذروته البالغة 16% في عام 2022 إلى 10% في عام 2024 عن ظاهرة اقتصادية هامة تعرف بـ "الأثر التحفيزي المالي" و تراجع أثر "الاحتشاد المالي" لصالح القطاع الخاص . إن هذا التراجع التنازلي في مساهمة الصندوق الحكومي ، المتزامن مع التوسع التصاعدي في حجم الأموال الكلية ، يشير ماليا إلى انخفاض معامل الاعتمادية على التمويل العام ، ونجاح الصندوق في القيام بدور "المستثمر الملاك الأول" الذي يقلل من درجة المخاطر الاستثمارية في السوق . واقتصاديا ، ويعكس هذا المنحنى وصول السوق إلى مرحلة النضج الاستثماري ، حيث أدت كفاءة التخصيص وارتفاع الجاذبية العائدية إلى تحفيز التدفقات النقدية الخاصة لتقود قاطرة التمويل بشكل مستقل ، مما يعزز الاستدامة المالية للسوق الرقمي على المدى الطويل دون الحاجة لتدخل مستمر من الرافعة المالية الحكومية .

## - بطاقة المدفوعات:

تشكل بطاقات الدفع الإلكتروني إحدى الركائز الأساسية التي تعكس كفاءة قنوات التحول الرقمي والاندماج المالي داخل الاقتصاد الحديث. ويرتبط تقييم أداء هذه الأدوات برصد الاتجاه التصاعدي لحجم المعاملات المنجزة، وتتبع معدلات نموها السنوية وتوقعاتها المستقبلية الناتجة عن تنامي حركة التجارة الإلكترونية وزيادة الانتشار الرقمي.

شكل (3-24) : بطاقات المدفوعات و النمو السنوي 2020-2029f



المصدر : (globaldata، 2025).

يظهر الرسم البياني تطور حجم المدفوعات البطاقات في ماليزيا خلال الفترة 2020/ 2029 حيث يتضح وجود اتجاه تصاعدي عام مستمر في قيمه المعاملات المنجزة عبر بطاقات الدفع، مما يعكس توسعا متزايدا في استخدام وسائل الدفع الالكتروني داخل الاقتصاد الماليزي . فقد بلغت قيمه مدفوعات لهذه البطاقات نحو 194.5 مليار دولار امريكي في عام 2020 لترتفع الى 225.5 مليار دولار امريكي في عام 2021 بمعدل زيادة قدرها 15.9% ، ثم لتسجل قفزة للمرة الثانية لتصل الى 307.9 مليار دولار في عام 2022 وبمعدل نمو استثنائي بلغ 36.6% وهو اعلى معدل خلال هذه الفترة المدروسة . ويمكن تفسير هذا الارتفاع بالتحول المتسارع نحو المدفوعات الرقمية بعد جائحة كوفيد 19، بالإضافة الى تنامي التجارة الإلكترونية وزيادة الانتشار الخدمات المالية الرقمية في ماليزيا، كما يبين المخطط ان النمو استمر خلال السنوات اللاحقة بوتيرة اكثر اعتدالا اذا ارتفعت قيمة المدفوعات الى حوالي 351.2 مليار دولار في عام 2023 ثم نحو 385.2 مليار دولار في عام 2024 بمعدل بلغ 9.7% وتشير توقعات المستقبلية الى استمرار هذا الاتجاه نحو الصعود ، حيث يظهر ان تصل قيمة المدفوعات بطاقات الى قرابة 408.5 مليار دولار خلال العام 2025 ثم ليرتفع تدريجيا ليصل الى 436.7 مليار دولار خلال العام 2026

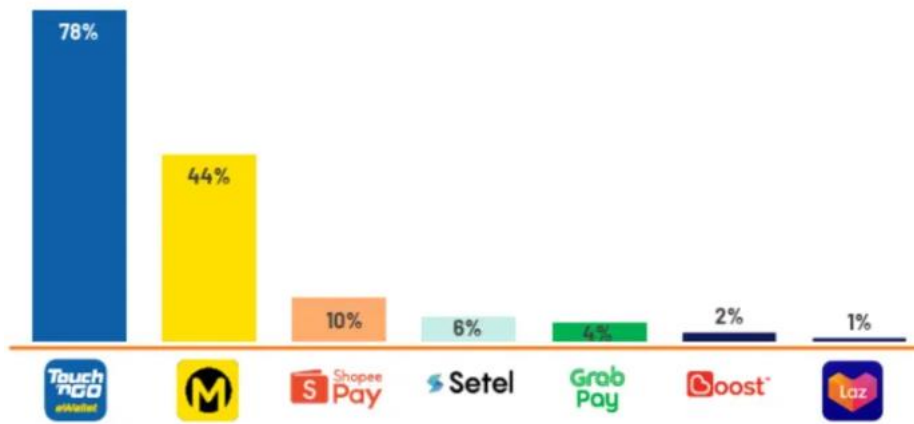
ليصل إلى 470.6 مليار دولار في عام 2027 ثم ليبلغ 504.4 مليار دولار خلال عام 2022 قبل ان يصل الى النحو 538 مليار دولار في عام 2029.

ومن الناحية الاخرى يلاحظ اننا معادلات النمو المتوقعة خلال الفترة المدروسة ستتراوح ما بين 6.1% و 7.7% وهي نسبة اقل مقارنة بالسنوات السابقة ، مما يدل على انتقال السوق الماليزية من مرحلة النمو السريع الى مرحلة النضج والاستقرار النسبي. ورغم تباطؤ معدلات نمو فان الزيادة مستمرة في حجم المدفوعات يؤكد استمرار اعتماد المستهلكين وشركات على بطاقات الدفع كوسيلة رئيسية لإجراء معاملات مالية .

#### - المحافظ الإلكترونية:

تمثل المحافظ الإلكترونية أداة جوهرية في تعزيز بنية الاقتصاد غير النقدي ودعم مستويات الشمول المالي بفضل ما تتيحه من حلول مرنة لإدارة الأموال عبر الهواتف الذكية. ويرتبط استقرار هذا الواقع برصد التنافسية السوقية للمنصات الرقمية الرائدة وتتبع الأوزان النسبية لاعتماد المستهلكين عليها في تنفيذ معاملاتهم اليومية.

الشكل (3-25) المحافظ الإلكترونية التي استخدمها الماليزيون بكثرة في عام 2025



المصدر : (asianbankingandfinance)

تشير بيانات اعلاه و المتعلقة باستخدام المحافظ الإلكترونية في ماليزيا خلال عام 2025 إلى تطورا ملحوظا و الذي يشهده النظام المالي الرقمي في البلاد ، حيث أصبحت المحافظ الإلكترونية أداة رئيسية لا غنا عنها في تنفيذ المعاملات اليومية بفضل ما توفره من سرعة وسهولة وأمان . وتظهر النتائج هيمنة محفظة (Touch 'n Go eWallet) بنسبة استخدام بلغت 78% بين مستخدمي المحافظ الإلكترونية خلال الأشهر الثلاثة السابقة للدراسة ، وهو ما يعكس الثقة

الكبيرة التي تحظى بها المنصة وانتشارها الواسع في مختلف القطاعات الاقتصادية . كما جاءت محفظة (MAE) في المرتبة الثانية بنسبة 44%، تليها محافظ أخرى مثل (ShopeePay و Setel و Grab Pay) بنسب أقل ، مما يدل على وجود منافسة في السوق مع استمرار تفوق عدد محدود من المنصات الرائدة . ويعزى هذا الانتشار المتزايد للمحافظ الإلكترونية إلى التحول الرقمي الذي تدعمه الحكومة الماليزية ، بإضافة إلى تفضيل المستهلكين للحلول المالية المريحة التي تتيح الدفع والتحويل وإدارة الأموال عبر الهواتف الذكية . وتؤكد هذه المعطيات أن ماليزيا تسير بخطى ثابتة نحو تعزيز الاقتصاد غير النقدي والمقرن ، حيث أصبحت المحافظ الإلكترونية عنصرا أساسيا لا غنا عنها في تعزيز الشمول المالي وتوسيع نطاق الخدمات المالية الرقمية لمختلف فئات المجتمع.

### الفرع الثالث: فرص و تحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا

تساعد التكنولوجيا المالية على الفتح فرص نمو جديدة في صيرفة الإسلامية ، ومن ناحية أخرى تواجه تحديات عديدة .

#### 1- فرص التكنولوجيا المالية الإسلامي في ماليزيا:

تُتيح التكنولوجيا المالية مجموعة من الفرص الجوهرية لتعزيز أداء الصناعة المصرفية الإسلامية وتوسيع نطاق تأثيرها، ويمكن تلخيص أبرز هذه الفرص فيما يلي:

##### - تعزيز كفاءة المعاملات و سرعتها:

تسهم حلول الدفع والتحويل الرقمي في تسهيل العمليات المالية وتسريعها، بما يرفع من جاذبية الخدمات الإسلامية ويقلل التكاليف التشغيلية. هذا يتيح إعادة توجيه الموارد البشرية نحو أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى.

##### - تتبع المعاملات والحد من المخاطر :

يوفر استخدام تقنية البلوكتشين إمكانيات متقدمة لتتبع الأصول والتدفقات النقدية، مما يقلل من مخاطر الاحتيال أو سرقة الهوية. كما يُساعد المستثمرين على تقييم المخاطر المرتبطة بالصكوك بشكل أدق، ويُمكن المصدرين من اتخاذ إجراءات تصحيحية فورية عند ضعف أداء الأصول. إضافة إلى ذلك، تُعزز العقود الذكية من سرعة حل النزاعات المتعلقة بالصكوك.

##### - تحسين الحوكمة والامتثال الشرعي :

تُقدّم التكنولوجيا التنظيمية (RegTech) أدوات قوية لدعم الامتثال للأنظمة ومتطلبات الشريعة، شريطة وجود معايير شرعية موحدة. هذا يقلل من مخاطر السمعة المرتبطة بالانتهاكات المحتملة، ويُحرر جهود الهيئات الشرعية للتركيز على الابتكار. كما يُعد توفير بنية تحتية رقمية متكاملة وإطار رقابي فعال شرطًا أساسيًا لتعظيم أثر التكنولوجيا المالية في الصناعة الإسلامية.

#### - توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الإسلامية:

تساعد التكنولوجيا المالية على إدماج شرائح جديدة من العملاء المستبعدين من النظام المالي التقليدي، مثل سكان المناطق النائية عبر الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. كما تفتح المجال أمام منتجات مبتكرة مثل التمويل الجماعي للإسكان الميسور أو دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يعزز الشمول المالي ويخلق فرص نمو جديدة.

#### 2- تحديات التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا :

من بين التحديات الرئيسية لتكنولوجيا المالية الإسلامية نجد:

##### - ندرة الكفاءات البشرية المتخصصة

تُعد الموارد البشرية المؤهلة أحد أبرز العقبات، إذ يصعب إيجاد خبراء يجمعون بين المعرفة الشرعية والمالية، إضافة إلى الحاجة المتزايدة إلى مهارات تقنية متقدمة. ورغم أن ماليزيا تمتلك مؤسسات تعليمية رائدة في مجال التمويل الإسلامي، إلا أن برامجها في مجال التكنولوجيا المالية ما تزال محدودة، مما يخلق فجوة في تلبية احتياجات السوق.

##### - نقص التمويل الكافي

تعاني الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية من محدودية مصادر التمويل مقارنة بنظيراتها في سنغافورة، حيث تتوفر بيئة استثمارية أكثر تنوعًا وجاذبية. هذا النقص يضعف قدرة الشركات الماليزية على النمو، ويدفع بعضها إلى الانتقال نحو أسواق أخرى مثل سنغافورة بحثًا عن تمويل أكبر، وهو ما يؤدي إلى فقدان الإمكانات المحلية.

##### - تجزؤ النظام البيئي للتمويل الإسلامي

ينتج هذا التجزؤ عن اختلاف الأنظمة القانونية والعادات المحلية، إضافة إلى تباين آراء العلماء الشرعيين في بعض القضايا. ورغم أن ماليزيا نجحت في تقليص هذه المشكلة عبر تأسيس مجلس الاستشارة الشرعية (SAC) عام 1997، إلا أن دولًا أخرى مثل باكستان وبنغلاديش ما تزال تعاني من ارتباك واسع لدى الجمهور حول مفهوم التمويل الإسلامي، وهو ما يشكل تحديًا أمام توسع شركات الفينتك الماليزية عالميًا.

##### - حدة المنافسة مع المؤسسات التقليدية

تواجه الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية الإسلامية منافسة قوية من المؤسسات المالية التقليدية، مع التزامها الصارم بالمعايير الشرعية. ويُضاف إلى ذلك صعوبة إقناع العملاء المعتادين على النظام المالي التقليدي بالتحول نحو البدائل الإسلامية، مما يفرض ضغوطاً إضافية على هذه الشركات لتقديم حلول مبتكرة ومقنعة (رقيق و مميش ، 2025، الصفحات 29-30).

#### المطلب الثاني : الشمول المالي في ماليزيا .

##### الفرع الأول: مؤشر الوصول لخدمة المالية

يتكامل تقييم أبعاد الشمول المالي بالانتقال من مرحلتي النفاذ والاستخدام إلى قياس جودة الخدمات المالية المقدمة ومدى ملاءمتها للاحتياجات الحقيقية للمتعاملين، ويقترن تحليل هذا البُعد النوعي برصد مستويات الرضا الشامل للأفراد عن المعاملات المصرفية الرسمية، وتتبع كفاءة المنتجات الائتمانية والتمويلية وآليات التكافل الحمائي، مما يسهم في قياس القدرة الاستراتيجية للنظام المالي على كسب ثقة الجمهور وضمان استدامة اندماجه الرقمي.

#### • مؤشر عدد الفروع البنكية وجاذبيتها الفيزيائية ( No. of bank branches / Per 10,000 adults ):

الجدول رقم(3-3): عدد الفروع البنكية لكل 10.000 بالغ.

| السنوات                           | 2011 | 2015 | 2018 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|-----------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|
| عدد الفروع البنكية لكل 10000 بالغ | 1.7  | 1.6  | 1.5  | 1.3  | 1.3  | 1.2  | 1.2  |

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على الملحق 1.

يكشف هذا المؤشر عن مسار انكماش تدريجي ومخطط له بعناية في البنية التحتية التقليدية للقطاع المصرفي الماليزي ، فبعد أن سجل عدد الفروع ذروته عند 3,264 فرعاً في نهاية عام 2015 (بمعدل كثافة يقدر بـ 1.6 فرع لكل 10,000 شخص بالغ ) ، أخذ هذا المنحنى مساراً تنازلياً مستمراً ليبلغ أدنى مستوياته عند 2,871 فرعاً في نهاية عام 2024، وهو ما ترجم بوضوح في تراجع معدل التغطية الفيزيائية إلى 1.2 فرع لكل 10,000 بالغ خلال الأعوام الثلاثة الأخيرة (2022-2024). هذا التراجع المستمر للأرقام لا يعكس ضعفاً أو انكماشاً في النشاط المالي ، بل يمثل دليلاً قاطعاً على استراتيجية "ترشيد النفقات التشغيلية والتحول نحو الفروع الافتراضية " ، حيث فرض التطور الهائل لتطبيقات

الصيرفة عبر الهاتف المحمول و إطلاق البنوك الرقمية المستقلة واقعا جديدا استغنت فيه المصارف عن التوسع الإسمي المكلف ، مكتفية بالفروع الاستراتيجية الكبرى مع نقل الثقل التشغيلي إلى القنوات الرقمية السحابية .

• مؤشر البنوك الوكيلة كأداة مرنة للشمول المالي ( No. of agent banks / Per )  
:(10,000 adults)

الجدول رقم(3-4): عدد البنوك الوكيلة لكل 10.000 بالغ(2011-2024)

| السنة                                    | 2011 | 2015 | 2018 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|------------------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|
| عدد البنوك<br>الوكيلة لكل<br>10.000 بالغ | 0,2  | 3,4  | 2.9  | 1,8  | 1.7  | 1.5  | 1,4  |

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على الملحق 1

يجسد هذا المؤشر بوضوح مرحلة الانتقال الهيكلي من الشمول المالي الريفي المدعوم بشريا إلى الشمول المالي المؤتمت بالكامل ؛ حيث تشير البيانات إلى قفزة تاريخية غير مسبوقة بين عامي 2011 و 2015، ارتفع فيها عدد الوكلاء من 460 وكيلا فقط (بمعدل ضئيل جدا قدره 0.2 لكل 10,000 بالغ) إلى ذروة استثنائية بلغت 6,902 وكيلا (بمعدل كثافة قياسي ناهز 3.4 وكيل لكل 10,000 بالغ ) . و هذا الارتفاع الصاروخي كان عكس سياسة البنك المركزي الماليزي في الاستعانة بالمؤسسات التجارية والشبكات المحلية لتقديم الخدمات الأساسية في الأرياف والمناطق النائية كبديل سريع للفروع ، غير أن الأرقام بدأت في تراجع بانتظام بعد ذلك لتصل إلى 3,281 وكيلا في نهاية عام 2024 بمعدل 1.4 لكل 10,000 بالغ . هذا الهبوط التنازلي النصف السنوي يبرهن على أن التكنولوجيا المالية والهواتف الذكية قد التهمت دور "الوكيل البشري" فالمواطن في المناطق الريفية الذي كان يحتاج وكيلا مصرفيا في قريته عام 2015 لإتمام معاملاته ، أصبح بحلول عام 2024 يدير محفظته المالية بالكامل من هاتفه دون الحاجة لوسيط .

• مؤشر إجمالي نقاط الوصول المالية التقليدية (No. of financial FAPs):

الجدول رقم(3-5): عدد نقاط الوصول لكل 10.000 بالغ (2011-2024)

| السنة    | 2011 | 2015 | 2018 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|----------|------|------|------|------|------|------|------|
| عدد نقاط | 1,9  | 4.9  | 4,4  | 3,1  | 2,9  | 2,7  | 2,6  |

|               |  |  |  |  |  |  |  |
|---------------|--|--|--|--|--|--|--|
| الوصول المالي |  |  |  |  |  |  |  |
| لكل 10,000    |  |  |  |  |  |  |  |
| بالغ          |  |  |  |  |  |  |  |

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على الملحق 1

يعد هذا المؤشر الحصيلة التجميعية التي تدمج الفروع البنكية والوكلاء معا ، وتعكس أرقامه بوضوح الحجم الكلي للبنية التحتية للقطاع المصرفي ، حيث صعد الإجمالي من 3,603 نقطة في 2011 ليبلغ ذروته التاريخية عند 10,166 نقطة في 2015 مدفوعا بطفرة الوكلاء ، قبل أن يتخذ مسارا تراجعيا حادا ومستمرًا ليستقر عند 6,152 نقطة في نهاية عام 2024 ، مما أدى بالتبعية إلى هبوط المؤشر النسبي لنقاط الوصول لكل 10,000 بالغ من 4.9 في عام 2015 إلى 2.6 في عام 2024. إن هذا الهبوط الممنهج بمقدار النصف تقريبا في الكثافة لنقاط الوصول يختصر قصة التحول المالي في ماليزيا ، حيث يثبت بالأرقام أن الدولة قد نجحت في تقليص اعتمادها على المنشآت المادية الثابتة والوسائط البشرية بنسبة كبيرة ، مستبدلة إياها بقنوات دفع مدمجة وأكثر كفاءة وأقل تكلفة على ميزانيات المؤسسات المالية .

• مؤشر أجهزة الصراف الآلي واستدامة التدفقات النقدية ( No. of ATMs / Per 10,000 )  
:(adults

الجدول رقم(3-6): عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 10.000 بالغ (2011-2024).

| السنة                                  | 2011 | 2015 | 2018 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|----------------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|
| عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 10,000 بالغ | 5,9  | 5,7  | 5,2  | 5,6  | 5,5  | 5,5  | 5,5  |

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على الملحق 1

يكشف هذا المؤشر عن صلابة واستقرار القنوات الرسمية ذاتية الخدمة المخصصة لإدارة سيولة ، حيث يلاحظ أن الأرقام سجلت نموا ثابتا. ومستقرا على المدى الطويل، بارتفاع من 11,165 جهازا في نهاية عام 2011 إلى 12,991 جهازا في نهاية عام 2024 . ورغم هذا الارتفاع العددي، إلا أن الكثافة النسبية لكل 10,000 بالغ استقرت عند معدل يتراوح بين 5.5 و 5.6 جهاز خلال الفترة من 2021 إلى 2024 (مقارنة بـ 5.9 في 2011). هذا الاستقرار الرقمي يعطي دلالة اقتصادية هامة ، وهي أن الاقتصاد الماليزي ، ورغم قفزاته الرقمية ، لم يصل بعد إلى مرحلة التخلي الكامل عن النقد ( Zero-

(Cash) ، بل لا تزال هناك حاجة هيكلية ملحة لسيولة ورقية تديرها البنوك عبر تعزيز شبكات الصراف الآلي لتكون بمثابة فروع مصغرة تقدم خدمات السحب على مدار الساعة كبديل ميكانيكي متكامل يعوض إغلاق الفروع التقليدية.

• مؤشر أجهزة الإيداع النقدي المؤتمتة (No. of CDMs / Per 10,000 adults):

الجدول رقم(3-7): عدد أجهزة الإيداع النقدي لكل 10.000 بالغ.

| السنة                                      | 2011 | 2015 | 2018 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|--------------------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|
| عدد الأجهزة الإيداع النقدي لكل 10.000 بالغ | 2,3  | 2,6  | 2,4  | 3,0  | 2,8  | 2.8  | 2,9  |

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على الملحق 1

يسلط هذا المؤشر الضوء على التطور الإيجابي الملحوظ في سلوك الإيداع والتعامل المالي العكسي للمواطن الماليزي، حيث قفز عدد أجهزة الإيداع النقدي (CDMs) من 4,429 جهازا في عام 2011 إلى 6,766 جهازا في نهاية عام 2024، وصاحب ذلك ارتفاع في كثافتها لكل 10,000 بالغ من 2.3 إلى 2.9 (مسجلة ذروتها عند 3.0 في عام 2021). ليوضح هذا النمو التصاعدي المستمر أن البنوك الماليزية عملت بوعي على نقل عمليات " الإيداع وتغذية الحسابات وتسديد الفواتير والتمويلات" من النوافذ التقليدية داخل الفروع (عبر الموظفين) إلى الأجهزة الذاتية الخارجية ، مما يساهم في تقليص الطوابير داخل البنوك ، وتسريع دورة تدفق النقد من الجمهور إلى النظام المصرفي بشكل فوري وآمن وخارج أوقات العمل الرسمية.

• مؤشر الطفرة الانفجارية لأجهزة نقاط البيع الإلكترونية ( / No. of ETPOS Terminals ) (Per 10,000 adults):

الجدول رقم(3-8): عدد أجهزة نقاط البيع الإلكتروني لكل 10.000 بالغ(2021-2024)

| السنة                                             | 2021  | 2022  | 2023  | 2024  |
|---------------------------------------------------|-------|-------|-------|-------|
| عدد الأجهزة نقاط البيع الإلكتروني لكل 10.000 بالغ | 342.9 | 362.3 | 375.3 | 399.6 |

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على الملحق 1

يمثل هذا المؤشر التحول الهيكلي الأعظم والثورة الرقمية الحقيقية في منظومة المدفوعات الماليزية ؛ فبعد أن كانت هذه البيانات غائبة أو غير متوفرة حتى عام 2018 ، انطلقت أرقام أجهزة نقاط البيع

الإلكترونية بشكل انفجاري مربع لتسجل 779,206 جهاز في عام 2021، وتواصل زحفها الصاعد بدون توقف لتصل إلى 944,317 جهاز في نهاية عام 2024. وتتجلى ضخامة هذا المؤشر عند قراءة كثافته النسبية التي ارتفعت من 342.9 جهاز لكل 10,000 بالغ عام 2021 إلى 399.6 جهاز إلى قرابة 400 جهاز في عام 2024. هذه الأرقام الفلكية تعني أن أدوات الدفع الرقمية وغير التلامسية قد أسهمت في كامل النسيج الاقتصادي المالي، بدءا من المتاجر الكبرى وصولا إلى الأنشطة التجارية الصغيرة والمتوسطة، مما يترجم نجاح مبادرات البنك المركزي (مثل منظومة القنوات الموحدة DuitNow) في دمج التجارة والتجزئة بالكامل في الاقتصاد الرقمي الرسمي وتخفيض تكلفة المعاملات النقدية.

• مؤشر نسبة التغطية الجغرافية للنواحي والمقاطعات (Sub-districts with financial access points):

الجدول رقم (3-9): نسبة المناطق الفرعية التي فيها نقطة الوصول (2011-2024)

| السنة                                     | 2011 | 2015 | 2018 | 2021 | 2022 | 2023 | 2024 |
|-------------------------------------------|------|------|------|------|------|------|------|
| المناطق الفرعية التي فيها نقطة الوصول (%) | 46.4 | 97.1 | 95.7 | 95.0 | 96.2 | 95.8 | 94.9 |

المصدر: من اعداد الطالبين باعتماد على الملحق 1

يعتبر هذا المؤشر المقياس الحاسما للعدالة الاجتماعية والجغرافية في توزيع الخدمات المالية في ماليزيا، حيث تكشف البيانات عن نجاح سيادي مبكر ومبهر، إذ قفزت نسبة وصول مالي من 46.4% فقط في عام 2011 إلى نسبة تغطية شبه كاملة بلغت 97.1% في عام 2015. ومنذ ذلك الوقت، استقرت هذه النسبة عند مستويات قياسية بالغة النضج لتسجل 94.9% في نهاية عام 2024. إن استقرار الرقم عند مستوى الـ 95% على مدى عقد من الزمن، رغم الإغلاقات المتتالية للفروع وتراجع أعداد الوكلاء، ليثبت بالدليل القاطع أن البنك المركزي المالي نجح في هندسة توازن مثالي، حيث ضمن الحفاظ على شمولية الجغرافية واستدامتها وحمايتها من التراجع بفضل إحلال شبكات أجهزة الصراف، وأجهزة الإيداع، ونقاط البيع الإلكترونية كبدايل تكنولوجية متفوقة تغطي كافة ربوع الدولة.

الفرع الثاني: مؤشرات استخدام الخدمات المالية

- الودائع:

تعد مؤشرات الودائع البنكية والادخار الرسمي ركيزة أساسية لتقييم عمق النظام المصرفي ومدى قدرته على استقطاب الفوائض المالية وتدويرها في الاقتصاد. ويرتبط تقييم هذا المحور برصد الكثافة العددية لحسابات الإيداع لكل 10,000 بالغ، وتتبع التغير السنوي في نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات إيداع نشطة، مما يعكس درجة الأمان المالي وثقة المتعاملين في المؤسسات الرسمية.

#### جدول رقم (3-10): مؤشر الودائع لدولة ماليزيا (2011-2024)

| السنة                                   | 2011   | 2015   | 2018   | 2021   | 2022   | 2023   | 2024   |
|-----------------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| عدد حسابات الإيداع لكل 10.000 بالغ      | 33.426 | 35.217 | 35.805 | 33.626 | 33.753 | 34.664 | 36.418 |
| البالغون الذين لديهم حساب إيداع نشط (%) | 86.8   | 92.4   | 95.5   | 95.7   | 96.8   | 97.3   | 97.4   |

المصدر : من اعداد الطالبين باعتماد على الملحق 1

تبرز المعطيات الرقمية لجدول مؤشر الودائع في ماليزيا نموا تصاعديا وتوازنا يعكس نضج الثقافة الادخارية وقوة قنوات الاستقطاب المصرفي. فبالنسبة لكثافة الحسابات، ارتفع عدد حسابات الإيداع لكل 10,000 بالغ من 33,426 حساباً عام 2011 ليبلغ ذروته عند 36,418 حساباً عام 2024، مع تسجيل تراجع طفيف ومؤقت خلال عام 2021 عند 33,626 حساباً بفعل تداعيات الجائحة الصحية قبل أن يستأنف الصعود الفوري. ويتكامل هذا الأداء مع التطور المستمر في نسبة البالغين الذين يمتلكون حساب إيداع نشط، حيث قفزت النسبة من 86.8% عام 2011 لتتخطى حاجز الـ 95% بدءاً من عام 2018، وصولاً إلى استقرارها عند مستوى قياسي يناهز 97.4% عام 2024، وهو ما يبرهن على نجاح السياسات الوطنية في تحقيق دمج شبه كلي للبالغين ضمن الوعاء الادخاري الرسمي.

#### - القروض:

يمثل تتبع الأنشطة الائتمانية والتمويلية عبر مؤشرات القروض الرسمية أداة رئيسية لقياس فاعلية الوساطة المالية ومدى نفاذ الأفراد للتسهيلات المصرفية. ويتطلب تشخيص هذا البعد استقراء التطور الزمني لحسابات القروض المفتوحة لكل 10,000 بالغ، بالتوازي مع رصد التغير الحاصل في نسبة البالغين الحاصلين على تمويلات وقروض رسمية لتلبية احتياجاتهم الاستثمارية والاستهلاكية.

#### جدول رقم (3-11): مؤشرات القروض لدولة ماليزيا (2011-2024)

| السنة                               | 2011  | 2015  | 2018  | 2021  | 2022  | 2023  | 2024   |
|-------------------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--------|
| عدد حسابات القروض لكل 10.000 بالغ   | 9.842 | 9.527 | 9.495 | 9.588 | 9.791 | 9.996 | 10.177 |
| البالغون الذين لديهم حساب القرض (%) | 37    | 38.8  | 38.8  | 40.2  | 40.6  | 41.2  | 41.7   |

المصدر : من اعداد الطالبين باعتماد على الملحق 1

تكشف القراءة التحليلية لبيانات جدول مؤشرات القروض عن وجود مرونة في السياسات التمويلية وتوسع تدريجي محكوم في منح التسهيلات الائتمانية للبالغين في ماليزيا. حيث يلاحظ أن عدد حسابات القروض لكل 10,000 بالغ قد انطلق من 9,842 حسابا عام 2011 ثم شهد تراجعا طفيفا ومستقرا حول مستويات 9,400 حساب بين عامي 2015 و2018، ليعاود الارتفاع التدريجي مع تبني حلول الهندسة المالية والتمويل الرقمي ليسجل 10,177 حسابا عام 2024. وفي سياق متصل، سجلت نسبة البالغين الذين لديهم حساب قرض ارتفاعا ثابتا ومستقرا دون انقطاع، حيث انتقلت من 37% عام 2011 إلى 38.8% ثم واصلت الصعود لتسجل 40.2% عام 2021 وتختتم السلسلة الزمنية عند 41.7% عام 2024، مما يؤكد التوسع المدروس في تغطية الاحتياجات التمويلية وحماية النظام المصرفي من مخاطر الإفراط الائتماني.

#### المدفوعات :

تمثل عصرة قطاع المدفوعات والانتقال نحو البيئة الرقمية القنوات الحيوية الأكثر تسريعا لوتيرة الشمول المالي وتعميم التكنولوجيا المالية. ويرتبط قياس نضج هذا القطاع بمراقبة معدلات انتشار الخدمات المالية وعمليات الدفع المنجزة عبر شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى رصد مستويات انتشار الخدمات المصرفية المعتمدة على الهواتف المحمولة والذكية كبديل للقنوات التقليدية.

جدول رقم (3-12): مؤشر المدفوعات في ماليزيا (2011-2024).

| السنة                                        | 2011 | 2015 | 2018 | 2021  | 2022  | 2023  | 2024  |
|----------------------------------------------|------|------|------|-------|-------|-------|-------|
| معدل انتشار الخدمات المالية عبر الأنترنت (%) | 40.9 | 63.3 | 91.1 | 122.4 | 134.3 | 140.0 | 144.9 |

|                                                              |     |    |      |      |      |    |       |
|--------------------------------------------------------------|-----|----|------|------|------|----|-------|
| معدل انتشار<br>الخدمات المصرفية<br>عبر الهاتف<br>المحمول (%) | 5.4 | 23 | 44.6 | 72.9 | 88.7 | 97 | 106.4 |
|--------------------------------------------------------------|-----|----|------|------|------|----|-------|

المصدر : من اعداد الطالبين باعتماد على الملحق 1

تظهر البيانات الإحصائية لجدول مؤشر المدفوعات قفزات نوعية وطفرات نمو متسارعة تعكس التحول الشامل للمجتمع الماليزي نحو الاقتصاد الرقمي غير النقدي. حيث سجل معدل انتشار الخدمات المالية عبر الإنترنت قفزة هائلة من 40.9% عام 2011 ليصل إلى 91.1% عام 2018، وضاعف من سرعة صعوده مدفوعا بتبني التكنولوجيات الذكية ليتجاوز حاجز المئة بالمئة ويسجل 144.9% عام 2024، مما يشير إلى امتلاك الأفراد لأكثر من وسيلة دفع إلكترونية عبر الشبكة. وبالمثل، شهد معدل انتشار الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول نموا انفجاريا ، حيث انطلق من نسبة متدنية جدا بلغت 5.4% عام 2011، ليرتفع بحلول عام 2015 إلى 23%، ثم يواصل صعوده القياسي ليسجل 72.9% عام 2021 ويختتم الفترة عند 106.4% عام 2024، وهي مؤشرات حاسمة تؤكد الهيمنة الكاملة للقنوات الرقمية والمحافظ الإلكترونية على هيكل المدفوعات القومي.

### الفرع الثالث: مؤشر جودة الخدمات المالية في ماليزيا

يتكامل تقييم أبعاد الشمول المالي بالانتقال من مرحلتي النفاذ والاستخدام إلى قياس جودة الخدمات المالية المقدمة ومدى ملاءمتها للاحتياجات الحقيقية للمتعاملين. ويقتزن تحليل هذا البُعد النوعي برصد مستويات الرضا الشامل للأفراد عن المعاملات المصرفية الرسمية، وتتبع كفاءة المنتجات الائتمانية والتمويلية وآليات التكافل الحمائي، مما يسهم في قياس القدرة الاستراتيجية للنظام المالي على كسب ثقة الجمهور وضمان استدامة اندماجه الرقمي.

### الجدول رقم (3-13) مؤشرات جودة الخدمات المالية 2011-2021

| 2) Demand-Side Data*                                         |       |       |      |      |
|--------------------------------------------------------------|-------|-------|------|------|
| Indicators                                                   | 2011* | 2015* | 2018 | 2021 |
| <b>Take-up</b>                                               |       |       |      |      |
| Adults with deposit accounts (%)                             | 92    | 91    | 92   | 93   |
| Adults with financing accounts (%)                           | 36    | 25    | 39   | 61   |
| Adults with life insurance / takaful policies (%)            | 18    | 16    | 17   | 23   |
| <b>Satisfaction Level</b>                                    |       |       |      |      |
| Adults who are satisfied with overall financial services (%) | 61    | 73    | 73   | 77   |

\*Source: FCI Survey BNM

المصدر : (malaysia bank negara ، 2024)

يظهر الجدول تطور مؤشرات الشمول المالي ومستوى رضا الافراد عن الخدمات المالية في ماليزيا خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021 ويتبين ان البيانات لنسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات الایداع ظلت مرتفعة ومستقرة نسبيا، حيث تراوحت بين 91% و 193% وهو ما يعكس انتشارا واسعا لخدمات المالية المصرفية الأساسية وقدرة معظم السكان على الوصول الى الخدمات المالية الرسمية ، وفي المقابل شهدت نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات التمويل نموا ملحوظا اذا ارتفعت من 36% عام 2011 الى 61% عام 2021 ، وهو ما يدل على التوسع فرص الحصول على التمويل وتزايد الاعتماد على المنتجات الائتمانية والتمويلية . كما كشفت البيانات عن التحسن في نسبة الافراد الذين شملتهم التأمينات على الحياه او المنتجات التكافل حيث ارتفعت من 18 الى 23% خلال نفس الفترة الامر الذي يعكس زياده الوعي و أهمية الحماية المالية وإداره المخاطر ، ومن الناحية اخرى سجل مستوى الرضا عن الخدمات المالية تحسنا مستورا اذا ارتفع من 61% عام 2011 الى 77% عام 2021 وهو ما يشيل الى نجاح المؤسسات المالية وجهات التنظيمية في تحسين جودة الخدمات المقدمة وتعزيز تجربة المستخدمين وبصفة عامة تعكس هذه المؤشرات التقدم ملحوظ الذي حققته ماليزيا في مجال الشمول المالي ليس فقط من ارتفاع المعادلات بل في استخدام المنتجات والخدمات المالية وهو ايضا عبر تعزيز ثقة الافراد وكسب رضاهم عن النظام المالي مما يؤكد ماذا فعالية السياسة والاستراتيجية المتبعة من قبل دولة ماليزيا.

### المطلب الثالث: واقع التمويل الإسلامي الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الجزائر

#### الفرع الأول: نبذة عن انفتاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر

مثلا مثل العديد من الدول الإسلامية والعربية، وحتى بعض الدول الغربية، فتحت الجزائر المجال أمام الصيرفة الإسلامية لتكون جزءًا من نظامها المصرفي منذ صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10، الذي سمح للقطاعين الخاص والأجنبي بإنشاء بنوك، بما في ذلك البنوك الإسلامية. وقد اعتُبرت الجزائر من الدول السبّاقة في هذا المجال مقارنة بجيرانها وبعض الدول العربية الأخرى، غير أن حجم النشاط ظل محدودًا، إذ لم يُعتمد سوى مصرفين إسلاميين، كان آخرهما في عام 2008.

أول هذه التجارب تمثلت في بنك البركة الجزائري الذي تأسس في 20 ماي 1991 برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري، وبدأ نشاطه الفعلي في سبتمبر من نفس السنة. وقد تكوّن رأسماله من مساهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بنسبة 44%، ومجموعة البركة المصرفية البحرينية بنسبة 56%. وبموجب القانون رقم 03-11 المؤرخ في 26 سبتمبر 2003، مُنح البنك الحق في مزاوله مختلف العمليات المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

أما التجربة الثانية فجاءت بعد سنوات طويلة مع إنشاء مصرف السلام الجزائري، الذي افتتح رسميًا في 20 أكتوبر 2008 برأسمال يناهز 72 مليار دينار جزائري (ما يقارب 100 مليون دولار)، ليصبح أكبر مصرف خاص في الجزائر آنذاك، مقدّمًا خدمات مالية متوافقة مع الشريعة الإسلامية. ورغم وجود طلبات عديدة، لم يعتمد بنك الجزائر بنوكًا إسلامية أخرى.

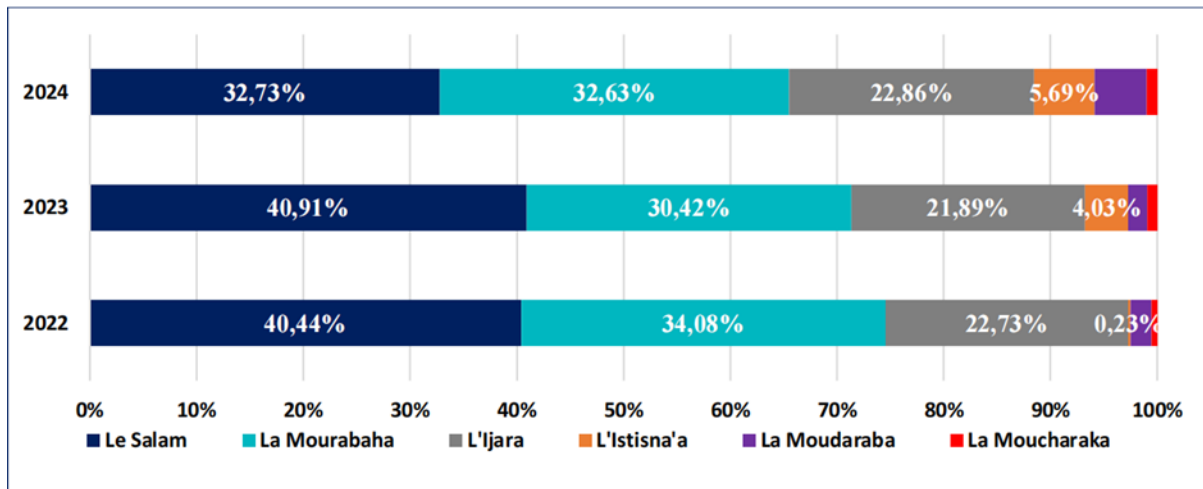
إلى جانب ذلك، سمحت السلطات الرقابية لبعض البنوك التقليدية بفتح نوافذ إسلامية لتقديم منتجات مصرفية متوافقة مع الشريعة إلى جانب خدماتها التقليدية. ومن أبرز هذه التجارب بنك الخليج الجزائري (AGB) التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة، الذي بدأ نشاطه سنة 2002، ويملك اليوم 37 فرعًا موزعة عبر 21 ولاية، حيث يقدم خدمات مصرفية إسلامية تشمل توظيف الأموال والتمويلات وفق الصيغ الشرعية. كما تخطط بنوك أخرى، مثل ترست الجزائر والمؤسسة المصرفية العربية الجزائر وبنك الإسكان للتجارة والتمويل الجزائر والقرض الشعبي الجزائري، لاقتحام سوق المنتجات الإسلامية (مخلفي و صديقي، 2020، الصفحات 890-891).

## الفرع الثاني : التمويل الإسلامي الرقمي في الجزائر

### 1- عقود التمويل الإسلامي في الجزائر :

يشكل تتبع التوزيع الهيكلي للأرصدة القائمة على الصيغ التمويلية الإسلامية ركيزة أساسية لتقييم واقع ونضج الصيرفة التشاركية داخل المنظومة المصرفية الجزائرية. ويرتبط استقرار هذا المسار برصد مدى ديناميكية نمو هذه المنتجات، وتحديد مستويات التمركز الائتماني بين البيوع التقليدية كالسلم والمراجعة والإجارة مقارنة بالعقود الاستثمارية الاستثنائية القائمة على المشاركة والمخاطر.

### الشكل (3-26): هيكل الأرصدة القائم على المنتجات المالية الإسلامية



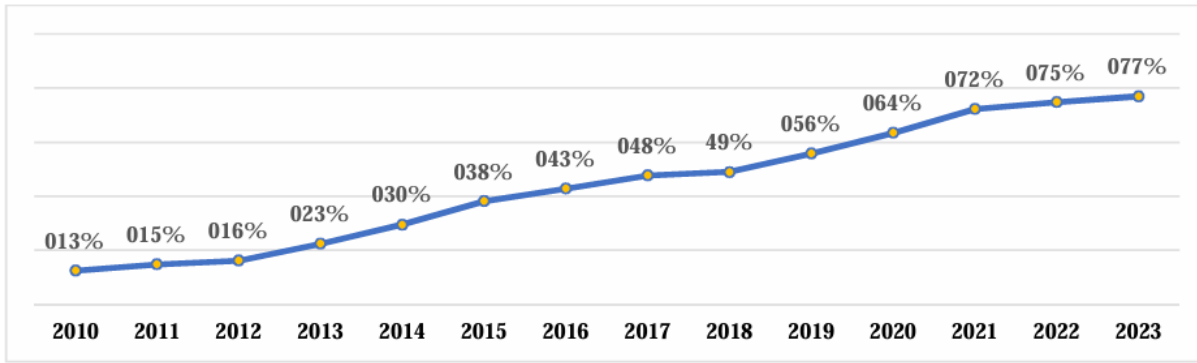
المصدر: (bank of algeria, 2025, p. 61).

تظهر القراءة الهيكلية للبيانات الإحصائية للفترة الممتدة بين سنوات من 2022 إلى 2024 تحولا نوعيا وتوسعا في نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر ، وهو نمو مدفوع بشكل شبه كلي بديناميكية البنوك الخاصة والتي غطت لوحدها ما نسبته 91.4% من إجمالي التمويلات القائمة بقيمة بلغت 486.3 مليار دينار جزائري وبمعدل نمو يناهز 11.3% بنهاية عام 2024. ومن الناحية الهيكلية ، يلاحظ تمركز ائتماني شديد حول صيغ الإقراض والبيع التقليدية (السلم، المرابحة، والإجارة) و التي تشكل مجتمعة النواة الصلبة للمحفظة الاستثمارية بنسبة تتجاوز 88.2% من الحجم الكلي ، فرغم التراجع الحركي لعقد "السلم" بنسبة 7.2% لينخفض إلى 174.2 مليار دينار، إلا أنه حافظ على صدارته النسبية في السوق بحصة 32.73% ، يليه مباشرة عقد "المرابحة" الذي يشهد طفرة حركية قوية بنمو بلغ 24.5% مستحوذا على 32.63% من السوق بقيمة 173.6 مليار دينار، ثم تحل "الإجارة" في المرتبة الثالثة بحصة 22.86% وحجم مالي بلغ 121.7 مليار دينار . وفي المقابل، يحمل الشق الثاني من البيانات مؤشرات واعدة حول رغبة المنظومة في تنويع المخاطر المالية ودعم الاستثمار الرأسمالي والتطوير العقاري ، وهو ما تجسد في القفزة القياسية الاستثنائية لعقد "الاستصناع" الذي نما بنسبة 212% ليصل إلى 25.7 مليار دينار ، بالتوازي مع الانتعاش الملحوظ لعقد "المضاربة" بنسبة 63.8% ليلبلغ 30.3 مليار دينار. وتؤكد هذه المؤشرات في مجملها أن سوق التمويل الإسلامي بالجزائر يمر بمرحلة انتقال استراتيجي من مرحلة التأسيس القائمة على التمويلات الاستهلاكية والتجارية قصيرة الأجل و منخفضة المخاطر، إلى مرحلة الاندماج الفعلي في تمويل المشاريع الاستثمارية والتنمية ، مما يستدعي من الفاعلين في الهندسة المالية تبني أدوات تسعير وتقويم متطورة في دعم هذا التوسع وضمان كفاءته التنافسية.

## 2- التكنولوجيا المالية في الجزائر

شهد قطاع تكنولوجيايات الإعلام والاتصال في الجزائر تحولا جذريا متسارعا خلال العقدين الأخيرين. ويعكس المخطط البياني الوارد قصة هذا التحول الرقمي؛ حيث تُظهر البيانات الإحصائية نسقا تصاعديا مستمرا لنسبة المواطنين الذين يلجون الشبكة العنكبوتية، مدفوعا بتطوير البنية التحتية، ودخول تقنيات الجيل الثالث (G3) والجيل الرابع (G4)، بالإضافة إلى تعميم الألياف البصرية وتراجع أسعار الاشتراكات والأجهزة الذكية.

شكل (3-27) نسبة الأشخاص الذين يستخدمون انترنت في الجزائر



المصدر: ( Faiza Zahera و Rym، 2025، صفحة 401)

تعكس المعطيات الإحصائية الموضحة في المنحنى البياني تحولاً رقمياً جذرياً وسريعاً في بنية المجتمع الجزائري خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2010 و 2023؛ حيث يشير الاتجاه العام للمنحنى إلى نمو تصاعدي مستمر ودون انقطاع في نسبة مستخدمي الإنترنت. فبعد أن انطلقت المؤشرات من مستويات متدنية جداً في عام 2010 لم تتعدا 13% نتيجة الاعتماد الحصري على الشبكات الثابتة ومحدودية التدفق، شهدت الفترة الممتدة من 2013 إلى 2019 قفزة نوعية حقيقية تزامناً مع إدخال وتعميم تقنيات الجيلين الثالث والرابع (G/4G3) للمحمول، مما دفع النسبة لتتجاوز عتبة النصف مستقرة عند 56%. ولم يتوقف هذا التسارع بل تعزز بشكل لافت مع حلول عام 2020 (سنة جائحة كورونا) ليرتفع إلى 64% بفعل التوجه الاضطراري نحو الرقمنة، الاستهلاك الرقمي، والعمل عن بعد، واستمر هذا المنحنى في الصعود بدفع من سياسات الشمول المالي وتطوير البنية التحتية للألياف البصرية حتى بلغ ذروته بنسبة 77% في عام 2023. وتؤكد هذه الطفرة الإحصائية انتقال الجزائر من الاستخدام النخبوي والمحدود للشبكة العنكبوتية إلى مرحلة النضج الرقمي، مما يمثل أرضية خصبة لدعم آليات الاقتصاد الرقمي، وتطوير حلول التجارة الإلكترونية، وتعزيز مؤشرات الشمول الرقمي والمالي في البلاد.

### الفرع الثالث: واقع الشمول المالي في الجزائر

#### 1. الإطار التشريعي لشمول المالي في الجزائر :

شهدت الجزائر منذ مطلع العقد الماضي سلسلة من الإصلاحات القانونية والتنظيمية الهادفة إلى تعزيز الشمول المالي وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية ومن بين هذه الإصلاحات نجد

- التعليم الوزاري رقم 3-2012 المؤرخة في 26 ديسمبر 2012 نصّت في مادتها الثانية على حق أي فرد أو مؤسسة مقيمة في الجزائر في فتح حساب مصرفي، وهو ما يُعد خطوة أولى نحو تكريس مبدأ الحق في النفاذ إلى الخدمات المالية.

- يأتي بعد ذلك صدور القانون رقم 13-08 المؤرخ في 30 ديسمبر 2013، حيث ألزمت المادة 35 مكرر منه مصرف الجزائر باتخاذ التدابير الكفيلة بتسهيل تقديم الخدمات المالية، مع التركيز على تنظيم مواقع شبابيك الخدمة في مختلف المؤسسات المصرفية عبر التراب الوطني، بما يعزز الوصول العادل والمتوازن إلى هذه الخدمات.
  - وفي إطار تدعيم هذا التوجه، جاءت التعليمات رقم 1-18 الصادرة في 14 فيفري 2018 لتوجيه المؤسسات المالية والمصرفية نحو تنويع منتجاتها وخدماتها وتوسيع نطاقها، بما يتلاءم مع احتياجات العملاء ويساهم في رفع مستويات الشمول المالي.
  - كما أصدرت التعليمات رقم 2 المؤرخة في 19 جوان 2018 من طرف بنك الجزائر، والتي تضمنت إجراءات إضافية لتسهيل عملية فتح الحسابات بالعملة الأجنبية، مما أتاح للأفراد خيارات أوسع في مجال الادخار والتعاملات المالية الدولية.
  - وأخيراً، مثل القانون رقم 23-09 المؤرخ في 21 جوان 2023 المتعلق بالقانون النقدي والمصرفي نقلة نوعية، حيث نصّت المادة 90 منه على الترخيص بإنشاء مصارف استثمارية ورقمية مع تحديد قواعد وآليات مباشرة أنشطتها، بينما أوجبت المادة 163 تشكيل لجنة وطنية للدفع داخل مصرف الجزائر تُعنى بوضع استراتيجية وطنية لتطوير وسائل الدفع، بما يرفع من جودة المعاملات المصرفية ويُسهّم في توسيع نطاق الشمول المالي.
- بهذا التسلسل، يتضح أن الإطار التشريعي والتنظيمي في الجزائر تطوّر تدريجياً من ضمان الحق في فتح الحسابات المصرفية إلى تبني استراتيجيات وطنية متقدمة تشمل المصارف الرقمية ووسائل الدفع الحديثة، مما يعكس التزام الدولة بتعزيز الشمول المالي كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (فوزية، مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي - أطروحة الدكتوراة ، 2024-2025، الصفحات 120-121).

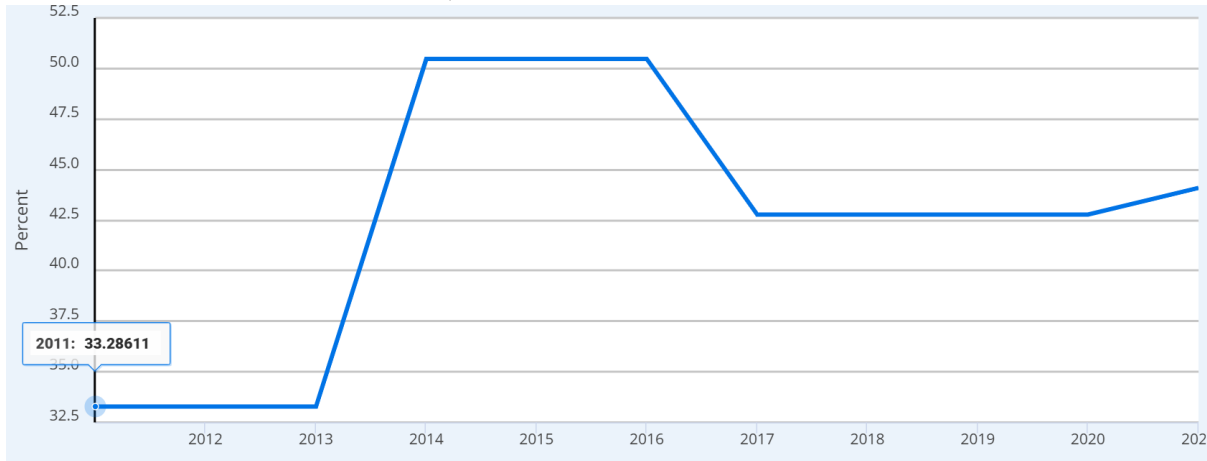
## 2- مؤشرات الشمول المالي في الجزائر

### - وصول إلى خدمات المالية

- يعد مؤشر الوصول إلى الخدمات المالية، والمتمثل أساساً في نسبة امتلاك الأفراد لحسابات لدى المؤسسات الرسمية، الحجر الأساس لقياس مستويات الشمول المالي وتقييم كفاءة المنظومة المصرفية في دمج مختلف الفئات المجتمعية داخل الدورة الاقتصادية المنظمة، ويعكس رصد مسار هذا المؤشر مدى نجاعة السياسات المتبعة لتقليص حجم الإقصاء المالي، والحد من الاعتماد المفرط على السيولة النقدية لصالح تعزيز الاعتماد على القنوات المالية الحديثة والمنصات الرقمية.
- اشخاص البالغين لديهم حساب في مؤسسات المالية :

يمثل قياس معدلات ملكية الحسابات المالية لدى البالغين فوق 15 سنة مؤشرا جوهريا لتقييم كفاءة الخدمات المصرفية الرسمية ومدى نجاح خطط التحول الرقمي داخل السوق الجزائرية. ويرتبط استقرار هذا المسار الزمني برصد طفرات النمو الناتجة عن عصرنة قطاع المدفوعات وإدخال المنظومة البنكية والبريدية الرقمية، مع تحليل أسباب التذبذب الهيكلي الناجم عن تحديات الثقة الرقمية ومستويات استخدام هذه الحسابات بشكل نشط.

شكل رقم (3-28) أشخاص البالغين فوق 15 سنة لديهم حساب في مؤسسات المالية الرسمية

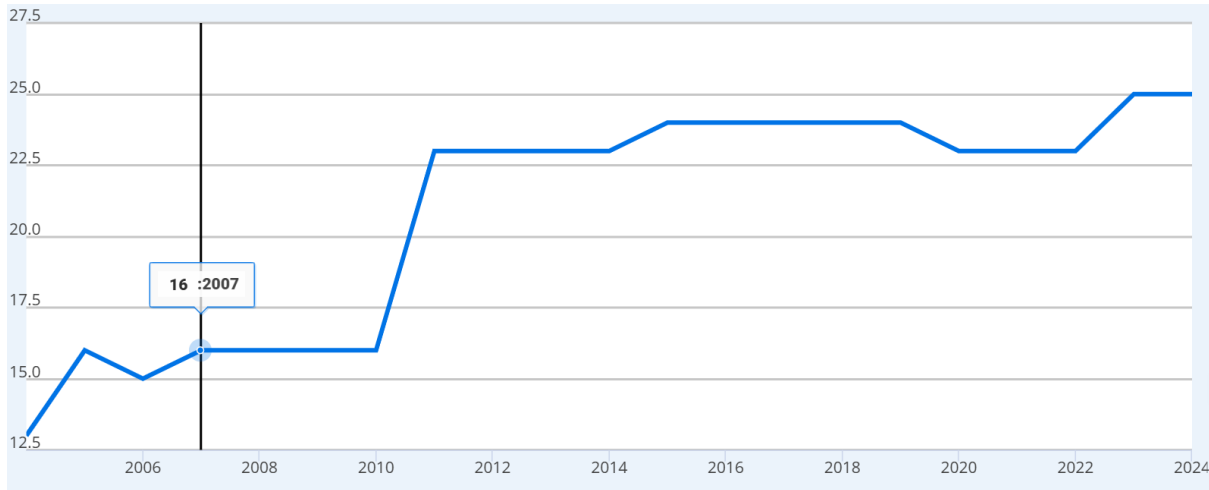


المصدر: (fred).

يظهر المنحنى البياني تطور نسبة في الملكية للحسابات المالية الرسمية لدى البالغين في الجزائر فوق 15 سنة وهو مؤشر جوهري لقياس ماذا وصول الى الخدمات المالية كأحد ركائز اساسية لشؤون المالية الرقمية نلاحظ استقرار منخفضا عند نسبة اقل حوالي 33.2% في عام 2013 وهو ما يعكس مرحله اقضاء المالي التقليدي والاعتماد المفرط على السيولة النقدية ،الا انه ومع بداية عام 2014 شهد المؤشر القفزة نوعية الى السقف 50% و تعزى هذه الطفرة الاقتصادية الى بداية التوجه نحو العصرنة في القطاع الدفع وادخال المنظومة البنكية التكنولوجيا والتوسيع شبكات حسابات البريدية والبنكية ،وهذا التحول يمثل مرحلة رقمنة اولية بحيث ساهمت البنية التحتية للمدفوعات في استقطاب الفئات جديدة نحو القطاع المالي الرسمي وفي سنة 2016 تراجع مؤشر استقرار عند 42.5 ثم ليعود في ارتفاع الطفيف وهو ما يشير الى وجود تحديات تتعلق باستخدام حسابات النشطة فامتلاك حساب لا يعني بالضرورة استخدامه الرقمي المستمر، يفسر الاقتصاد الرقمي ،و هذا التذبذب بالضعف النظام البيئي للمدفوعات الرقمية في تلك الفترة ونقص الثقة الرقمية مما يتطلب تعزيز آليات التكنولوجيا المالية للتحويل هذه الحسابات الى قنوات دفع الكترونية اليومية مستمرة عبر الهاتف المحمول او المنصات الرقمية.

#### • عدد الشركات و المؤسسات المالي الأخر و الوسطاء الماليون

الشكل (3-29) عدد المؤسسات والشركات المالية الأخرى و وسطاء الماليون في الجزائر .



المصدر: (fred, 2026) .

يمثل المنحنى تطور هيكلي لعدد من المؤسسات والوسطاء الماليين في الجزائر عبر الخط الزمني الممتد ، الى جانب عرض الخدمات المالية وتنويع الفاعلين في السوق نلاحظ وجود اتجاه تصاعدي تدريجي تتخلله فترات من الاستقرار ، حيث انتقل المؤشر من مستويات منخفضة قبل عام 2007 حوالي 12.5 الى 15 ليصل الى عتبة 25 مؤسسة لسنوات الأخيرة ، ومن المنظور الاقتصادي الرقمي فإن هذا النمو العددي يمثل توسعا في الهيكل المؤسساتي للقطاع المالي وهو امر ضروري لكسر حاله الاحتكار البنكي التقليدي وخلق بيئة تنافسية فإن زيادة في عدد المؤسسات والوسطاء يمهّد الطريق لظهور ما يعرف باسم البنوك الرقمية او الفاعلية في التكنولوجيا المالية او اعضاء جدد يساهمون في خفض التكاليف وتسهيل معاملات ، ومع ذلك فإن الاستقرار لفترة طويلة من 2015 الى 2019 وبين 2020 و 2022 يشير الى وجود عوائق تنظيمية او تشريعية تحد من دخول الفاعلين الجدد بسرعة اكبر مثل شركات الفينتك الناشئة ومنصات التمويل الجماعي اما الارتفاع الاخير الملاحظ في نهاية المنحنى يترجم ديناميكية جديدة قد تكون مدفوعة بصدور قوانين تشريعية تنظيمية نقدية ومصرفية حديثة تحفز الابتكار المالي الرقمي وتدعم ادراج الوسطاء الماليين غير التقليديين يعتمدون على خوارزميات وبيان الضخمة لتقديم خدمات المالية متخصصة ومبتكرة مما يعزز كفاءة و مرونة السوق المالي الجزائري .

#### • عدد أجهزة الصراف الآلي في فروع البنوك

جدول رقم(3-14) عدد أجهزة الصراف الآلي في فروع البنوك الجزائرية.

| سنوات           | 2019  | 2020  | 2021  | 2022  | 2023  |
|-----------------|-------|-------|-------|-------|-------|
| المنطقة الحضرية | 1.323 | 1.481 | 1.573 | 1.649 | 1.499 |

|     |     |    |    |    |                    |
|-----|-----|----|----|----|--------------------|
| 115 | 106 | 92 | 83 | 73 | المنطقة<br>الريفية |
|-----|-----|----|----|----|--------------------|

المصدر : (بنك المركزي الجزائري).

عدد أجهزة الصراف الآلي في فروع البنوك" (2019-2023)

تظهر القراءة التحليلية لبيانات هذا الجدول تباينا جغرافيا حادا ومستمر في توزيع شبكة أجهزة الصراف الآلي التابعة للبنوك، مما يبرز تمركزا كبيرا للخدمات المصرفية التقليدية داخل المدن والمناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية. ففي الوسط الحضري، سجلت الأجهزة نموا تدريجيا من 1,323 جهازا عام 2019 لتصل إلى ذروتها عند 1,649 جهازا عام 2022، قبل أن تشهد تراجعا نسبيا في عام 2023 لتستقر عند 1,499 جهازا، وهو ما قد يفسر ببداية التوجه نحو قنوات الدفع الرقمية البديلة أو عصنة الأجهزة القائمة. في المقابل، وعلى الرغم من الارتفاع المستمر لعدد الأجهزة في المناطق الريفية من 73 جهازا عام 2019 إلى 115 جهازا عام 2023، إلا أن الفجوة الرقمية والمصرفية تظل شاسعة جدا بين البيئتين، مما يستدعي تبني استراتيجيات هندسة مالية تعتمد على الصيرفة المتنقلة والحلول الرقمية لتغطية العجز الهيكلي في المناطق النائية وتفعيل الشمول المالي.

#### • عدد أجهزة الصراف الآلي في المؤسسات البريدية

جدول رقم(3-15) عدد أجهزة الصراف الآلي في المؤسسات البريدية الجزائرية.

| سنوات              | 2019  | 2020  | 2021  | 2022  |
|--------------------|-------|-------|-------|-------|
| المنطقة<br>الحضرية | 1.276 | 1.299 | 1.301 | 1.743 |
| المنطقة الريفية    | 128   | 108   | 108   | 177   |

المصدر : (بنك المركزي الجزائري)

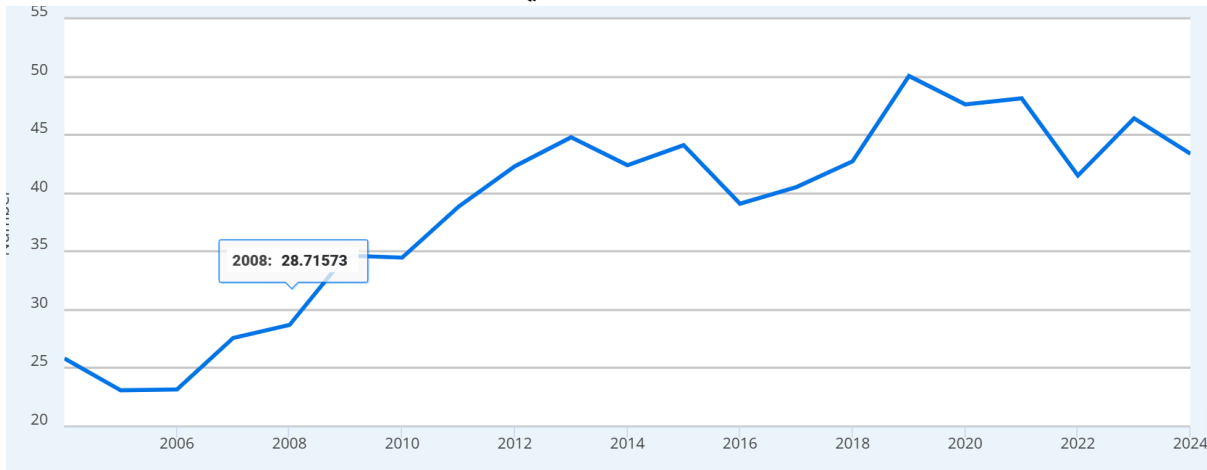
تكشف البيانات الرقمية الخاصة بأجهزة الصراف الآلي لقطاع البريد عن الدور المحوري والنوعي الذي تلعبه المؤسسة البريدية كذراع تسييرية داعمة للشمول المالي والوصول إلى السيولة النقدية في الجزائر، مع تسجيل قفزة تطويرية بارزة في نهاية السلسلة الزمنية. حيث حافظ عدد الأجهزة في المناطق الحضرية على استقرار شبه ثابت بنمو طفيف بين عامي 2019 و2021 (من 1,276 إلى 1,301 جهازا)، لينفجر هذا التطور في عام 2022 مسجلا قفزة نوعية بلغت 1,743 جهازا نتيجة لخطط العصنة وتوسيع الشبكة البريدية. وتكامل هذا التوسع الرقمي مع البيئة الريفية التي شهدت بدورها قفزة مماثلة في عام 2022 لتصل إلى 177 جهازا بعد استقرار وانخفاض مؤقت عند 108 أجهزة خلال سنتي 2020

و2021، وهو ما يبرهن على أن الشبكة البريدية تملك قدرة وصول جغرافية واجتماعية تفوق الفروع البنكية التقليدية، مما يجعلها القناة الأنسب لتوطين تطبيقات التكنولوجيا المالية الإسلامية والخدمات الرقمية الموجهة للفئات الهشة.

#### - استخدام الخدمات المالية :

يمثل مؤشر استخدام الخدمات المالية المعيار الحقيقي لقياس مدى تغلغل المعاملات المصرفية في الأنشطة اليومية للأفراد والمؤسسات، ودورها في تفعيل قنوات التمويل والادخار الرسمي. وتستدعي القراءة التحليلية لهذا المحور تتبع الهيكل الزمني لعدد المقترضين لقياس مرونة السياسات الائتمانية للبنوك، بالتوازي مع استقراء التذبذبات الهيكلية في حجم حسابات الودائع، وهو ما يسمح بتشخيص مستويات العزوف عن الادخار الرسمي وتحديد طبيعة التحديات التي تفرضها سيادة السيولة النقدية الموازية.

شكل (3-30) المقترضين من البنوك لكل 1000 بالغ في الجزائر.

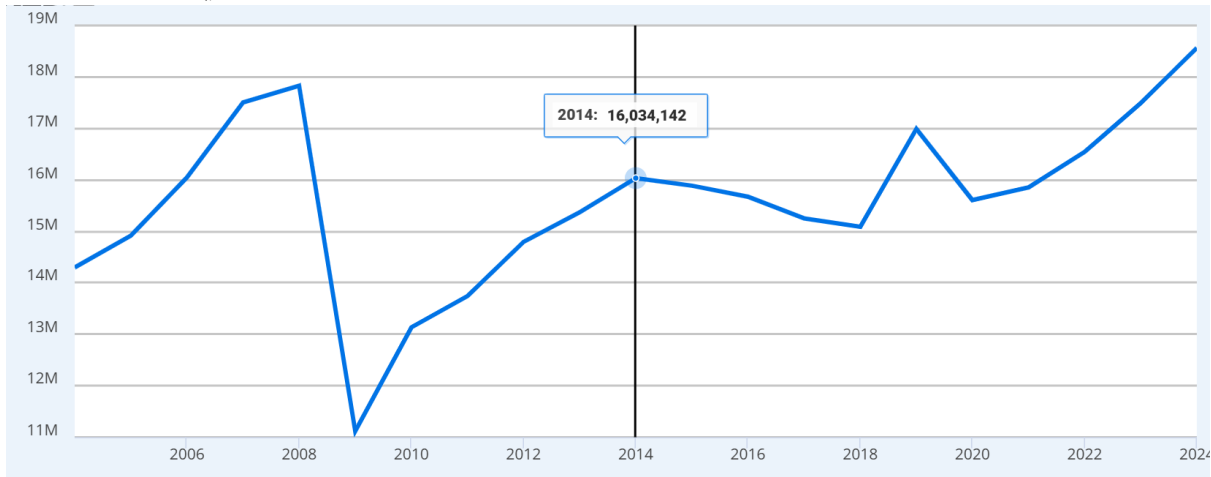


المصدر: (fred, 2026) .

يجسد هذا المنحنى مؤشر عدد المقترضين في البنوك الجزائرية وهو بمثابة ركيزة الأساسية التي يقوم عليها التمويل الشامل بحيث نلاحظ اتجاهها عاما متذبذبا يميل نحو الصعود من مستويات منخفضه دون 25 مقرض قبل عام 2006 ثم يرتفع تدريجيا ليصل إلى حوالي 28.7 مقرض في عام 2008 لواصل بعدها صعود ليتراوح بين 50 و40 مقرض لكل 1000 بالغ في العقد الاخير من المنظور الاقتصادي الرقمي يعكس هذا التطور المحتشم تحولا تدريجيا في سياسة المخاطر الائتمانية للبنوك اذ ان البقاء نسبة دون العتبة 5% اجمالي البالغين اقل من 50 مقرض لكل 1000 بالغ يسلط الضوء على فجوة ائتمانية كبرى ناتجة عن استمرار المعاملات الورقية التقليدية وصعوبة اثبات الملائمة المالية للفئات الهشة وشركات الناشئة كما ان الانخفاضات الحاده والملاحظ في التراجع بين عامين 2016 و 2022 يعذر اقتصاديا

الى غياب آليات التنظيم الرقمي للمخاطر ونقص الاعتماد على التقنيات تصنيف الائتماني الرقمي الذي يعتمد على بيانات البديلة كالفواتير الهاتف والانترنت وسلوكيات الدفع الالكتروني للتجاوز هذا الركود الائتماني، حيث يتطلب الاقتصاد الرقمي تفعيل منصات التمويل الجماعي والائتمان المصغر الرقمي عبر الهاتف المحمول ،مما يقلص من تكلفة استعلام الائتماني ويسمح بدمج طالبي القروض خارج نظام المصرفي التقليدي اي رفع الكفاءة وتخصيس الموارد المالية في السوق .

شكل(3-31)استخدام حسابات الودائع الخدمات المالية : حسابات البنوك التجارية في الجزائر



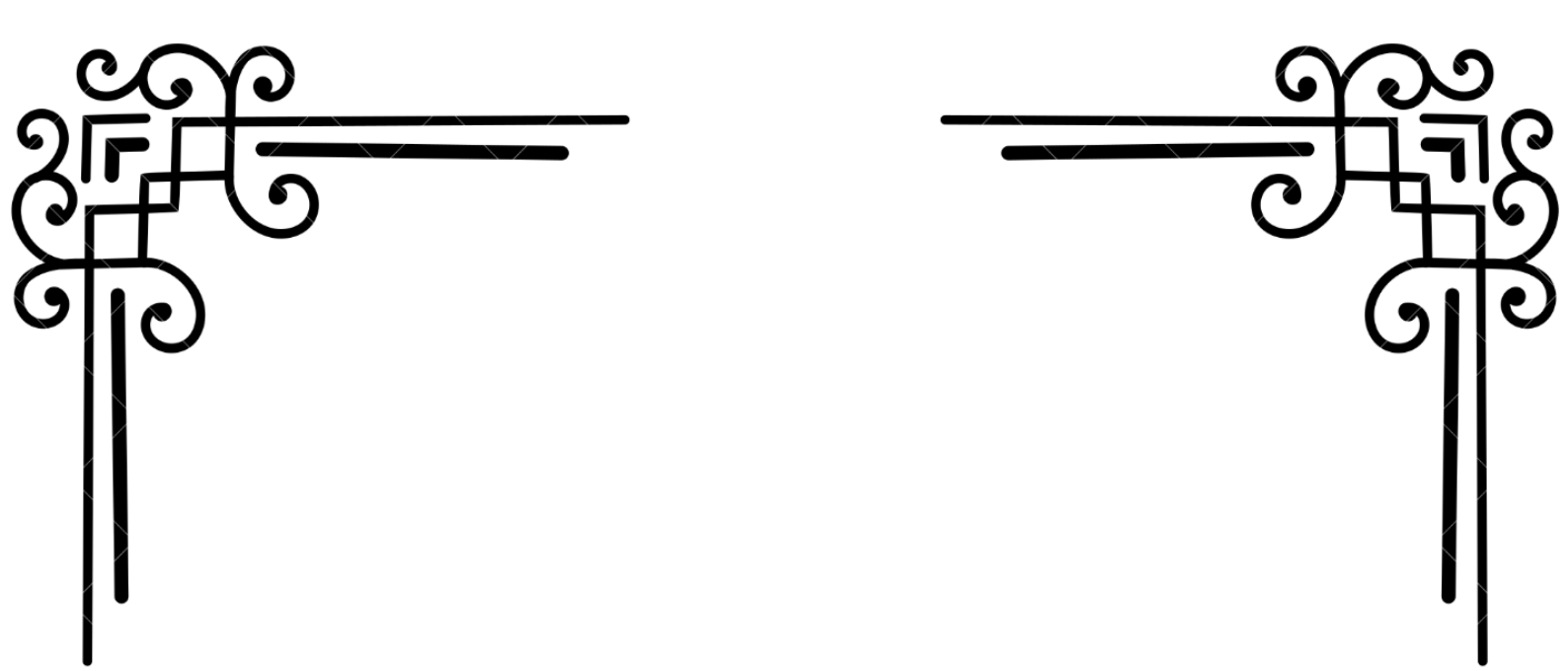
المصدر: (fred, 2026).

يمثل المنحنى اعلاه مؤشر مدى عمق الوعاء الودائع المصرفية وهو يعكس بدقة مدى ثقته المتعاملين في نظام المصرفي ومستوى تكامل المدفوعات بحيث نلاحظ تذبذب عميق ،ولعل ابرزها انهيارات غير المسبوقة في عام 2009 حيث هبطت الودائع الى بحوالي 11 مليون حساب قبل ان ترتفع مجددا بتسجيله حوالي 16 مليون حساب في عام 2014 بتواصل تذبذب صعودا لتلامس حاجز 18.5 مليون حساب، وهذا يفسر السلوك غير المستقر بظاهرة العزوف عن الادخار الرسمي وسيادة الاقتصاد الموازي المعتمد على السيولة التكنيزية خارج القنوات الرسمية خاصة في فترة الازمات وتغيير القوانين النقدية، كما ان الارتفاع لاحقه لسيما في الأخيرة نحو عام 2020 ليترجمة توجه نحو استقطاب رقمي للأموال وفرض تعاملات الكترونية لبعض المدفوعات الحكومية اي توطين الاجور ودفع الفواتير عبر الانترنت ومع ذلك ، فإن البقاء الوضع على حاله عرضه للارتدادات يعني ان جزءا كبيرا من هذه الحسابات يقع تحت تصنيف حسابات غير نشيطة بحيث يقتصر استخدامها على السحب الاجور فور صحتها دون ابقائها كودائع استثمارية ، وهذا يتطلب تحقيق استقرار في هذا المؤشر تحول نحو الخدمات المصرفية المفتوحة وتطوير المنتجات الادخار الرقمية المصغرة والجذابة المتاحة بنقره زر واحدة عبر التطبيقات الهواتف الذكية لضمان تحويل

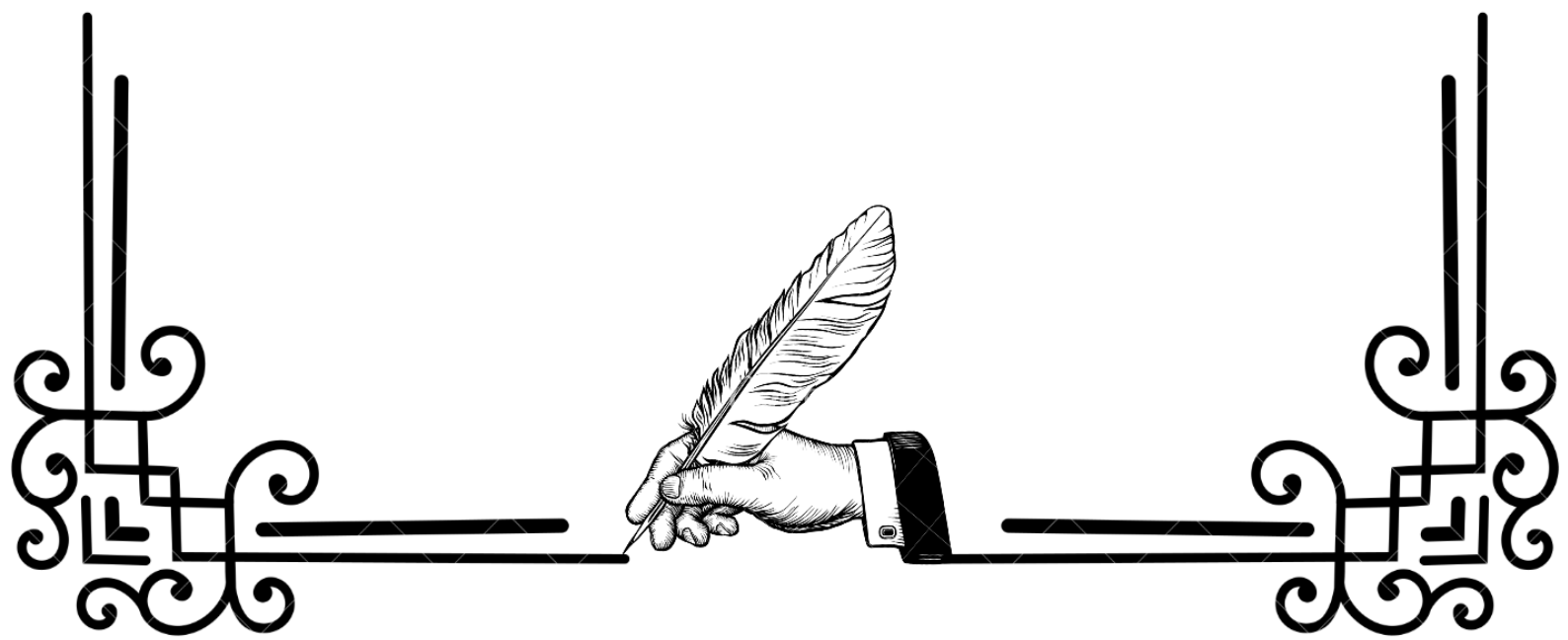
كتلة السيولة النقدية المتداولة في السوق الموازية الى سيولة رقمية مستقرة داخل المنظومة المصرفية الرسمية.

### خلاصة الفصل :

يشكل هذا الفصل الجانب العلمي من الدراسة ، حيث انتقلت الأفكار من إطار التنظيري إلى واقعا لتجربة الملموسة ، وقد أظهرت تحليل المشهد العلمي للتمويل الإسلامي الرقمي أن هذه الصناعة بلغت مرحلة متقدمة من النضج ، وأثبتت قدرتها على النمو و الصمود رغم التحديات الاقتصادية المعقدة لكن المثير للانتباه هو تباين الواضح لصيغ التمويلية ، إذ تستحوذ المراجعة على النصيب الأكبر من المحافظ البنوك الإسلامية حول العالم ، بينما تتراجع صيغ المشاركة والمضاربة الى المراتب الثانوية التان تمثل جوهر العدالة التشاركية في الفقه الإسلامي اما في مجال الفينتك فقد أثبتت أن إدماج تقنيات حديثة مثل البلوكتشين و الذكاء الاصطناعي لم يعد خيار إضافيا ،بل ضرورة استراتيجية تفرضها متطلبات الشمول المالي وتطلعات الجيل الرقمي وعلى مستوى المقارنة قدمت ماليزيا نموذجا رائدا يستحق الدراسة ، فهي دولة أدركت منذ وقت مبكر ان بناء صناعة التمويل الإسلامي بحثا عن رؤية تمويلية طويلة المدى ، فأسست منظومة متكاملة تجمع بين الرقابة الشرعية والانفتاح على الابتكار الرقمي حتى أصبحت مرجعا عالميا في هذا المجال. وفي المقابل يظهر واقع الجزائر بمزيج من الطموحات و التحديات ، فهناك نمو ملحوظ في الصيرفة الإسلامية و توسع في الشبابيك و ارتفاع في حجم الودائع غير أن هذا الزخم يصطدم بعقبات أبرزها هيمنة الاقتصاد غير الرسمي و ضعف الإطار التشريعي لتقنيات التمويل الجماعي و البلوكتشين ، إضافة إلى محدودية الثقافة المالية لدى شرائح واسعة من المجتمع وخالصة القول ، إن الفارق بين تجربتي ماليزيا و الجزائر لا يقتصر على الأرقام و مؤشرات ،بل يكمن أساسا في وضوح الرؤية الاستراتيجية وقوة الإرادة المؤسسية ، فقد أثبتت ماليزيا أن التمويل الإسلامي الرقمي قادر على أن يكون جسرا حقيقيا نحو شمول المالي ، حين تتكامل التشريعات و تتوفر الإرادة السياسية وتعمل المؤسسات بروح مشتركة لتحقيق هدف إنساني نبيل .



# الخاتمة العامة



من خلال هذه الدراسة التي تناولت دور التمويل الإسلامي الرقمي في تعزيز الشمول المالي مع التركيز على التجربة الماليزية وإمكانية الاستفادة منها في الجزائر، تبين أن التطور التكنولوجي الذي يشهده القطاع المالي ساهم في ظهور نماذج جديدة للخدمات المالية الإسلامية، أتاحت فرصاً أكبر للوصول إلى مختلف فئات المجتمع، وساعدت على تقليص الفجوة المالية وتحسين مستويات الإدماج المالي.

وقد أظهرت الدراسة أن التمويل الإسلامي الرقمي يمثل أحد أهم الأدوات الحديثة القادرة على تعزيز الشمول المالي، نظراً لقدرته على توفير خدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وباستخدام وسائل رقمية سهلة الوصول ومنخفضة التكلفة.

كما بينت الدراسة أن ماليزيا استطاعت تحقيق نتائج متقدمة في هذا المجال بفضل البيئة التشريعية المناسبة والتطور التكنولوجي والدعم الحكومي المستمر.

#### ❖ نتائج الدراسة:

##### ✓ نتائج الدراسة النظرية:

- يشكل التمويل الإسلامي الرقمي امتداداً حديثاً للتمويل الإسلامي التقليدي بالاعتماد على التقنيات الرقمية الحديثة.
- يساهم التمويل الإسلامي الرقمي في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية وتقليل تكاليف الحصول عليها.
- حققت ماليزيا مستويات متقدمة في مؤشرات الشمول المالي مقارنة بالعديد من الدول الإسلامية.
- ساعدت التكنولوجيا المالية الإسلامية في ماليزيا على تطوير الخدمات المالية وزيادة عدد المستفيدين منها.
- ما تزال الجزائر تواجه مجموعة من التحديات المتعلقة بتطوير التمويل الإسلامي الرقمي وتحسين مستويات الشمول المالي.

##### ✓ نتائج الدراسة التطبيقية:

- أثبتت التجربة الماليزية نجاحاً استراتيجياً بارزاً في توظيف التمويل الإسلامي الرقمي لتعزيز الشمول المالي، إذ ارتفعت نسبة المصرفيين البالغين من 85% سنة 2020 إلى 91% سنة 2024، في ظل منظومة مصرفية إسلامية رقمية متكاملة تضم 16 مصرفاً إسلامياً وخمس بنوك رقمية مرخصة.

- نجحت ماليزيا في تطوير بنية تحتية رقمية إسلامية متقدمة تشمل منصات الاستثمار الإسلامي والصكوك الذكية والعقود الذكية ومنصات الوقف والزكاة الرقمية، مما يجعلها نموذجاً مرجعياً يمكن الاستفادة منه في الدول النامية.
- سجّلت معاملات الصيرفة الإلكترونية في ماليزيا نمواً متسارعاً بمعدل سنوي مركب بلغ 19.1%، مع ارتفاع حصة الهاتف المصرفي إلى 62% من إجمالي المعاملات سنة 2024، مما يعكس نجاح استراتيجية التحول الرقمي في تعميق الشمول المالي.
- تعاني الجزائر من فجوة واضحة في مؤشرات الشمول المالي؛ إذ لا تتجاوز نسبة أصحاب الحسابات الفعّالة 25% من البالغين، ويبقى انتشار أجهزة الصراف الآلي دون المتوسط العالمي، في ظل غياب إطار تشريعي ناظم للتمويل الإسلامي الرقمي حتى مطلع عام 2024.
- يشكل إصدار بنك الجزائر لنظام البنوك الرقمية 04-24 سنة 2024 منعطفاً تأسيسياً نحو تحديث المنظومة المصرفية، غير أن الفجوة التشريعية في مجالات العقود الذكية والصكوك الرقمية والتمويل الجماعي الإسلامي لا تزال تُعيق الاستفادة الكاملة من إمكانيات التمويل الإسلامي الرقمي.

#### ❖ مناقشة الفرضيات:

- تم تأكيد الفرضية الرئيسية التي تنص على أن التمويل الإسلامي الرقمي يساهم في تعزيز الشمول المالي.
- تم تأكيد الفرضية المتعلقة بدور التكنولوجيا المالية الإسلامية في استقطاب فئات جديدة إلى النظام المالي الرسمي.
- تم تأكيد تفوق التجربة الماليزية في مجال التمويل الإسلامي الرقمي والشمول المالي مقارنة بالجزائر.
- تم تأكيد إمكانية استفادة الجزائر من التجربة الماليزية من خلال تبني سياسات وإصلاحات مناسبة.

#### ❖ التوصيات

- تطوير البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي في الجزائر. تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي الخاص بالتكنولوجيا المالية الإسلامية.

- تشجيع الابتكار في مجال التمويل الإسلامي الرقمي.

- نشر الثقافة المالية والرقمية بين مختلف فئات المجتمع.

- دعم المؤسسات المالية الإسلامية لتبني الحلول الرقمية الحديثة.

- الاستفادة من الخبرات والتجارب الدولية الناجحة وعلى رأسها التجربة الماليزية.

## ❖ الاقتراحات:

استناداً إلى نتائج الدراسة وما خلصت إليه من استنتاجات، يمكن تقديم جملة من الاقتراحات:

-الإسراع في استكمال الإطار التشريعي الناظم للتمويل الإسلامي الرقمي بالجزائر، وذلك بسنّ قوانين تنظّم العقود الذكية والصكوك الرقمية ومنصات التمويل الجماعي الإسلامي، مع تطوير منظومة الرقابة الشرعية لمواكبة المستجدات التكنولوجية.

-الاستثمار في توسيع شبكات البنوك الإسلامية الرقمية وتشجيع الشراكة بين المؤسسات المالية الإسلامية وشركات التكنولوجيا المالية، لتصميم منتجات رقمية ميسّرة تستهدف الشرائح المستبعدة كالمرأة والشباب وسكان المناطق الريفية.

-الاستفادة من التجربة الماليزية في بناء نظام مصرفي إسلامي ثنائي يعمل جنباً إلى جنب مع القطاع المصرفي التقليدي، مع وضع خارطة طريق استراتيجية واضحة المعالم لتطوير التمويل الإسلامي الرقمي على المدى القصير والمتوسط والبعيد.

-إطلاق برامج وطنية شاملة لتعزيز الثقافة المالية الرقمية وتطوير الوعي بالمنتجات المالية الإسلامية، مع تفعيل دور وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية في نشر قيم الاقتصاد الإسلامي.

-بناء وصياغة استراتيجية وطنية شاملة للشمول المالي الرقمي يتولى قيادتها بنك الجزائر، تتضمن أهدافاً قابلة للقياس وآليات متابعة دورية، مع دعم التنافسية بين المؤسسات المالية لتوفير خدمات متنوعة وذات جودة عالية.

## ❖ آفاق الدراسة

يمكن مستقبلاً إجراء دراسات ميدانية حول: أثر التكنولوجيا المالية الإسلامية على الأداء المالي للمصارف الإسلامية الجزائرية. دور الذكاء الاصطناعي في تطوير التمويل الإسلامي الرقمي. مساهمة البنوك الرقمية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بالجزائر. تقييم جاهزية البيئة التشريعية الجزائرية لتبني خدمات التمويل الإسلامي الرقمي.

وفي الختام، يمكن القول إن التمويل الإسلامي الرقمي أصبح أحد أهم المداخل الحديثة لتحقيق الشمول المالي، وأن نجاح التجربة الماليزية يؤكد إمكانية توظيف التكنولوجيا المالية الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي يجعل من الاستفادة من هذه التجربة خياراً استراتيجياً أمام الجزائر لتطوير قطاعها المالي وتعزيز الإدماج المالي لمختلف فئات المجتمع.

# قائمة المراجع

و مصادر



## أولاً: المراجع باللغة العربية

### 1. الكتب

- ابن المنظور. (بال تاريخ). لسان العرب (المجلد الرابع عشر). القاهرة: دار المعارف.
- أحمد، ت. ع. (2006). السلم بديل شرعي للتمويل المصرفي المعاصر: نظرية المالية والاستثمارية. السودان: دار السداد.
- البستاني، الشيخ عبد الله الوافي. (1990). معجم الوسيط للغة العربية. بيروت: مكتبة لبنان.
- الحاج، ط. (2002). مبادئ التمويل الإسلامي. عمان: دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع.
- الحמיד، ع. ع. (1990). البديل الإسلامي للفوائد المصرفية الربوية. بني سويف، مصر: دار النهضة العربية.
- الشمري، ص. ر. (2014). الصناعة المصرفية الإسلامية: مدخل والتطبيقات. الأردن: اليازوري للنشر والتوزيع.
- الغالي، ب. ا. (2012). أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- بسيوني، ع. ا. (2019). مقدمة الذكاء الاصطناعي للكمبيوتر ومقدمة البرولوج. مصر: دار النشر للجامعات.
- بوراس، أ. (2008). تمويل المنشآت الاقتصادية. عنابة: دار العلوم للنشر والتوزيع.
- توفيق، ج. ا. (دون تاريخ). أساسيات الإدارة المالية. بيروت: دار النهضة العربية.
- جبور، م. ا. (2014). دور المصارف الإسلامية في تمويل الاستثمارات. عمان: دار المكتب الحامد للنشر والتوزيع.
- زكريا، و. أ. (2010). دليلك إلى العمل المصرفي (ط. 1). حلب: دار البرقة.
- سمحان، ح.، ومحمد الحسين، ا. (2007). المصارف الإسلامية. الأردن: دار الميسر للنشر والتوزيع.
- صالح حميد العلي. (2005). المصارف المالية والمعاملات المصرفية. بيروت: اليمامة.
- صخر أحمد الخصاوني. (2005). عقد التأجير التمويلي: دراسة مقارنة. الأردن: دار وائل للنشر.
- طايل مصطفى. (2006). القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية. مصر: دار الغياشي للنشر والتوزيع.
- طلحة، ص. م. (2006). التمويل الإسلامي في السودان: التحديات والرؤى. السودان: شركة المطابع السودانية للعملة المحدودة.
- قحف، م. (2004). مفهوم التمويل الإسلامي في الاقتصاد الإسلامي: تحليل فقهي واقتصادي. البنك الإسلامي للتنمية والمعهد الإسلامي للبحوث.
- محمد حسن صوان. (2001). أساسيات العمل المصرفي. عمان: دار وائل للنشر.
- محمد سويلم. (بدون سنة نشر). إدارة المصارف التقليدية. القاهرة: مكتبة ومطبعة الإشعار.
- محمد شيخون. (2002). المصارف الإسلامية: دراسة في التقويم والمشروعية الدينية والدور الاقتصادي والسياسي (ط. 1). الأردن: دار وائل.
- محمد عبد الله ابراهيمي الشيباني. (2002). بنوك بدون ربا. المملكة العربية السعودية: دار عالم للمكتبة.

- محمود، ا. م. (2012). البنوك الإسلامية. الأردن: دار المسير للنشر والتوزيع.
- مسدور، ف. (2007). التمويل الإسلامي: من الفقه إلى المعاصر لدى البنوك الإسلامية. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
- وميترا فارهابخش، لوف اريكو. (1998). النظام المصرفي الإسلامي: القواعد المطروحة بشأن قواعد الاحترار والمراقبة. صندوق النقد الدولي.
- ## 2. المقالات والدوريات العلمية
- معهد الدراسات المصرفية. (2022، ماي). البنوك الرقمية. مجلة معهد الدراسات المصرفية، 14(5).
- أحمد إبراهيم عبد العال. (2020). اقتصاد المدفوعات الرقمية كوسيلة للحد من الفساد ودفع عجلة التحول الرقمي للاقتصاد. مجلة البحوث الفقهية والقانونية، ص2052.
- اسماء سفاري، وأسيا بن داية. (2021). تأثير تطبيق سياسات الشمول المالي على استقرار القطاع المصرفي: دراسة حالة الجزائر. مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، 12(1).
- آسيا سعدان، ومحاجية نصيرة. (2018). واقع الشمول المالي في المغرب العربي - دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب. مجلة دراسات والأبحاث، 10(3)، ص748.
- الآخرون، س. ع. (2019). الآليات والسياسات المقترحة لتوسيع قاعدة انتشار الشمول المالي في العراق. مجلة كلية مدينة العلم الجامعي، 11(1)، ص84.
- الآخرون، م. ب. (2020، جوان). واقع الشمول المالي وتحدياته: الأردن والجزائر نموذجاً. مجلة الاقتصاد المال والأعمال، 04(02)، ص145.
- الداغية، ع. ق. (2019). المصارف الإلكترونية والرقمية: آثارها ومخاطرها الشرعية وغيرها. مجلة بيت المشورة، 5(5)، ص34-55.
- العطرة، غ. (2015). استخدام الانترنت كأداة لتقديم الخدمات البنكية وأثرها على العمل البنكي: دراسة حالة البنوك الجزائرية. أبحاث اقتصادية وإدارية، 18(1).
- أميمة، ب.، وعلي، ج. (2024). أهمية اعتماد تقنية البلوك تشين في تعزيز الأمن السيبراني في القطاع المصرفي. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 09(02)، ص383-385.
- امل خيرى أمين محمد. (2023). منصات إصدار الصكوك الذكية لتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية: الفرص والتحديات. مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمي، 128(1).
- بهناس العباس وآخرون. (2019). أسس ومتطلبات استراتيجية تعزيز الشمول المالي مع الإشارة إلى التجربة الأردنية. مجلة المعرفة، 16(02).
- بهوري، ن. (2019). الشمول المالي كأداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومتطلبات تحقيقه. مجلة الاقتصاد الجديد، 10(3)، ص163.
- بوجبة، س. (2022). الذكاء الاصطناعي: التطبيقات والانعكاسات. مجلة الاقتصاد المال والأعمال، 6(4).
- جاموس، ا. ا. (2024). التكنولوجيا المالية الإسلامية: دمج تقنيات المالية الرقمية مع المنتجات الإسلامية وأثر ذلك في تعزيز التنمية الاجتماعية. مجلة اقتصادنا الإسلامي، 06(06)، ص03.

- جعفر هني. (2017). نوافذ التمويل الإسلامي في البنوك التقليدية كمدخل لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، (07)، ص97.
- جودت، ن. (2022، جوان). التمويل الإسلامي الرقمي في ظل أزمة كورونا: الفرص والتحديات والآفاق المستقبلية. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، ص67-89.
- حسني منية، وسارة بن صوشة. (2025). دور التمويل الإسلامي الرقمي في تعزيز الشمول المالي. مجلة الدراسات في المالية الإسلامية، 6(11)، ص48-49.
- رندا، م. ع.، والسماحي، ا. ع. (دون سنة نشر). دراسة مرجعية عن مفهوم الحوسبة السحابية. مجلة جامعة أم درمان الإسلامية.
- زهيرة غراية. (2020). تأثير التمويل الرقمي على الإدماج المالي والاستقرار المالي. مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 19(01)، ص77-78.
- زواويد، ل.، وحجاج، ن. (2018). التكنولوجيا المالية وثروة الدفع المالي. مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، 07(03).
- سالم محمد العنزي. (2020). دور التحول الرقمي في تفعيل آليات ضبط مخاطر التكنولوجيا المالية وأثرها على الخدمات المصرفية الإلكترونية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 50(4)، ص247-248.
- سمحان، ح. م. (1996). معايير التمويل والاستثمار في المصارف الإسلامية. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، (2)، ص51.
- سمية، ح.، وذهبية، ل. (2021). دور تكنولوجيا البلوك تشين في تعزيز كفاءة المدفوعات الدولية: دراسة حالة تجربة سنغافورة وكندا للدفع عبر الحدود بواسطة البلوك تشين (مشروع Ubin Jasper). مجلة الريادة للاقتصاديات الأعمال، ص212-231.
- سبع فاطمة الزهراء، وقويدري محمد. (2016). أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي. مجلة الحقوق والعلوم السياسية، 10(3).
- شحادة، م. خ. (2021). تطبيقات ومخاطر التمويل الإسلامي الرقمي. مجلة رماح للبحوث والدراسات، (57)، ص240.
- شنبي، ص.، والسعيد، ب. (2019). أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، 4(1)، ص108.
- شنبي، ص.، وبن لخضر، ا. (2020). واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر. مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، 06(1).
- عادل، ف. ز.، وبلحسين، ف. ا. (2020). دور تقنيات التمويل الرقمي في تسريع وتيرة التحول الاقتصادي الرقمي. مجلة التكامل الاقتصادي، 09(03).
- عامر، ي. ا.، ومها، خ. ش. (2021). التمويل الإسلامي الرقمي ودوره في تعزيز الشمول المالي. مجلة جرش للبحوث والدراسات، 22(2).
- عبيد، ف. ز.، وطيب، م. (2020). فاعلية التمويل الرقمي في بلوغ الشمول المالي بجمهورية مصر العربية. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، 06(02)، ص469-480.

- فارس، ط.، رضا، م.، وسليم، ق. (2021). التمويل الجماعي الإسلامي كآلية مستحدثة لتمويل المؤسسات الناشئة في الدول العربية. مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية.
- كريز نسرين، و حلموس أمين. (2017). دراسة حول بيع المربحة لأمر بالشراء: المفهوم، الإجراءات، الضوابط الشرعية. مجلة الامتياز للبحوث الاقتصادية والإدارية، 01(01)، ص102.
- محد، ع. (2019). سلسلة الكتل (بلوك تشين). مجلة ثمار.
- محمد حاج قاسي. (2022). التحول الرقمي في الجزائر في ظل تحديات رقمنة الاقتصاد والإدارات العمومية. مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية، 5(2)، ص1105.
- محمد، ق. (2018). أساسيات صيغ التمويل الإسلامي. مجلة التراث، 8(1)، ص279-284.
- محمد، م.، وأبحري، س. (2022). دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في المنطقة العربية. مجلة المدبر، ص9-205.
- محمدين، و. ك.، وكامل، ع. (2022). التحول الرقمي وتأثيره على تعزيز الميزة التنافسية المصرفية. المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 52(1)، ص190-191.
- مخلوفي، ط.، وصديقي، م. (2020). دور الصيرفة الإسلامية في تعزيز الاستقرار المالي. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، 23(1).
- مداح، ع. ا.، وبارك، ن. (2010). أهمية البنوك الإلكترونية في تفعيل وسائل الدفع الإلكتروني في الوطن العربي: الواقع والآفاق. مجلة الاقتصاد الجديد، 1(1).
- مريم، ش.، وعبد الرحمان، ت. (2019). متطلبات الذكاء الاصطناعي في التعليم قبل الجامعي. المجلة الجزائرية للدراسات الإنسانية، 1(2)، ص358.
- مغنم، م.، وأبحري، س. (2022). دور التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. مجلة المدبر، ص9-09.
- موالي مصطفى سارة، وجيلالي تومي حمزة. (2021، أبريل). الصيرفة الإلكترونية كآلية لعصرنة المصارف الجزائرية وضمان جودة الخدمات المصرفية: دراسة استطلاعية لعينة من العملاء والوكالات المصرفية الخاصة بمدينة المدية. مجلة المجامع المعرفية، 7(1).
- نغم حسين نعمة، ورغد محمد نجم. (2010). المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في دول مجلس التعاون الخليجي: الواقع والتحديات. مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، 12(12)، ص138.
- هودة، ع. (2021). أهمية واقع الصناعة المصرفية الإسلامية في ماليزيا. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، 10(01)، ص302-303.
- وهيبة بن شوك، وسميرة عبدوس. (2020، 31 ديسمبر). دراسة التجربة الماليزية في صناعة المالية الإسلامية: تقييم الأداء المالي الإسلامي للفترة (2010-2018). المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، 03(02)، ص19.
- 3. الرسائل والأطروحات الجامعية**
- احمد جميل. (2006). الدور التنموي للبنوك الإسلامية (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

- الدين، ا. م. (2010). القرض الحسن وأحكامه في الفقه الإسلامي (رسالة ماجستير في الفقه والتشريع). جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
- تكيلان فوزية. (2024-2025). مساهمة التحول الرقمي في تدعيم الشمول المالي (أطروحة دكتوراه). جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- جعفر، ش. (2021-2022). دور صيغ التمويل الإسلامي في تحفيز النمو الاقتصادي: دراسة مقارنة (الجزائر وماليزيا) للفترة 2000-2018 (أطروحة دكتوراه). جامعة محمد خيضر - بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- خضر، ر. م. (2019). أثر جودة خدمة الصراف الآلي على رضا العملاء: دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية في قطاع غزة (رسالة ماجستير في إدارة الأعمال). الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- خوصة، م. (2021-2022). التحول الرقمي وإشكالية ممارسة إدارة الموارد البشرية في الجزائر (أطروحة دكتوراه). جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- عبد الحميد، م. (دون تاريخ). التمويل الإسلامي للمشروعات الصغرى: دراسة لأهم مصادر التمويل (رسالة ماجستير غير منشورة). الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
- عجور، ح. م. (2017). دور الاشتغال المالي لدى المصارف الوطنية في تحقيق المسؤولية الاجتماعية لدى العملاء: دراسة حالة بنوك إسلامية عاملة في قطاع غزة (رسالة ماجستير في إدارة الأعمال). الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- فرحان، م. ع. (دون سنة نشر). التمويل الإسلامي لمشروعات الصغيرة: دراسة لأهم مصادر التمويل. الأكاديمية العربية، كلية العلوم المالية والمصرفية، قسم مصارف إسلامية.

#### 4. التقارير والملتقيات العلمية

- الوليد، ط.، وصبري، ف. (2020). الشمول المالي الرقمي. صندوق النقد العربي.
- بورلرزق عبدالحفيظ، محمد بوعون، وحليم عيد سنا. (2018). العملات الرقمية كآلية دفع حديثة في التجارة الإلكترونية (ورقة بحثية). الملتقى الوطني الثالث حول المستهلك والاقتصاد الرقمي: الانتقاء وتحديات الحماية، ص19.
- صباح محمد كلو. (2015). الحوسبة السحابية: مفاهيمها وتطبيقاتها في مجال المكتبات ومراكز المعلومات (ورقة بحثية). المؤتمر السنوي الحادي والعشرون لجمعية المكتبات المتخصصة - فرع الخليج العربي (AGC-SLA)، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- صندوق النقد العربي. (2012، 12 يناير). تقرير الاقتصاد العربي الموحد، (32)، ص214.
- عمارة، ن. ب. (2013). عمل مصرفي بالمشاركة (ورقة بحثية). ملتقى المنظومة الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، جامعة ورقلة.
- فاضل، ا. ا. (2018). إطار مقترح للمعاملات الضريبية للعملات المشفرة (تقرير). مصر: قسم المحاسبة.
- مركز الأبحاث فقه المعاملات الإسلامية. (2019، سبتمبر). رقمنة صيغ التمويل الإسلامي في ظل أزمة كورونا. GIEM-100V، ص130.

#### 5. المواقع الإلكترونية

- امزون. (دون تاريخ). الذكاء الاصطناعي. تم الاسترداد من <https://aws.amazon.com/ar/what-is/artificial-intelligence>
- البوابة. (2025، 28 أغسطس). إدارة مخاطر أمن المعلومات: احم بياناتك قبل أن تُخترق. تم الاسترداد من <https://albawaabh.com>
- الرياض. (2024، 1 فبراير). تحديات التمويل الرقمي. تم الاسترداد من <https://www.alriyadh.com/2057036>
- بنك الجزائر المركزي. (دون تاريخ). تم الاسترداد من <https://www.bank-of-algeria.dz/nombre-dab-gab>
- بنك السلام. (2024). منصات حساب الاستثمار. تم الاسترداد من <https://www.alsalambank.com/ar/offers/al-hilal/hospital>
- بوابة كريبتو. (2025، 16 ديسمبر). الفرق بين العملات الرقمية والعملات المشفرة: الاختلافات الرئيسية.
- خرما، د. (2025، 25 أكتوبر). الحوسبة السحابية: الدليل الشامل لفهمها وخدماتها. النجاح. تم الاسترداد من <https://www.annajah.net>
- زاهرة، ب.، وألاء، ت. (دون تاريخ). استكشاف تقنية البلوك تشين وتطبيقاتها في المالية الإسلامية. تم الاسترداد من <https://iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2019/03>
- مجموعة البنك الدولي. (2022، 29 مارس). الشمول المالي. تم الاسترداد من <https://www.albankaldawli.org/ar/topic/financialinclusion/overview>
- محمد، ا. م. (2026، 11 فبراير). دور التكنولوجيا المالية في تطوير أداء البنوك الإسلامية. islamonline. تم الاسترداد من <https://islamonline.net>
- ندى، م. (2019). تحديات الصيرفة الإسلامية. تم الاسترداد من <https://www.vapulus.com>
- (2025، bakkah). يناير). الحوسبة السحابية: الأنواع والمزايا والاستخدامات والمكونات والأدوات والاستراتيجيات. تم الاسترداد من <https://bakkah.com/ar/knowledge-center>
- batdacademy. (دون تاريخ). فهم مخاطر السمعة في الأعمال: التعريف والأنواع والأسباب. تم الاسترداد من <https://batdacademy.com/ar/post>
- (2020، binance academy). 23 فبراير). ما هو البيتكوين وما آلية عمله. تم الاسترداد من <https://www.binance.com/ar/academy/articles/what-is-bitcoin>
- (2019، binance academy). 15 سبتمبر). ما هي العقود الذكية وما هي آلية عملها؟. تم الاسترداد من <https://www.binance.com/ar/academy/articles/what-are-smart-contracts>
- fares (الكريبتو نت). (دون تاريخ). ما هي الليتكوين Litecoin وما هو مستقبلها وجدوى الاستثمار فيها. تم الاسترداد من <https://alcrypto.net/currencies/litecoin>

## ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

### .1Books and Institutional Reports

- David Mhlanga. (2022). Digital Financial Inclusion, Revisiting Poverty Theories in the Context of the Fourth Industrial Revolution. Springer Nature Switzerland.
- Sfetcu, N. (2019). Philosophie de la technologie blockchain: Ontologie. Paris: Collection ESSAIS.
- bank of algeria. (2025, 6.(
- bank negara malaysia. (2024). Key Indicators of Financial Inclusion in Malaysia.
- CGPA. (2015, 2). L'inclusion financière numérique: enjeux pour les clients et les organismes de réglementation, de contrôle et de normalisation. Récupéré sur [https://www.cgap.org/sites/default/files/Brief-Digital-Financial-Inclusion-Feb-2015-French\\_0.pdf](https://www.cgap.org/sites/default/files/Brief-Digital-Financial-Inclusion-Feb-2015-French_0.pdf)
- GPFI. (2016). G20 High-Level Principles for Digital Financial Inclusion. Récupéré sur <https://www.gpfi.org/publications/g20-high-level-principles-digital-financial-inclusion>
- Global Islamic Fintech Report. (2024-2025.(
- Islamic Finance Development Report. (2025.(
- Islamic Financial Services Board. (2026.(
- ISLAMIC FINANCIAL STABILITY REPORT. (2026.(
- Malaysia Co-investment Fund. (2024.(
- Nasrallah, N. M. (2020). Using Artificial Intelligence (AI) in Banking Services. Arab Monetary Fund.
- Spless, K., Sun, T & ,.Kulakoglu, A. (2016). Global Partnership for Financial Inclusion: G20 High-Level Principles for Digital Financial Inclusion. China.
- the global findax database. (2025). World Bank Group.
- Thouraya, T & ,.Faye, I. (2013). Financial Inclusion in Africa. African Development Bank (AfDB).(
- WORLD BANK GROUP. (2014, September 30-31). Digital Financial Inclusion. Récupéré sur <https://www.worldbank.org/en/topic/financialinclusion/publication/digital-financial-inclusion>

## .2Journal Articles

Faiza Zahera, K & ,.Rym, D. (2025). Global Transformation of Fintech Ecosystems. Revue Cahiers Economiques, 16(02.)

Slimani, I & ,.Touil, B. (2024). The Evolution of Islamic Fintech in Malaysia.

## .3Websites

asianbankingandfinance. (n.d.). Which e-wallets did Malaysians use most in 2025.

Récupéré sur <https://asianbankingandfinance.net/insurance/in-focus/which-e-wallets-did-malaysians-use-most-in-2025>

banks negara malaysia. (n.d.). Récupéré sur <https://www.bnm.gov.my/rates-statistics>

fred. (n.d.). Récupéré sur <https://fred.stlouisfed.org/series/DDAI05DZA156NWDB>

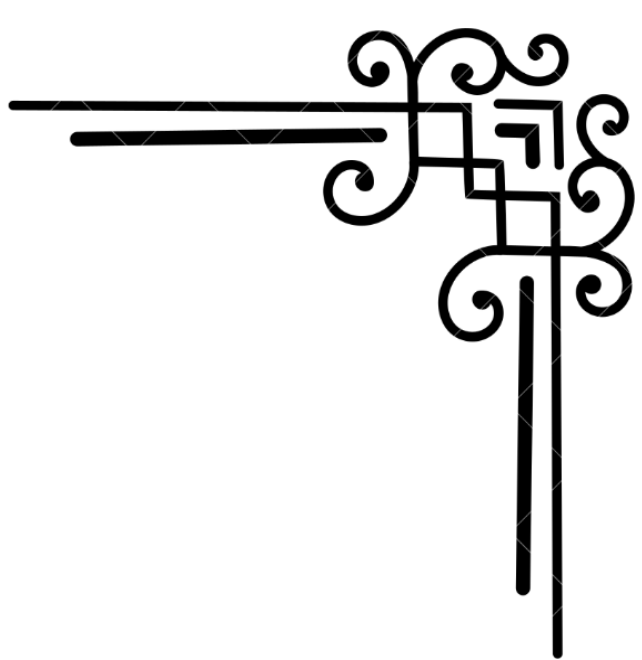
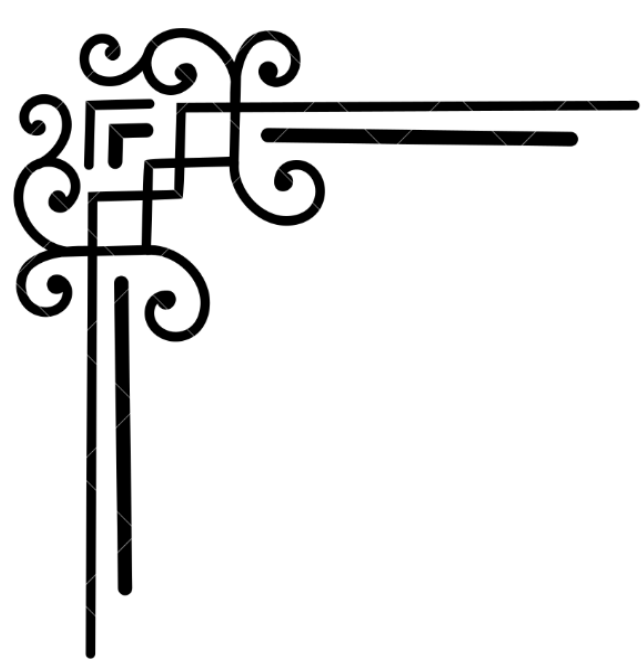
fred. (2026). Récupéré sur <https://fred.stlouisfed.org/series/DZAFICIOFINUM>

fred. (2026). Récupéré sur <https://fred.stlouisfed.org/series/DZAFCRODCANUM>

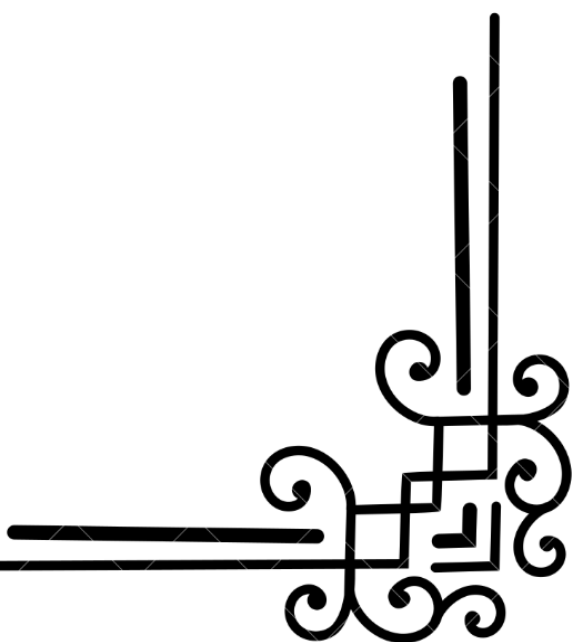
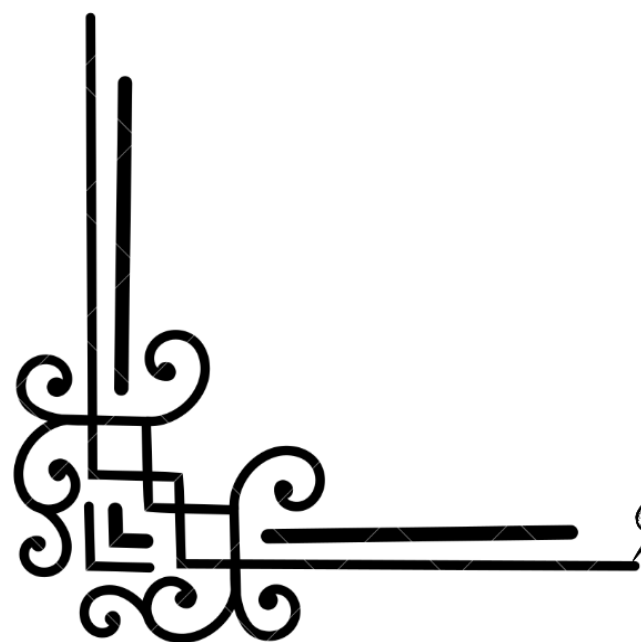
fred. (2026, January 22). Récupéré sur <https://fred.stlouisfed.org/series/DZAFCAODCNUM>

globaldata. (2025, December). Malaysia Card Payments Market to Grow by 6.1% in 2025. Récupéré sur <https://www.globaldata.com/media/banking/malaysia-card-payments-market-to-grow-by-6-1-in-2025-forecasts-globaldata/>

lexology. (2023). Récupéré sur <https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=35d9727c-3812-4df0-8672-d213ab4fc217>



# الملاحق



الملحق 1: مؤشرات الشمول المالي في ماليزيا (2011-2024)

| Indicators                                                                                  | End-2011   | End-2015   | End-2018   | End-2021   | End-2022   | End-2023   | End 2024           |
|---------------------------------------------------------------------------------------------|------------|------------|------------|------------|------------|------------|--------------------|
| <b>Financial Access Points (FAPs)</b>                                                       |            |            |            |            |            |            |                    |
| No. of bank branches                                                                        | 3,143      | 3,264      | 3,297      | 2,986      | 2,950      | 2,905      | 2,871              |
| No. of agent banks                                                                          | 460        | 6,902      | 6,254      | 4,119      | 3,829      | 3,501      | 3,281              |
| No. of financial FAPs (bank branches & agent banks)                                         | 3,603      | 10,166     | 9,551      | 7,105      | 6,779      | 6,406      | 6,152              |
| No. of ATMs                                                                                 | 11,165     | 11,624     | 11,167     | 12,773     | 12,630     | 12,869     | 12,991             |
| No. of CDMs                                                                                 | 4,429      | 5,276      | 5,296      | 6,717      | 6,489      | 6,630      | 6,766              |
| No. of ETPOS Terminals                                                                      |            |            | na         | 779,206    | 834,284    | 875,504    | 944,317            |
| Number of bank branches per 10,000 adults                                                   | 1.7        | 1.6        | 1.5        | 1.3        | 1.3        | 1.2        | 1.2                |
| No. of agent banks per 10,000 adults                                                        | 0.2        | 3.4        | 2.9        | 1.8        | 1.7        | 1.5        | 1.4                |
| No. of FAPs per 10,000 adults                                                               | 1.9        | 4.9        | 4.4        | 3.1        | 2.9        | 2.7        | 2.6                |
| No. of ATMs per 10,000 adults                                                               | 5.9        | 5.7        | 5.2        | 5.6        | 5.5        | 5.5        | 5.5                |
| No. of CDMs per 10,000 adults                                                               | 2.3        | 2.6        | 2.4        | 3.0        | 2.8        | 2.8        | 2.9                |
| No. of ETPOS Terminals per 10,000 adults                                                    | na         | na         | na         | 342.9      | 362.3      | 375.3      | 399.6              |
| Sub-districts with financial access points (%)                                              | 46.4       | 97.1       | 95.7       | 95.0       | 96.2       | 95.8       | 94.9               |
| <b>Deposits</b>                                                                             |            |            |            |            |            |            |                    |
| No. of deposit accounts                                                                     | 63,515,147 | 72,374,817 | 77,567,489 | 76,412,535 | 77,724,629 | 80,858,419 | 86,061,734         |
| No. of deposit accounts per 10,000 adults (ownership)                                       | 33,426     | 35,217     | 35,805     | 33,628     | 33,753     | 34,664     | 36,418             |
| Adults with active <sup>i</sup> deposit account (%) <sup>j</sup> (usage)                    | 86.8       | 92.4       | 95.5       | 95.7       | 96.8       | 97.3       | 97.4               |
| <b>Loans</b>                                                                                |            |            |            |            |            |            |                    |
| No. of loan accounts                                                                        | 18,702,134 | 19,579,163 | 20,569,681 | 21,786,377 | 22,545,807 | 23,317,712 | 24,049,035         |
| No. of loan accounts per 10,000 adults                                                      | 9,842      | 9,527      | 9,495      | 9,588      | 9,791      | 9,996      | 10,177             |
| Adults with loan account (%) <sup>j</sup>                                                   | 37.0       | 38.8       | 38.8       | 40.2       | 40.6       | 41.2       | 41.7               |
| <b>Life insurance / family takaful</b>                                                      |            |            |            |            |            |            |                    |
| Adults with life insurance / takaful policies (%) <sup>k</sup>                              | 29.6       | 38.0       | 49.3       | 57.5       | 51.6       | 56.6       | 54.5               |
| <b>Payments</b>                                                                             |            |            |            |            |            |            |                    |
| E-payments transaction volume per capita (unit)                                             | 49.1       | 82.6       | 123.7      | 220.2      | 284.4      | 343.0      | 343.0 <sup>p</sup> |
| Internet banking penetration rate (%)                                                       | 40.9       | 63.3       | 91.1       | 122.4      | 134.3      | 140.0      | 144.9              |
| Mobile banking penetration rate (%)                                                         | 5.4        | 23.0       | 44.6       | 72.9       | 88.7       | 97.0       | 106.4              |
| <b>Total adult population<sup>q</sup></b>                                                   | 19,001,800 | 20,551,300 | 21,663,600 | 22,723,200 | 23,027,300 | 23,326,200 | 23,631,700         |
| <sup>i</sup> Used for at least one transaction per year                                     |            |            |            |            |            |            |                    |
| <sup>j</sup> Based on annual Financial Inclusion Survey (IC matching)                       |            |            |            |            |            |            |                    |
| <sup>q</sup> Source: Table 3 - Population by age group and sex, Malaysia, 2010-2040 by DOSM |            |            |            |            |            |            |                    |